

**رؤية مقترحة لمواءمة المعايير المهنية لإنجاح منظومة
تطوير التعليم الجديد 2.0 في ضوء متطلبات الثورة
الذهنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية**

**A proposed vision to harmonize professional
standards for the success of the new education
development system 2.0 in light of the requirements
of the mental revolution from the point of view of
faculty members in the faculties of education**

إعداد

د. دعاء حمدي محمود مصطفى الشريف

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية جامعة حلوان

مستخلص البحث

هدف البحث الحالي مواءمة المعايير المهنية لإنجاح منظومة تطوير التعليم الجديد 2.0، في ضوء متطلبات الثورة الذهنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية واستخدام البحث المنهج الوصفي بالاعتماد على أسلوبين من أساليبه هما، مدخل الدراسة الوصفي الوثائقي (Documentary Approach) لجمع وتحليل واستخلاص كل ما يتعلق بالتنمية المهنية للمعلمين ومنظومة تطوير التعليم 2.0، ومدخل المسح الاجتماعي بالعينة (Sample Survey)، من خلال الاستعانة بأداة الاستبانة للتعرف على آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية حول المعايير المهنية للمعلمين طبقاً لمنظومة تطوير التعليم 2.0 من خلال الاطلاع على الأدبيات التربوية، ومراجعة البحوث والدراسات السابقة، ذات الصلة بالدراسة الحالية فيما يتعلق بالمعايير المهنية والثورة الذهنية ومنظومة التعليم 2.0، وتوصلت الدراسة لرؤية مقترحة لمواءمة المعايير المهنية لإنجاح منظومة تطوير التعليم الجديد 2.0 في ضوء متطلبات الثورة الذهنية من خلال العناصر الآتية:

- أ. فلسفة الرؤية المقترحة ومنطلقاتها وأهدافها ومركزاتها
 - ب. عناصر ومتطلبات الرؤية المقترحة وخططها الاستراتيجية وسياسات تنفيذها
 - ج. متطلبات تنفيذ الرؤية المقترحة ومعوقات التنفيذ ومقترحات التغلب عليها
- الكلمات المفتاحية: المعايير المهنية- التنمية المهنية للمعلمين- الثورة الذهنية- تطوير التعليم- التعليم 2.0

Abstract of the study:

The current study aims to harmonize the professional standards of general primary education teachers according to the requirements of the new education development system 2.0, in light of the requirements of the mental revolution from the point of view of faculty members in the faculties of education. Approach) to collect, analyze and extract everything related to the professional development of teachers and the Education Development System 2.0, and the entrance to the sample survey, by using the questionnaire tool to identify the opinions of a sample of faculty members in the Colleges of Education about the professional standards for teachers according to the Education Development System 2.0 from Through reviewing the educational literature, and reviewing previous research and studies related to the current study with regard to professional standards, the mental revolution, and the education system 2.0, the study reached a proposed vision to harmonize professional standards for the success of the new education development system 2.0 in light of the requirements of the mental revolution

Keywords: professional standards- professional development for teachers - mental revolution - development of education – education2.0

مقدمة البحث

الإطار النظري للبحث

تعتبر قضية تطوير التعليم واحدة من أهم القضايا المجتمعية في مصر، لكون التعليم أساس بناء الإنسان وتطوير قدراته الذاتية وخبراته العلمية والعملية، ومن ثم يحتل مرتبة متقدمة في سلم أولويات الخطط باعتباره «مشروع مصر القومي»، خاصة مع ما يشهده العالم من تغيرات كبيرة وترسيخ مفاهيم جديدة، فضلا عن التحولات والتحديات المعرفية والاقتصادية غير المسبوقة، وطبيعة العصر الحالي الذي بصدد ثورات وطفرات تؤثر على كل مجريات الحياة الإنسانية، وتتطلب إحداث تغيرات جذرية في نظم تأهيل وإعداد ذهن الأجيال لأنها تتسم بمزيج من التقنيات التي تتجاوز الخطوط الفاصلة بين المجالات المادية والرقمية والبيولوجية. (حمدي، 2020، ص 116)

ولأن العقل البشري هو قوام جميع الثورات العلمية والتقنية، أصبح من الضروري أن يكون الهدف الأساسي هو مجال التعليم وتطوير المهارات البشرية وتنمية الكوادر والقدرات التي يستطيع بها الفرد التعامل والتعاطي مع مفردات هذه الثورات وتشكيل نتائجها وأوضح وأشار جبلي سالمون (Salmon, 2019p. 95) إنه بدء بالفعل إعادة تشكيل الحياة والاقتصاد والصناعات والوظائف في جميع أنحاء العالم، وسيصبح هذا العالم المستقبلي والمتغير والمعاد تشكيله تكنولوجيا هو المكان الذي يرغب فيه طلاب التعليم بالاستفادة منه والمشاركة فيه.

وإذا كانت مقولات الفكر التربوي أكدت على أن أي جهود تبذل لإصلاح وتطوير منظومة التعليم لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا كان المعلمون هم محور هذا الإصلاح وركيزته الأساسية، وأن أي خطط للتطوير والتجديد التربوي يجب أن تستند إلى جهود المعلمين، وأن أفضل الكتب والمقررات والوسائل والأنشطة المدرسية - بالرغم من

أهميتها- إلا أنها لا يمكن أن تحقق الأهداف التربوية المنشودة إلا بوجود معلم يمتلك ذهنية وكفايات تعليمية تجعله جديرا بإكساب طلابه الخبرات التربوية (أحمد، 2019، ص-ص 456-457)، ومن ثم يعد الاهتمام بمعايير التنمية المهنية للمعلم مدخلا أساسيا لتفعيل جهود تطوير التعليم، وهي تمثل اتجاها معاصرا يسود مختلف دول العالم؛ وذلك لأن المعايير المهنية للمعلم في حد ذاتها أحد أهم أولويات وخطوات تطوير المنظومة التعليمية ككل، وليس المعلم فحسب، فضلاً عن أنها ضرورة لتقييم تطورات العملية التعليمية وتغييراتها؛ (حسن، 2019، ص 2906)، حيث يرتبط نجاح تطوير جميع عناصر المنظومة التعليمية بتنفيذها وتفعيلها على النحو الأفضل لتمكين المعلم من القيام بدوره في ضوء منظومة تطوير التعليم 2.0.

ويشير تقرير البنك الدولي الخاص بالقرض الموجه لمشروع إصلاح التعليم في مصر أن التطوير يطمح إلى تغيير السياسات والنظم والممارسات، أي يستهدف تغيير منظومة التعليم بالكامل على المستوى المركزي - المحلي وحتى على مستوى المدرسة الواحدة، بل الفصل الواحد، وهذا ما يمثل نقطة القوة في المشروع، وفي الوقت نفسه يعد أهم مخاطره، فهو يحتاج إلى التزام كبير وغير مسبوق من كافة أصحاب المصلحة خاصة المعلم (The World Bank Supporting Egypt Education Reform Project, 2018).

ويتطلب ذلك العمل بصورة مؤسسية ووفق معايير واضحة باعتبار أن تطوير التعليم العام بمنظومة التعليم 2.0 "مشروع وطن" للوصول لتعليم ينمي الابتكار والملكات الإبداعية؛ لإحداث تغييرا نوعيا في المخرجات التعليمية تستطيع إحداث ثورة ذهنية في المجتمع ككل، ومن ثم تكون المعايير مدخلا لتغيير وتعديل المفاهيم والمبادئ المستقرة في العمل التربوي على مدى العقود الماضية، وتحقيق الوعي برؤى التطوير لدى القائمين على العملية التعليمية بهدف ترسيخ القناعة والإرادة والكفاية لتطوير التعليم الذي ينعكس على المجتمع وطبيعته الثقافية.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، تناولت دراسات عديدة منظومة التطوير 2.0، والمعايير المهنية، ومن الدراسات التي تناولت منظومة التعليم 2.0: دراسة (غانم، 2018، ص-ص 23-40) التي هدفت لتحديد ملامح مناهج المرحلة الابتدائية في منظومة

التعليم الجديد 2.0، ودراسة (بدير، 2020، ص-ص 279-301) التي هدفت وضع تصور مقترح لمتطلبات تكوين ثقافة المواطنة من خلال المنظومة الجديدة للتعليم 2.0، ودراسة (بشاي، 2021، ص - ص 112-156) التي هدفت التوصل إلى بعض الإجراءات المقترحة لتفعيل تطبيق أنشطة التوكاتسو لتطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر في ضوء تبني منظومة التعليم الجديد 2.0، ودراسة (العلقامي، 2021، ص - ص 1453-1393) التي هدفت تعرف المتطلبات الرقمية اللازمة لتطوير رياض الأطفال في مصر في منظومة التعليم المصري المطور 2.0

أما الدراسات التي تناولت المعايير دراسة (محرم، 2014، ص - ص 56-1) وهدفت اقتراح رؤية لتفعيل معايير خريجي برامج إعداد المعلم بكليات التربية، وضمان جودة الأداء والتي تعد محورية ومدخلاً مهماً في تطوير برامج إعداد المعلم بمصر، فهي آلية مهمة لافتح مؤسسات إعداد المعلم مع مثيلاتها محلياً وإقليمياً بل وعالمياً، وهي إحدى أدوات عقد الشراكة التعليمية والأكاديمية بين العديد من مؤسسات إعداد المعلم بمختلف دول العالم، ودراسة (عاشور والسلنتي، 2017، ص ص 506-489) واستهدفت وضع بعض المعايير التي يمكن الأخذ بها في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية المقدمة للمعلمين، ودراسة (عبد القادر، 2014، ص ص 794-671) وسعت إلى إعادة توجيه التنمية المهنية للمعلم في ضوء مهارات القرن الحادي والعشرين، ودراسة (محمود، 2018، ص - ص 15 - 58) وهدفت تقديم مقترحات لتطوير أداء في ضوء معلمي الحلقة الثانية من التعليم الأساسي على ضوء معايير الجودة أداء المعلم، ودراسة (الزهراني، 2018، ص ص 446-413) وهدفت الكشف عن درجة تحقق معايير الاعتماد الدولية كيب (CAEP) في برامج إعداد المعلم بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

يتضح من عرض الدراسات السابقة أنه لا توجد دراسات تناولت متطلبات منظومة التعليم 2.0 في ضوء المعايير المهنية حيث تطرقت لكل متغير على حدة دون تأثير كل منهما على الآخر، ومن ثم استفادت الباحثة من هذه الدراسات في بناء الإطار النظري للدراسة، ووضع أدوات الدراسة الميدانية، ولم تتطرق الدراسات السابقة لمفهوم الثورة

الذهنية، ومن ثم يحاول البحث الحالي تناول العلاقة بين المعايير المهنية ومنظومة تطوير التعليم 2.0، والثورة الذهنية انطلاقاً من ترابط أهداف تطوير التعليم بطبيعة ما يشهده العصر من تطور أساسه التغير المعرفي الناتج عن ما أطلق عليه الثورة الذهنية، وما يفرضه ذلك من ضرورة إحداث تغيير في المعايير التي يتم التفكير والتخطيط والعمل في ضوء مؤشراتهما، وفيما يلي توضيح ذلك من خلال تناول مشكلة البحث

مشكلة البحث

على الرغم من جهود التطوير التي بذلت وتبذل في سبيل تنفيذ فلسفة الدولة في الاهتمام بالتعليم العام، في ظل التغيرات والطفرات المعرفية والتكنولوجية والتي تتطلب ثورة ذهنية، فإن التعليم العام المصري يعاني العديد من المشكلات والتحديات، والتي تمثل عائقاً أمام تنفيذ هذه الفلسفة، وأهم هذه التحديات ضعف وجود المعلم المعد لتغيير أدواره من حيث امتلاكه مهارات القرن الحادي والعشرين وقدرته على استخدام التكنولوجيا وإدارتها وتوظيفها في العملية التعليمية؛ ليتمكن من أن يحول العملية التعليمية إلى عملية تفاعل مستمر وتعلم جماعي، معلم متمكن تقنياً في استخدام التقنيات الرقمية لتوليد الرغبة لدى طلابه في المزيد من المعرفة بما يتفق وتحقيق أهداف المجتمع التقدمية، وهذا ما يتطلب معايير مهنية للمعلم تتوافق مع هذه الأهداف، فقد أشارت دراسة (حسب النبي، 2017، ص ص 111-112) أن مخرجات التعليم المصري لا تحقق ما يطمح إليه المجتمع وخطئه الاستراتيجية نتيجة غياب ثقافة المعايير القياسية أو ضعف تطبيقها وضعف آليات اختيار المعلمين الجدد، وغياب ثقافة التنمية المهنية، وتوقف البعثات التدريبية للمعلمين، والخلل في منظومة إعداد وتهيئة المعلمين الذي يؤثر سلباً على مهارات المعلمين ونواتج تعلم التلاميذ

وقد أوصت دراسة (مجاهد، 2019، ص 123) بضرورة تطوير أداء المعلم ورفع مستواه العلمي والاجتماعي، وتلبية الاحتياجات التطويرية اللازمة للمعلمين، وأشارت دراسة (بدر، 2021، ص ص 146-155)، إلى أن من أهم الاحتياجات التطويرية مهارات التفكير العليا، والمهارات الحياتية، ومهارات التعامل مع منظومة إدارة التعلم LMS

الإلكتروني، ومهارات إدارة اللقاءات الافتراضية ومهارات التعامل مع أساليب التقويم الإلكتروني، وهذه الاحتياجات أساسية في منظومة التعليم الجديد 2.0.

وتمثل الاحتياجات السابقة أهم متطلبات ونتائج الثورة الذهنية التي تقوم على مهارات فهم واستخدام قدرات العقل والتي أنتجها اندماج الذكاء الاصطناعي بعلوم العقل المختلفة (نفسية، عصبية، لغوية وفلسفية) في علم الذهن cognitive science ، الذي أحدث طفرة تاريخية في فهم الإنسان لعقله، وبالتالي نظرت له للعالم وإمكانات صناعة المستقبل، ويعد امتلاك أدوات الثورة الذهنية هو الأساس الأول لإنجاح محاولات الحداثة والإصلاح وتهيئة الفرصة لصنع المزيد من الإنجازات والاكتشافات والطفرة التقدمية (غريبين، 2012، ص 9)

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث الحالي في كيفية التوصل إلى رؤية مقترحة لمواءمة المعايير المهنية للمعلمين وفقاً لمتطلبات منظومة التعليم 2.0، والثورة الذهنية، وتتطلب الإجابة عن السؤال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما الإطار المفاهيمي للثورة الذهنية ومنظومة تطوير التعليم الجديد 2.0؟
2. ما فلسفة المعايير المهنية في ضوء متطلبات منظومة التعليم 2.0 والثورة الذهنية؟
3. ما متطلبات مواءمة المعايير المهنية للمعلمين مع منظومة تطوير التعليم 2.0 والثورة الذهنية؟
4. ما الرؤية المقترحة لتطوير برامج التنمية المهنية للمعلمين في ضوء متطلبات منظومة التعليم 2.0 والثورة الذهنية؟

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي لمواءمة المعايير المهنية لمعلمي التعليم العام وفقاً لمتطلبات منظومة تطوير التعليم الجديد 2.0، في ضوء متطلبات الثورة الذهنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيس تهدف الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. تحديد الإطار المفاهيمي للثورة الذهنية ومنظومة تطوير التعليم الجديد 2.0
2. تحليل فلسفة المعايير المهنية في ضوء متطلبات منظومة التعليم 2.0 والثورة الذهنية
3. تحديد متطلبات مواءمة المعايير المهنية للمعلمين مع منظومة تطوير التعليم 2.0 والثورة الذهنية
4. التوصل لرؤية مقترحة لتطوير برامج التنمية المهنية للمعلمين في ضوء متطلبات منظومة التعليم 2.0 والثورة الذهنية

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث الحالي من أهمية دور المعلم الذي يعد أهم مكونات منظومة التعليم، والمحور الرئيس في تحقيق وإنجاح منظومة التعليم 2.0، لتنمية قدرات ومهارات المتعلمين، في ضوء متطلبات الثورة الذهنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بتفاصيله واتجاهاته، وما يتبع ذلك من أهمية للمعايير المهنية التي توجه عمل المعلم، وتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تناولها لموضوع منظومة تطوير التعليم الذي يعد من القضايا المهمة والملحة.
- الاستجابة لتوصيات الكثير من البحوث والمؤتمرات الدولية والمحلية بضرورة ملاءمة المعايير المهنية للمعلم لرفع كفاءتهم، ومن ثم النهوض بتربية الأجيال وتعليمهم.
- توجيه أنظار مخططي القائمين على العملية التعليمية والتنمية المهنية للمعلمين إلى المردود الإيجابي الذي يمكن أن يترتب على ربط المعايير المهنية بتحقيق وتنفيذ أهداف منظومة التعليم 2.0؛ حيث يساعد ذلك على التغلب على المشكلات وضمان أداء أفضل للمعلمين.
- إمكانية الاستفادة من الدراسة لمواءمة المعايير المهنية لإنجاح منظومة تطوير التعليم الجديد 2.0 في ضوء متطلبات الثورة الذهنية، ومن ثم معرفة المتطلبات والمهارات المهنية والتدريبية للمعلمين.

- يمكن أن تسهم الدراسة في النهوض بمستوى المنظومة التعليمية بكافة عناصرها، خاصة مخرجات التعليم من خلال ما تقدمه المعايير المهنية للمعلمين من مؤشرات ومحكات تسهم في تحقيق تعليم إبداعي.

منهج وأداة البحث: استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي بالاعتماد على أسلوبين من أساليبه هما، مدخل الدراسة الوصفي الوثائقي (Documentary Approach) لجمع وتحليل واستخلاص ما يتعلق بالتنمية المهنية للمعلمين ومنظومة تطوير التعليم 2.0، ومدخل المسح الاجتماعي بالعينة (Sample Survey)، من خلال الاستعانة بأداة الاستبانة للتعرف على آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية حول متطلبات مواءمة المعايير المهنية للمعلمين مع منظومة تطوير التعليم 2.0 والثورة الذهنية، وذلك من خلال الاطلاع على الأدبيات التربوية، ومراجعة أدبيات الدراسة التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث الحالي فيما يتعلق بالمعايير المهنية ومنظومة التعليم 2.0

التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث:

- **تطوير التعليم: Education development** يشير مصطلح تطوير التعليم إلى إجراء تغييرات جذرية في مكونات المنظومة التعليمي، تؤدي إلى تأثيرات واضحة ومتبادلة بين مكونات المنظومة التعليمي، بداية من فلسفة المنظومة وصولاً إلى أبسط الممارسات التعليمية
- **الثورة الذهنية The Cognitive Revolution:** يرى الدراسة الحالي أن الثورة الذهنية مفهوم يعبر عن تعظيم دور الإنسان منتج أو مستخدم للمعرفة ومصادرنا ومنتجاتها لكي يتمتع بمهارات وقدرات عقلية متجددة تؤهله أن يمتلك كفاءة في التعامل والتعاطي مع التحديات والتغيرات المستمرة، وأن يمتلك قيم أهمية التعليم والتدريب، والإبداع والمرونة، ومن ثم القدرة على التجاوب مع متطلبات العصر والمستقبل والمتمثلة في الثورات الرقمية والصناعية الحالية والمستقبلية
- **الثورة الذهنية في التعليم The Cognitive Revolution in Education:** إعادة بناء التصورات عن تطوير التعليم واستبدال التصورات القديمة بالجديدة بحيث تحل

هذه التصورات الجديدة في ثقافة المؤسسة التعليمية ومحيطها المجتمعي ليتقبلها المعلمين والإداريين وتستوعبها عقول ونفوس الطلاب وتنتشر بين كل المعنيين بالتعليم، لتفهم أسهها وكسب تأييدها وخاصة من أولياء الأمور

● **منظومة التعليم Education System 2.0 2.0**: يعرف بأنه نهج جديد مقترح للعلم والتعلم يستخدم مشاركة المعلومات والتعاون بين المتعلم والمعلم باستخدام تقنيات شبكة المعلومات الدولية وهو مستوحى من طرق الدراسة العلمية المفتوحة من تقنيات الويب 2.0، (البنك الدولي، 2018)، ومن ثم تتبنى الدراسة تعريفه بأنه منظومة يعمل على إعادة تحديد لإدوار كل من المعلمين والمتعلمين في ضوء التقدم الحادث في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث يضطلع المتعلمون بأدوار أكثر نشاطا كمساهمين في محتوى المقرر، بينما يعرضون نواتج التعلم من خلال أدائهم وإنتاج الأفكار

● **المعايير المهنية Professional standards**: مجموعة من الكفايات والجدارات التي ينبغي توافرها لدى المعلمين والمعلمات والتي من الضروري معرفتها والتدريب عليها للمعلمين -سواء من كانوا على رأس العمل أو الراغبين في الالتحاق بمهنة التعليم- لتأهيلهم للقيام بمهام وأدوار مهنة التعليم

حدود البحث:

حدود موضوعية: اقتصرت الدراسة على منظومة التعليم 2.0 في التعليم العام الابتدائي، والمعايير المهنية للمعلم من حيث مفهومها، وأهدافها، والمبررات التي تدعو إلى ضرورة تطويرها، واتجاهاتها الحديثة، والمعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها، والأدوار التي ينبغي أن يقوم بها المعلم؛ لتلبية متطلباتها، ومتطلبات تطوير برامج التنمية المهنية لمواءمة الثورة الذهنية

حدود بشرية: اقتصرت على عينة من أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات التربية بجامعات (حلوان، عين شمس، الأزهر، السويس، طنطا، العريش)

إجراءات البحث:

تمثلت إجراءات البحث الحالي في مراجعة الأدبيات التربوية فيما يتعلق بالمعايير المهنية للمعلم، والاطلاع على أحدث المراجع العلمية والمواقع للإلمام بمفهوم الثورة الذهنية ومنظومة التعليم 2.0، من أجل إعداد الإطار النظري للدراسة، وتمهيدا لإجراء الجانب الميداني للدراسة وصولا للرؤية المقترحة للتنمية المهنية وفقا لمنظومة التعليم 2.0 على النحو التالي:

أولاً: الإطار المفاهيمي للثورة الذهنية ومنظومة تطوير التعليم الجديد 2.0

ثانياً: المعايير المهنية في ضوء متطلبات منظومة التعليم 2.0 والثورة الذهنية

ثالثاً: الدراسة الميدانية لتحديد متطلبات مواءمة المعايير المهنية للمعلمين مع منظومة تطوير التعليم 2.0 والثورة الذهنية

رابعاً: الرؤية المقترحة للمعايير المهنية وفقا لمنظومة التعليم 2.0 والثورة الذهنية

وفيما يلي يتم تناول ما سبق بالتفصيل:

أولاً: الإطار المفاهيمي للثورة الذهنية ومنظومة تطوير التعليم الجديد 2.0

رغم ذبوع استخدام مفهوم «الذهن» فإنه من المفاهيم الملتبسة التي تحتاج إلى تحديد؛ لأن الإلمام به يتطلب معارف ومعلومات من علوم وتخصصات مختلفة مثل علوم النفس والأعصاب واللغات، ومن ثم اختلفت التفسيرات حوله فقد تم تعريفه باعتباره معبرا عن العمليات العصبية في المخ، واعتبر مساويا لمفهوم العقل باعتباره القدرة على الاستيعاب والربط بين متغيرات مختلفة مثل المتغيرات الثقافية والاجتماعية، والزمانية والمكانية، (صليبا، 1994، ص 594)، ويحدد الذهن مدى الاستيعاب والإدراك والقبول والرفض لكل ذلك، ويمكن القول بأن هناك بأن الصعوبة في تحديد مفهوم ثابت للذهن تتمثل في أسباب تتعلق بمقومات المعرفة والمنهجية في الدراسة حول هذا المفهوم، حيث يتطلب عملية استيعاب لمعلومات كثيرة تتطلب جهود وقدرات من الفرز والتمييز، وهذه العملية نفسها تقوم بها العمليات الذهنية او العقلية. ويمكن استنتاج الفرق بين العقل والعمليات العقلية من جانب ونتاجها المتمثل في الذهنية المتكونة والقابلة للتغيير

وفقا لتحديد الأولويات من جانب آخر، هذه العملية تسمى Cognition أو البنية المعرفية الذهنية، وهذه البنية المتكونة تتأثر بالبنية السابقة والتصورات الذهنية والتقاليد والتي تتراكم فيها خبرات ومعلومات ليست بالضرورة صحيحة في حالة التعامل مع الواقع.

1. الإلمام بمفهوم الذهن وعوامل الاهتمام به وصولا لمفهوم الثورة الذهنية وعلاقته

بفلسفة وخصائص منظومة التعليم الجديد 2.0

إن القيام بفعل التفكير يختلف عن ما ينتجه هذا التفكير أو ما يطلق عليه الذهنية، يمثل الذهن قوة للنفس معدة لاكتساب العلوم بربط التصورات بمبدأ السبب، أما العقل هو مصطلح يستعمل، عادة، لوصف الوظائف العليا للدماغ البشري وخاصة تلك الوظائف التي يكون فيها الإنسان واعيا بشكل شخصي مثل: الجدل، الذاكرة، الذكاء، التحليل والتركيب والاكتشاف وحتى الانفعال العاطفي يعدها البعض ضمن وظائف العقل، أي أن العقل هو قوة معدة لاكتساب الأفكار والمعلومات والتصورات المجزأة وترتيبها وجمعها في الأحكام والاستدلالات. (العروي، 1997، ص345)، ويمكن تناول ذلك بشيء من التفصيل فيما يلي:

- كلمة ذهنية في اللغة:

تعني كلمة ذهن في اللغة العربية كما ذكره معجم الوسيط: الفهم والعقل والفتنة والذكاء، ويذكر نفس المعجم أن الذهن في الاصطلاح العلمي الشعور بالظواهر النفسية أو التفكير وقوانينه والاستعداد للإدراك، والفعل ذهن المستمد من كلمة ذهن يعني فهمه أو عقله، والصورة الذهنية تخيل لما كان في الماضي أو ما يمكن أن يكون في المستقبل (أنيس وآخرون، 2004، ص317)، وعرف الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات الذهن بأنه قوة للنفس تشمل الحواس الظاهرة والباطنة، معدة لاكتساب العلوم، وهو الاستعداد التام لإدراك العلوم والمعارف بالفكر، (الجرجاني، 2010، ص218)، وفي اللغة اللاتينية الكلمة مستمدة من كلمة Mental اليونانية التي تعني القدرة العقلية وهي مبدأ الذات المفكرة والقائمة بفعل التنشيط الثقفي، ومصطلح الذهنية للدلالة على حالة كل ما هو ذهني، ويقصد بها الأفكار ذات القيمة من حيث التطوير في مختلف المجالات (Dauzat, et coll, 1964, p458).

وقد جاء في اصطلاح القدماء إنها قوة النفس المعدة لاكتساب العلوم التصورية أو العلوم في صورتها التجريدية، وهنا يمكن إيضاح فروق دلالية ولغوية بين الذهن والعقل؛ فالعقل يتميز بكلية المبادئ وإدراك مطلق للأشياء إدراك نظري مجرد، أما الذهن يعبر عن القواعد التي يطلقها العقل على الخبرات التجريبية وهذه القواعد تمثل إدراكات جزئية عملية تكون الصورة الذهنية، (العروي، 1997، ص345)، والعديد من الدراسات تستعمل كلا المفهومين (العقل والذهن) بالمعنى نفسه، والبحث الحالي يؤكد الفرق بينهما من حيث طبيعة المدركات الملموسة والمجردة، والتأكيد أن الذهن خاص بالتصور، والعقل خاص بالأحكام، وبالتالي تكون الذهنية واصلة بين العوامل الخارجية والداخلية، لكونها المحدد بشكل واسع للمدركات، فمن خلالها تمر الإدراكات الداخلة إلى الذات، لتتفاعل مع قدرات الذات محققة الإنجازات أو الأحكام الناتجة عن العقل.

- ظهور الثورة الذهنية وارتباطها بالثورات الرقمية والصناعية:

هناك ثورات رئيسية غيرت مسار البشرية، تمثلت هذه الثورات في الثورة الميكانيكية (نهاية القرن الثامن عشر)، والثورة الكهربائية (نهاية التاسع عشر)، والثورة الإلكترونية (في القرن العشرين)، وصولاً إلى ما أُصطلح عليه بالثورة الصناعية الرابعة التي صاحبت أو كانت ناتجة عن الثورة الذهنية، والبعض يطابق بين الثورة الرابعة والذهنية، ولكن البحث الحالي يرى أن الثورة الذهنية هي أصل كل الثورات العلمية والتكنولوجية والرقمية، وما تحتاجه المجتمعات الأخذة في التطور ليست في حاجة فقط إلى مساهمة الجديد من الثورات ولكنها في حاجة للمشاركة في إنتاجها وإلا ظلت في محاولات دائمة للحاق دون أن تلتحق، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا بحدوث الثورة الذهنية داخل هذه المجتمعات.

وقد بدأت الثورة الذهنية في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية، أي منذ أواخر العقد الرابع وبدايات العقد الخامس في القرن الماضي، وذلك عندما أراد العلماء اختراع الكمبيوتر، فأمعنوا النظر في العقل البشري كي يصمموا الكمبيوتر على شاكلته، فيستقبل المؤثرات الخارجية (بالكاميرا مثلاً) ويقوم بمعالجتها أي ربطها بما اختزنه من معلومات من قبل، ثم يُصدر استجابة أو ردًا على تلك المُدخلات التي تلقاها تماماً كما يفعل مخ

الإنسان، ولكن عندما تطور الكمبيوتر وأصبح يستقبل ويعالج ويجيب على كميات أكبر من المؤثرات التي يستطيع عقل الإنسان استيعابها، وبشكل أسرع وبموضوعية تفوق العقل البشري، فتم الاستعانة بالكمبيوتر لفهم العقل البشري نفسه، وبذلك قامت علاقة تبادلية بين العقل البشري والكمبيوتر، كل منهما يساهم في فهم الآخر وتعزيزه وارتقائه، وساهم ذلك في إحداث ثورة في فهم الإنسان لذاته ولعقله بأدوات لم تتوفر للعلماء قبل ذلك، أهم هذه الأدوات هو دمج علوم الكمبيوتر بعلوم الذهن والفلسفة وعلوم النفس والإنسان واللسانيات وعلم النفس العصبي، ومن ثم تميزت دراسات وبحوث العقل باحتوائها على مجالات معرفية متداخلة كان لها الدور الأكبر في تقديم مقاربات في مجالات الذكاء الاصطناعي وعلوم الحاسوب، خاصة علم الأعصاب وعلم النفس الإدراكي من خلال تطبيق المنهج العلمي لدراسة الإدراك البشري وصولاً للمشاركة في تصميم التجارب التي تستخدم نماذج الذكاء الاصطناعي لاختبار نظريات العمليات العقلية في المختبرات المتحكّم بها. Thagard, 2018

وقد ساهمت عدة جهود للعلماء في تخصصات مختلفة في ظهور الثورة الذهنية، منها مؤلفات عالم النفس جورج ميلر عام 1956، ومراجعات عالم اللغويات تشومسكي (Chomsky, 1959, 26-58) لكتاب "The Verbal Behavior" السلوك الشفهي لسكينر Skinner وكذلك الأعمال التأسيسية في مجال الذكاء الاصطناعي التي أرساها جون مكارثي John McCarthy ومارفن مينسكي Marvin Lee Minsky وآلن نيويل Al-len Newell وهيربرت سيمون Herbert Simon خاصة في مقالة بعنوان «عناصر نظرية عن حل المشكلات البشرية». (Newell, A. Shaw, J. C. & Simon, H. A., 1958)

وكان لمركز هارفارد للدراسات الذهنية ومركز معالجة المعلومات البشرية في جامعة كاليفورنيا، دوراً مؤثراً في العقد السادس من القرن الماضي فيما يتعلق بالدراسات والبحوث الأكاديمية للعلوم الذهنية، حيث مثلت هذه الدراسات بداية حقيقية لتجاوز الحركة الإدراكية السلوكية القاصرة على دراسة الجانب النفسي في بداية العقد السابع في القرن الماضي إلى دراسة الذهن والتي أصبحت مهيمنة على بحوث علم النفس الإدراكي مع علوم معالجة المعلومات وهذا ما أدى إلى زيادة التحكم والتنبؤ في السلوك وكان التحول من السلوكية إلى الإدراكية إلى ما بعد الإدراكية. (Pinker, 2011, p.23)

ومن ثم يتمثل مفهوم (الثورة الذهنية) في فهم الإنسان لكيفية عمل عقله غير تاريخ البشر، ليس فقط لما نتج عنه من تطوير الذكاء الاصطناعي، ولكن لأنه غير نظرة الإنسان لنفسه و«للاخر» وللعالم، وبدل سلوكه من أسطورية امتلاك الحق التي تقود إلى التخلف، إلى الشك الذي يفضي إلى المعرفة والتقدم، وقد مثل التحول في العلوم السلوكية وما أحدثه ويحدثه من زيادة في فهم السلوك والفكر والتحكم تمهيدا مهما في تطوير فهم العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا خاصة في الحقبة خلال الثمانينيات وظلت التطورات مستمرة (Techopedia, 2017) في إنتاج برامج وتطبيقات الكمبيوتر ومظاهر تكنولوجيا المعلومات وصولا لهاتف المحمول، وقد أشار عالم النفس ستيفن بينكر Steven Pinker في كتابه «اللوح الخالي The Blank Slate» عام 2002 إلى خمس عناصر أوضحت الأفكار الثورة الذهنية التي كانت بمثابة أسس انطلاقا الثورة الرابعة: (Pinker, 2003, p.31-37)

1. يمكن أن يتأصل العالم العقلي على العالم الفيزيائي باستخدام مفاهيم المعلومات والحوسبة والتغذية الرجعية

2. لا يمكن للعقل أن يكون لوحًا خاليًا، لأن الألواح الخالية لا تفعل شيئًا

3. يمكن توليد عدد لا نهائي من السلوكيات خلال عدد محدود من برمجيات المزج في العقل

4. يمكن للآليات العقلية العمومية أن تكمن وراء الاختلافات السطحية حول الثقافات

5. العقل عبارة عن جهاز معقد يتألف من مجموعة من الأجزاء المتفاعلة

يتضح مما سبق أن مفهوم الثورة الذهنية تشكل وتحدد نتيجة المزج بين علوم النفس والتقنية وكان لذلك انعكاسا واضحا على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتمثل ذلك في تغير إدراكات الأفراد وتصوراتهم للعالم المحيط بهم بما يشتمل عليه من علاقات بالطبيعة، وبالآخرين، وبالأفكار، ونجاح الفرد في الاتصال بالعالم من خلال توسط الحواس باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها بناء التوجهات، والتقييم العملي للاحتياجات؛ وهذا ما يوضح العلاقة بين الوعي

بمراحله الانتباه واستيعاب الظواهر المتصورة أو التي يتم تجربتها، والذهن وهو ما يمثل القدرة على الوعي والإدراك وتكوين الصور الذهنية والاستعدادات والقدرات للعمل (Scott, John, 2011P.219)، وهنا يتضح دور الجانب التربوي، في تكوين الذهنية، فهو المسؤول عن إدراك الذات وقدراتها وإمكاناتها، وكيف يمكن الاستفادة منها؛ خاصة في كل ما يتعلق بالارتباط بالآخرين، ومدى ومعيار التأثير والتأثر بالآخرين (Schlitz, 2010P.18-21).

واعتبر ألكس ميكيلي Alex Mucchielli أن الذهنية بمثابة: مجموعة السلوكات والقيم والاتجاهات التي تكون بنية تتحدد من خلالها الأفكار والسلوكات المجتمع قيد الدراسة، فهي مصدر السلوكات والتوجهات التي تحدد نمط التفكير والتصور، عندما تتأسس على بناء فعال، عبارة عن مجموعة من المبادئ والقيم الراسخة في منطق الترابط الاجتماعي، باعتبار الذهنية مجموعة مكونة لنسق من المبادئ والتوجهات النمطية للفرد أو المجموعة، هذه المبادئ هي المعتقدات، والقيم والمعايير، فهي تمثل قواعد منطق أو فكر الجماعة أو الفرد؛ التي تأسس لكل سلوك فردي أو جماعي، ويمكن اعتبارها مجموعة الاستعدادات السيكلوجية التي ترتبط بمنظومة من القيم التي تعطي لنا تصورا للعالم أو معاني للأشياء في الكون (Mucchielli, 1985, pp 8-10)

وقد ارتبطت الثورة الذهنية بالرقمية التي جعلت التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات والإنسان، وإذا كان هناك من يطلق على العصر الحالي عصر الثورة الصناعية الرابعة -الذي تم استخدامه لأول مرة في عام 2016، من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، (World Economic Forum, 2016) فإن بعض الباحثين والمفكرين يرى أن الوصف بكلمة الصناعية يحجب حقيقة ما يحدث، ويمكن إجمال مجموعة من العوامل تجعل استخدام مصطلح «الثورة الذهنية» أنسب لوصف العصر الحالي:

1. أن هذا العصر لم يعد يقتصر على المصانع التي تحوّل المواد الخام إلى منتجات، بل يعتمد على الفكر الذهني المجرد والخوارزميات الذي ينتج احتياجات وتطبيقات مثل التي تقدمها أبل، وجوجل، ومايكروسوفت.

2. إن الذكاء الاصطناعي الذي يعد جوهر ما يُسمى الثورة الصناعية الرابعة، تضافرت فيه علوم الذهن النفسية والفلسفية والعصبية واللسانية معاً، ما أدى إلى فهم أعمق للعقل البشري، ومن ثم محاكاته في حاسوب يسهم في إعادة صياغة الحياة من خلال تشكيل الأذهان وليس فقط المنتجات.

3. أن أهم ما يُرَّجَح تسمية العصر الحالي بعصر الثورة الذهنية وليس الصناعية، هو أن رأس ماله ليس الماديات وإنما العقل والأفكار، والتصورات فعلى سبيل المثال كل مشروعات فيسبوك ذهنية وهذه المشروعات الذهنية تجني أرباح لا تحققها كبرى شركات العالم في مجال الصناعات فضلاً عن التأثيرات الناتجة عن مثل هذه المشروعات الذهنية على مليارات الأشخاص المتصلين بالويب، ومن أهم هذه التأثيرات تحسين كفاءة الأعمال والمؤسسات بشكل جذري، والمساعدة في تجديد البيئة الطبيعية من خلال إدارة أفضل للأصول. (Marr,2016)

- الذهنية كأولوية من أهم أولويات مقومات التطوير

يعد الإنسان المفكر أهم عنصر في عملية إحداث التطوير، ويقصد بالإنسان المفكر هنا الفرد المثقف الذي تم إعداده على أسس تنمية الملكات العقلية والطاقات الإبداعية التي تعد بمثابة مقدمة لثورة فكرية حقيقية من شأنها أن تعزز ظاهرة التحول في العقول التي يتطلبها أي مشروع تنموي (Ropivia,1995, pp 401 - 416). وعند الحديث عن الذهنية في مجتمع المجتمع المصري يتميز بالثراء الثقافي عبر العصور ويتميز كذلك بمشكلات وضغوطات متعددة ومعقدة فأن ذلك يستلزم مراجعة الأولويات بصفة دورية ومستمرة، ومع اختلاف المفكرين فيما يجب أن تكون عليه الأولويات في مصر في هذه الآونة بحسب تخصصاتهم وتكوينهم المعرفي والفكري، فإن الواقع يقرر أنه يجب الاهتمام بكل العوامل لأهميتها جميعاً، رغم أنه لا توجد الإمكانيات والموارد لذلك، ومن ثم يكون توافر العامل الذهني هو الأهم لأنه العامل المشترك الأهم لتحقيق أقصى إفادة من كل الموارد المتوفرة والنجاح في تهيئة السياق والبيئة والظروف حتى يتمكن مُتَّخِذ القرار من تنفيذ الخطط والاستراتيجيات على جميع المحاور، وحتى يمكن

مواجهة المستجدات مثل الأوبئة والكوارث، فالذهنية المستعدة تستطيع تحديد المعايير المطلوبة التي تُوجِّه ما نُفكر فيه ونشعر به ونفعله، على مستوى الأفراد والمجتمع، والعمل دون تبيد للموارد والقدرات والوقت

ويؤكد ما سبق العلاقة بين تطوير التعليم باعتباره ملتقى الثقافة والمعرفة والتطبيق وبين الثورة الذهنية التي تؤدي إلى تنمية الحس الاجتماعي، وحرية الفكر في تقييم التصورات لتثبيت قيمة أو فكرة معينة أو تغييرها بما يتلاءم وأهداف التنمية، أو لإعطاء فرصة للأفراد من أجل المشاركة في بناء منظومة واقعية واضحة المعالم تنعكس على جملة الخطوات التي تساعد على نضج وتطور المجتمع، وبعد ذلك هو العامل الأكبر في إحداث تنمية حقيقية (Mucchielli, 1985, p 31)، وتكون الثورة الذهنية هي العامل الأهم وراء كل ما يتوصل إليه الإنسان من تقدم ومعارف وصولاً إلى التكنولوجيا بكل مراحلها حتى تطبيقات الذكاء الاصطناعي

والطرح السابق يلقي الضوء على أهمية الثقافة والتعليم، فالثقافة جوهر حياة الإنسان التي يمارس من خلالها جميع أفعاله بما يحويه ذهنه من علم أو عدم معرفة، وحس راقٍ أو مشاعر بدائية، وهي تراكم معرفي في شكل أفكار وتراث وعادات ومعارف تتوارثها ونكتسبها، ونعمل ونقوم بجميع الأنشطة في ضوئها، ويُعبر عن فاعلية هذا التراكم المعرفي بمفهوم التمثل *Représentation* للدلالة على عمل الذهنية وللدلالة على حضور الوعي، وغياب الذهنية والوعي يؤدي إلى عدم العبور إلى الفعل بسبب وجود خلل على المستوى السيكولوجي والمعرفي، وبالتالي تكون الحاجة إلى تعليم يُكون الثقافة التي تؤدي إلى حالة ذهنية يكون فيها العقل بحالة إدراك وعلى تواصل مباشر مع محيطه الخارجي بملكات التفسيرات المنطقية. (Piette, 2020p.42)

وتعد منظومة تطوير التعليم 2.0 خطوة نحو تحقيق هذه الثورة الذهنية للتمكن من المشاركة في المستقبل بكل سيناريواته، حيث إنه لا يكفي ما يتحقق من إنجازات في مجالات البنية التحتية في أي مجتمع، ولذلك يأتي بناء الإنسان، وتمكينه، والارتقاء بوعيه هدفاً أصيلاً ودائماً ولكنه يواجه العديد من التحديات؛ فالارتقاء بالذهنية بعد

زمنًا طويلًا من الاستسلام لن يكون يسيرًا، والثورة الذهنية مسارًا جديدًا يتطلب إعادة ترتيب الأفكار والأولويات حتى تتشكل رؤية الفرد أو الجماعة للوجود والذات وقيم البناء والتطور والتغيير وفقًا لمحيطه الثقافي، وبما يتضمنه من ذاكرة تاريخية وحضارية ومعرفية ونفسية، وذلك ما يؤسس لحراك مجتمعي فاعل ضمن حركة الأحداث بحيث تأخذ هذه المسارات التجدد والتقدم وتنخلي عن التكرار وترفض أن يتحول الواقع إلى مألوف ثابت، وذلك من خلال امتلاك الأفراد القدرة على النقد والمعرفة والاختلاف وإنتاج الجديد، وهذا ما تهدف إليه مهارات التعليم 2.0، وصولًا لمهارات منظومة التعليم 4.0، وهنا تتضح أوجه ارتباط الثقافة بالتربية في تكوين الوعي الموجه لمسار المستقبل؛ ولذلك يجب أن تنصب جهود الثقافة والتربية على أنواع المعرفة الأشد رسوخًا واتصالًا بالواقع المجتمعي مثل المعرفة الإدراكية للعالم الخارجي، والآخر، والمعرفة التقنية، وأخيرًا معرفة الحس السليم (القيم)، هذه هي الميادين التي يمكن أن ترتبط بالواقع مثلما ترتبط وتحتاج إلى استقراءات تاريخية ومستقبلية: لضمانة ذهنية تتقبل وتشارك في التطوير، ولعل من أهم خصائص الذهنية هو التفاعل الإيجابي بين العقل البشري والاصطناعي في شتى مجالات الحياة فكريًا وتطويريًا وإبداعًا، وليس مجرد استهلاكها، وذلك ما يشير إلى ضرورة إدراك الإنسان لذاته ولما يحيط به إدراكًا حقيقيًا مباشرًا لتكوين الوعي الذي يمثل أساس كل معرفة، وأساس الفهم للذات والعالم والوعي بالذات بوصفها موضوعًا يتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل، من خلال تجدد الخبرة والذات مما يؤدي إلى التأثير المميز والإبداع.

فلسفة منظومة التعليم الجديد 2.0 كمنطلق للثورة الذهنية

لم تصل الثورة الذهنية إلى كثير من المجتمعات رغم انتشار وسائل المعرفة ومنتجاتها، ويرجع ذلك إلى ضعف الاهتمام بعلوم الذهنيات، بعكس ما يحدث في المجتمعات التي ركزت على الثورة الذهنية، ففي الصين مثلاً هناك «معهد المخ وعلم الذهنيات» بشنغهاي Institute for brain and cognitive science حيث يتعلم الطلاب «الأساس التشريحي والوظيفي للسلوك، ويشمل ذلك دراسة الحواس عند الثدييات (الحيوان والإنسان)، والنظم العصبية التي تقف وراء التحكم في السلوك، والوظائف

الذهنية العليا كالذاكرة واللغة، وبالرغم من أهمية وضرورة جهود تطوير التعليم في مصر ومنها منظومة تطوير التعليم العام التي تعد من أكبر المشاريع القومية وتهدف لإعادة الدولة على خريطة التصنيفات الدولية المتقدمة، فإن ربط هذه المنظومة بمتطلبات الثورة الذهنية بشكل مباشر يعمل على المساهمة بشكل كبير في تحقيق الأهداف في إحداث تغير حقيقي في الذهنية المصرية.

وقد بدأ العمل على تقديم تعليم جديد في مصر منذ ديسمبر 2014، حيث تم إطلاق شعار (نحو مجتمع مصري يتعلم ويفكر وابتكر)، وبدأ التطوير بإتاحة بنك المعرفة، ووضع خطة التطوير بالاعتماد على التكنولوجيا والإفادة من تجارب الدول في إعداد المناهج المتطورة والتدريب على طرق التدريس الحديثة (شحاتة، 2021، ص5)

في عام 2017م أعلنت وزارة التربية والتعليم عن تحول شامل في قطاع التعليم يضع الطلاب في صميم عملية التعلم، ومع وضع رؤية لضمان جودة التعليم لجميع الأطفال والشباب المصريين، طرحت الوزارة محورين متوازيين من الإصلاح: إجراء تحسينات تدريجية وموجهة في المنظومة الحالي للتعليم 1.0، وتطوير التعليم من خلال تدخلات رئيسية سمي ب منظومة 2.0 (اليونيسيف، 2018، ص2)

وفي عام 2018 أعلنت الوزارة عن خطة تطوير التعليم قبل الجامعي في مصر، وقد انطلق منظومة التعليم الجديد من ”رؤية مصر 2030“ (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2015)، ومن (الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم قبل الجامعي (-2014 2030) (وزارة التربية والتعليم، 2014)، والأطر السابقة لمناهج التعليم قبل الجامعي (وزارة التربية والتعليم، 2011)، والتجارب المصرية والدولية الناجحة في التعليم، ونتائج الدراسات المقارنة بين المناهج المصرية وبعض مناهج الدول المتقدمة، والمعايير والمؤشرات العالمية للتعليم، ونتائج دراسة الأطر الوطنية للمناهج في تسع دول تتمتع بتعليم جيد ولديها خريج قادر على المنافسة وذات ترتيب متقدم في الاختبارات الدولية (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2018).

ويأتي مشروع إصلاح التعليم الحالي بعدد من الأفكار والرؤى والأدوات تتمثل في البنية الجديدة للمناهج التي تُطبَّق على الجميع، أو على الأقل من يتبع المنظومة المصري (سواء مدارس حكومية أو خاصّة)؛ بهدف النهوض بالتعليم الوطني العام، حيث يهدف إلى تعزيز رؤية للتعليم والتفكير والابتكار، ويشكل التعليم فيها وسيلة تؤدي إلى متعلمين لديهم شغف بالتعلم والمعرفة، ومتواصلين ومنفتحين ومبتكرين قادرين على المنافسة وعلى الإسهام في إيجاد مجتمع متعلم انطلاقاً من انتشار دراسة العلوم الذهنية التكاملية cognitive science التي أدت إلى ممارسة النقد والإبداع، والانفتاح على التطور البشري، اكتساب المرونة الفكرية اللازمة للتكيف مع الطفرات المتسارعة في مجالات البيئة، والتكنولوجيا الحيوية، وإنترنت الأشياء. (اليونسيف، 2018، ص2).

وتنص فلسفة منظومة التعليم الجديد 2.0 على توفير التعليم بجودة عالية دون تمييز لكن من ناحية أخرى، لا شك أنّ اختلاف الإمكانيات بين المدارس الخاصّة والمدارس الحكومية سيولد فوارق في جودة التطبيق، تحديداً مع اعتماد المشروع على الأجهزة الإلكترونية وعلى تدريب المعلمين، وأيضاً مع كون التمويل قضية إشكالية، ومن ثم تتضح الضرورة والهدف المتمثل في النهوض بالتعليم الحكومي لتقليل الفوارق الموجودة بين أنماط التعليم، لتحقيق هدف آخر منبثق عنه، والذي يتضح من ثلاثة توجهات في الخطاب الوزاري والرئاسي، أولها وأبرزها هو التعليم من أجل سوق العمل، ثانيها الإصرار على أهميّة التفكير النقدي والمستقلّ للمتعلم، وأخيراً الإصرار على فكرة أنّ التعليم ليس للمعرفة فقط لكن "السلوكيات والقيم" و"بناء الإنسان"؛ ومن ثم تقوم فلسفة تعليم 2.0 على تخطّي المستوى الكمي والإصلاح الجزئي في التعليم ويطمح إلى تغيير حقيقي في توجه التعليم في مصر، وعلى إعادة النظر في فلسفة التعليم لتكوين بيئة تشجّع على التفكير النقدي والمستقلّ، ذلك بخلاف مشروعات إصلاح التعليم التي ركزت على الزيادة العددية للتلاميذ والمدارس والإصلاحات الجزئية في المناهج على حساب الإصلاحات الكيفية الجذرية (Nathan J. Brown, and May- 2017 ss Al Alami)

وفي عام 2019 تم إعلان هذا العام -عام التعليم-، باعتبار التعليم الركيزة الأساسية للنهضة والتقدم، مما يؤكد الاهتمام المتنامي من الدولة بهذا الملف الاستراتيجي والعمل على الارتقاء والنهوض به لمستوى أفضل، وهذا ما توصلت إليه توصيات مؤتمر تطوير التعليم في مصر في دورته الثانية في بداية شهر مارس 2019، تحت عنوان «تطوير التعليم في مصر.. التحديات آفاق النجاح» الذي أوصى بدعم مسيرة تطوير العقل المصري، وتحديث آليات بناء المواطن من خلال التفكير النقدي، وتنمية مهارات الطلاب في حل المشكلات والقدرة على الحوار والمساءلة والنقد والتحليل، والعمل على إعداد خريج عصري مسلح بالمهارات والمعارف ومؤهل للمنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، وتشجيع حوافز الابتكار، ودعا المؤتمر إلى ضرورة تعزيز الفكر الابتكاري للشباب، وتعظيم مشاركتهم في التحديث والتطوير، مع التوسع في اهتمام الجامعات بتطوير بناء الشخصية للطلاب، من كافة النواحي بما يوسع مداركهم تجاه المشكلات وسبل حلها، واحترام التنوع والاختلاف وقبول الرأي والرأي الآخر. إضافة إلى تعظيم دور الدراسة العلمي كقاطرة وطنية للتقدم وربطه بسوق العمل، حث المؤتمر على ضرورة تشجيع روح الفريق العلمي في الدراسات النظرية الأكاديمية. (مؤتمر تطوير التعليم في مصر في دورته الثانية، 2019)

ويعد إعلان عام 2019 عاما للتعليم بمثابة خريطة واضحة واستراتيجية شاملة تضع التعليم في مكانته في منظومة النهضة الشاملة التي تشهدها البلاد في كل المجالات، كما يعد دفعة قوية لتحقيق نقلة نوعية للتعليم، وتنص المادة 19 في الدستور المصري على أن «التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وأن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من

الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها. (الدستور المصري المعدل، 2019) وتقوم منظومة التعليم الجديد على أسس قيمية؛ حيث تركز على القيم التالية: (غانم، 2019، 34-35)

● القيم العلمية: تشمل قيم الأمانة، وحب الاستطلاع، وتقدير العلم والعلماء، والموضوعية.

● القيم الذاتية: تشمل قيم الحلم، والحب، والرحمة، والاستقلالية.

● قيم التعايش: الاحترام، والمشاركة، والتسامح قبول الآخر، والسلام.

وتتطلب هذه القيم الفصل بين ثلاثة عوامل: المعرفة والتكنولوجيا وفلسفة الحياة، والدراسة الحالية ترى أن العامل الحاسم هو فلسفة الحياة التي تعكس ذهنية الفرد والمجتمع، وليس التراكم المعرفي ولا التطور التكنولوجي في حد ذاته، ولتوضيح ذلك فإن معظم مجتمعات العالم مستخدمة لكل أشكال التكنولوجيا ولديها أعداد كبيرة من المتخصصين في علوم الكمبيوتر، وفي البحوث والمعرفة، لكن هذا لا يعنى أن جميع هذه المجتمعات تتوافر لديها الذهنية المطلوبة للمشاركة في كل انجاز من هذه المنجزات، ومما يدل على ذلك أن حصول الدول على ترتيب متقدم أو تقدمها في مؤشر المعرفة العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يكون على أساس تقييم ذهنية المجتمع وإنما على أساس تقدم الدول في مجالات التعليم والبحوث والبنية التحتية للمعرفة (كالإنترنت)، والبيئات التمكينية، ورغم أهمية هذه المؤشرات فإنها لا تكفي وحدها لإحداث نقلة تقدمية حقيقية في واقع المجتمعات.

ب- الأهداف الاستراتيجية للتعليم العام وعلاقتها بالواقع المجتمعي في مصر

لا يمكن عزل التعليم عن السياق الفكري والسياسي في المجتمع، هذا السياق الذي يتسم بسرعة التغيرات والتي تفرض ضخامة وتعقيد تحدياته تحولا في فهم كيفية حدوث التغيير، ومواجهة التحديات العالمية مثل التغير المناخي وتغيرات التماسك المجتمعي

والتحولات الديموغرافية وعدم المساواة العميقة في جعل التدخلات البسيطة غير فعالة وتتطلب حلولاً أكثر إبداعاً، وفي حين تستمر الحكومات الوطنية والمحلية في القيام بالوظائف الأساسية، فإن لتغيير الذهنية العامة في المجتمع الدور الأبرز في مواجهة هذه التحديات، لأنها العامل الأهم في جعل السياق التعليمي مجهز في الواقع لدعم تطوير التعلم، وتعزيز التعلم في المجتمع ككل، وإيجاد قوة محركة إيجابية لدفع وتوجيه الجهود للفاعلية وليس الحفاظ على الشكل كما يحدث في تطبيق منظومة الجودة في جعلها مجرد ملفات ورقية، وجعل نظم اختيار وفرز وتوجيه المتعلمين فعالة ليكون للمعلم دور إيجابي في تهيئة هذا السياق التعليمي وفق المعايير المهنية، فما هو الواقع المصري من وجود هذه القوة الدافعة؟

يعد نموذج التعليم المدرسي في مصر من أقدم النماذج التعليمية، حيث يبلغ من العمر قرابة الـ 200 عام، وهذا النموذج يتضمن في داخله مقاومة واضحة للتطوير خاصة من المعلم؛ فالتركيبات التي تفرض العمليات والمخرجات المطلوبة لمنظومة التعليم المدرسي ما تزال هي المسيطرة، حيث أصبحت هذه التركيبات بمثابة معايير جامدة توافق عليها معظم القائمين على العملية التعليمية واستسلم لها المجتمع، ومع هذا الاستسلام تصبح الحاجة للتغيير أو التحول أقل إلحاحاً وتسود محاولات التكيف مع الأوضاع القائمة بدلاً من أن تسود إرادة التغيير والتطوير، وهذا الوضع لا يتميز به تطوير التعليم في مصر فحسب، حيث توصلت إحدى الدراسات لثلاثين عاماً من إصلاح التعليم حول العالم إلى وجود الكثير من الجهود والقليل من النتائج، في أنظمة التعليم للعديد من البلاد، وتستدعي هذه النتائج المتدنية للتعلم جهود تدفعه عبر عدة مجالات أساسية: (Leicester, Stewart & Bloomer, 2013p9).

- بناء المهارات الأساسية اللازمة بدءاً بصفوف المدرسة الأولى؛ لتحقيق التعلم والنجاح في مرورا المستقبل.
- الاطمئنان إلى أن المعلمين ومديري المدارس مؤهلون، باعتبارهم أهم المدخلات في عملية التعلم، وأنه يتم اختيارهم بشكل جيد، وتستثمر إمكاناتهم وخبراتهم بجدية وفاعلية، ولا بد من تحفيزهم على مواصلة التطوير المهني المستمر.

- تحديث علوم التربية وممارسات التعليم لتعزيز الاستعلام والإبداع والابتكار.
 - معالجة التحدي الخاص بلغة التعليم، بالنظر إلى الفجوة بين العربية المنطوقة أو العامية والعربية الفصحى، وهذا شرط لتحسين نتائج التعلم على المستوى الوطني.
 - الاستعانة بالتقنية لتعزيز جودة التعليم، وتشجيع التعلم بين الطلاب والمعلمين، وإعداد الطلاب للتعامل مع عالم يتميز بطبيعة رقمية متزايدة.
- ويتفق ما سبق مع مرتكزات التعليم التي أقرتها تقارير اليونسكو، والتي تتمثل في (اليونسكو، 2010م، 2016م):

- الإنسان محور العملية التعليمية؛ فهو وسيلة وهدف في الآن ذاته.
- تكافؤ الفرص والإنصاف والمساواة وتحرير الطاقات لفتح المجال بشكل أوسع للبدل والعطاء والإسهام في التنمية.
- تنمية الطاقات البشرية وتأهيلها المستمر، يمثل أساس لجميع الخطط التنموية؛ لذا، ففي غياب عنصري الكفاءة والتأهيل، تزداد أخطار فشل الرهان على التغيير والتطوير والارتقاء، خاصة مع بروز اقتصاد المعرفة.

أهداف التعليم قبل الجامعي في منظومة التعليم الجديد 2.0: (وثيقة التربية والتعليم للمنظومة الجديدة، 2018)

- تنبثق الأهداف العامة للمناهج في جمهورية مصر العربية من الفلسفة العامة للتعليم، وتمثل في تكوين المواطن المؤمن بالله تعالى المنتمي لوطنه وأمته، المتحلي بالفضائل والقيم الإنسانية في مختلف جوانب الشخصية الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية، بحيث يصبح المتعلم في نهاية مراحل التعليم قبل الجامعي مواطناً قادراً على:
- التمسك بالقيم الإيجابية في المجتمع.
 - اكتساب المهارات الحياتية اللازمة لمواجهة التحديات وحل المشكلات.
 - اتباع الأسلوب العلمي في جمع المعلومات ومعالجتها واستخدامها في اتخاذ القرارات في شتى المجالات.

- التمكن من استخدام التكنولوجيا وإنتاجها وتطويرها والاستفادة منها لخدمة المجتمع.
- تقدير التراث لفهم الحاضر وتطويره.
- إرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز.
- اكتساب جدارات وكفاءات مهنية عامة وأخرى متخصصة لمواكبة متطلبات سوق العمل.
- ممارسة العادات الصحية السليمة لتحقيق نمو جسمي متوازن بديناً ونفسياً.
- تنمية الحس الجمالي والإبداعي في مظاهر الحياة المختلفة.
- استثمار القدرات الخاصة والأوقات الحرة في تنمية المعارف وجوانب الإبداع والابتكار وروح المبادرة بالعمل والاستمرار فيه.
- تكوين قيم واتجاهات إيجابية نحو الذات والمجتمع.
- رعاية ذوي القدرات الخاصة بديناً ونفسياً.
- إدراك الجديد من علوم المستقبل.
- تنمية قدراته التنافسية في ضوء متطلبات سوق العمل.

- إستراتيجية تطوير التعليم في مصر كمدخل لإعداد المجتمع للثورة الذهنية

يعد تطوير التعليم المصري ضرورة مهمة آتية ومستقبلية تهدف تأهيل المتعلمين في ظل الزيادة العددية المضطربة، وكيفية تحويلها من عبء إلى طرف وعنصر أساسي في إحداث التقدم والتنمية؛ وهنا تتحدد أهداف تطوير التعليم العام في إطلاق قدرات الأفراد وتوسيع مجالات الاختيار أمامهم والانتفاع بهذه القدرات لصالحهم، وتمكين المجتمع من السيطرة على شروط تجدده وتطوره، وإتاحة التعليم للجميع، وترى الباحثة أنه إضافة إلى الإتاحة التي تتحقق من خلال القدرة الاستيعابية العددية للمنظومة التعليمية، يجب أيضاً أن تتوفر الإتاحة لاستيعاب تنوع القدرات والاحتياجات والميول التعليمية من خلال رفع الاستعدادات والقناعات والوعي لدى كافة مستويات المجتمع بأهمية كل أنماط التعليم النظرية والعملية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال الإعداد في

التعليم العام للتحويل في المسار التعليمي، وهو ما يتطلب إعادة التأهيل وتنويع أنماط التعليم، وربط مخرجات التعليم بالاحتياجات المتجددة للعمل في المجتمع، وتنويع مصادر تمويل التعليم لمواكبة الطلب المتزايد للإنفاق عليه، وفي ضوء ذلك تتأكد الحاجة إلى تطوير التعليم العام وإلى إحداث تغيير جذري في عملية تخريج وإعداد المعلمين؛ وأصبح تطوير معايير مهنة التعليم أمراً تفرضه الحاجة الملحة في تخريج معلم تربوي قادر على تعظيم القيمة المضافة من التعليم للطلاب (استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر، 2030، ص139).

وقد نصت استراتيجية رؤية مصر 2030 على أن يكون التعليم العام بجودة عالية متاحاً دون تمييز في إطار مؤسسي كفاء وعادل يساهم في بناء شخصية متكاملة لمواطن معتز بذاته ومستنير ومبدع ومسؤول يحترم الاختلاف قادر على التعامل التنافسي مع الكيانات الإقليمية وعالمياً، وأكدت على الاحتياج إلى تغيير جذري في عملية إعداد وتخريج معلمين قادرين على الوفاء بتحقيق ذلك، (استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، ص146)

وترى الباحثة صواب هذه التوجهات التي تركز على الاستثمار في بناء البشر مع التأكيد على أهمية الجوانب الأخلاقية والإنسانية؛ فالتعليم يجب أن يكون أسلوباً لإحداث تغييرات بنوية وهيكلية، سمتها الأساسية تتمثل في الإيجابية والقدرة على المنافسة واكتشاف قدرات الذات، وهذه الرؤية تجعل التربية وتطوير التعليم ضمن أولوياتها؛ لتوفير فرصاً للنمو الاحتوائي العادل بما يضمن حصولهم في المستقبل على فرص لنوعية حياة أفضل، ولهذا فإن تطوير التعليم ليس هدفاً في ذاته، وإنما هو أيضاً وسيلة لتحقيق مجتمع يحظى بمستويات من النمو المتكافئ والمستدام بما يضمن تقدم وإحداث نقلة نوعية للمجتمع ككل على المستوى العالمي (المصري، 2021، ص4).

وتعمل المنظومة التعليمية الجديدة في ضوء رؤية إصلاحية تتضمن تحولات محورية في التعليم، وتتمثل هذه التحولات في انتقال التركيز من الاهتمام بالمعرفة إلى الاهتمام والتأكيد على المهارات، ومن المنهج السطحي الواسع إلى الفهم العميق، ومن

التعليم التقليدي إلى التعليم القائم على نشاط المتعلم، ومن المواد الدراسية المنفصلة إلى الوحدات متعددة التخصصات، بالإضافة إلى التحول من التعلم النظري إلى التعلم الممتع المرتبط بحياة المتعلم (مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، 2018)، وكذا التحول من المواد التعليمية الورقية فقط إلى المواد التعليمية الورقية والرقمية، ومن الامتحانات إلى التقييم حيث يتحول التقييم من تقييم يستهدف إصدار أحكام إلى تقييم من أجل التعلم، بحيث ينظر إلى خطأ المتعلم على أنه جزءاً مهماً في عملية التعلم، ويكون مرحلة من مراحل التعلم يتم البناء عليها وليس عيباً يوصم به المتعلم، ومن ثم يهدف هذا المنظومة توفير تعليم متميز يحقق للفرد مهارات القرن الحادي والعشرين (منظمة اليونسف، 2017) واللغة العربية الرصينة، والهوية المصرية العربية والأفريقية، والشعور بالانتماء للوطن، والتمكن من اللغة الإنجليزية، وبعض اللغات الأجنبية والمهارات الحياتية، والتمكن من العلوم والرياضيات بالإنجليزية، وتنمية الشخصية المتكاملة (منظمة اليونسف، 2018).

وقد كان الهدف منذ بداية المشروع القومي لتطوير التعليم في عام 2014 هو إعداد تصوّر جديد للمجتمع التعليمي ككل، ليصبح الطالب أكثر إقبالاً على التعلم والابتكار، من خلال «النهوض بالمنظومة التعليمية وتأهيل الطالب المصري وصقل قدراته ومهاراته العلمية والثقافية والفنية ليكون قادراً على مواكبة متطلبات العصر الحديث، وذلك ببناء مناهج جديدة تختلف عن المناهج في النظام القديم، تعتمد على الرقمنة، ويتم وضعها وفق رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022، ص ص 75-76)، ومن أهم إجراءات منظومة تطوير التعليم 2.0، ما يلي:

أ. تطوير المناهج وأسلوب التدريس كما يلي:

في مرحلة رياض الأطفال والصفين الأول والثاني الابتدائي: يتلخص المنظومة الجديد برياض الأطفال، في مناهج جديدة تماما، وطريقة تدريس مبتكرة، وتهدف هذه المناهج لأن يتعود الطفل منذ الصغر على أن يلغي من ذاكرته فلسفة الحفظ والتلقين، ويكون شخصية مبتكرة مفكرة طموحة، تستطيع حل المشكلات، والتفكير خارج

الصندوق، وأن يكون الطفل أكثر انتماء لوطنه ويحترم الآخر ولديه روح التعاون مع الجميع، بهدف "بناء الشخصية المصرية"، وتم إلغاء الامتحانات في الصفين الأول والثاني الابتدائي، واستبدالها بتطبيقات تقيس قدرات الطلاب، بالإضافة إلى توفير مناهج رقمية للصفوف من الثاني الابتدائي وحتى الثالث الإعدادي، أما الصفوف من الرابع حتى السادس الابتدائي فتهدف قياس مستوى التحصيل الدراسي لكل طالب من دون درجات بل بتقديرات « (ممتاز - جيد جدا - جيد - مقبول - ضعيف) ، وبالنسبة لطبيعة المواد التي يدرسها الطلاب في المرحلة الابتدائية وفق المنظومة الجديدة، فهي تنقسم إلى شقين، الأول مواد متصلة ببعضها تتضمن (المفاهيم العلمية والمفاهيم الرياضية والمفاهيم الحياتية والفنية والمهارية)، وتكون دروسها وفق القدرات العقلية لطلاب كل مرحلة، أما الشق الثاني، فهي مواد منفصلة، مثل اللغة الإنجليزية والتربية الدينية والأنشطة بشتى أنواعها. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022، ص76)،

(Egypt Country Office UNICEF , 2021, p.2)

وتتعدد مصادر المعرفة ويتم إتاحتها بصورة رقمية تفاعلية، من خلال منصة بنك المعرفة المصري (EKB: Egyptian Knowledge Bank) المتواجدة على شبكة الإنترنت والتي تم إطلاقها عام 2015م (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022، ص76) حيث تُعد بمثابة مكتبة رقمية كبيرة تضم العديد من الكتب والنصوص والوثائق والأفلام التعليمية وغيرها من دور نشر محلية وعالمية مختلفة، كما تضم جميع المقررات الدراسية لجميع المراحل التعليمية (البنك الدولي، 2018، ص7)

ب . المدارس المصرية اليابانية

استطاع التعليم الياباني أن يحتل مرتبة متقدمة عالمياً، كما ساهم في إثراء الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدولة اليابان والعالم، فمثلاً تمثل صناعة الإنسان الآلي أحد أهم الإنجازات اليابانية حيث تحتل المركز الأول دائماً على مستوى العالم في إنتاجه واستخدامه (Kazua,2018p11) ونظراً لما حققه هذا المنظومة من نجاحات، فقد انتشرت في مصر، حيث وصل عدد المدارس اليابانية بالقاهرة والمحافظات إلى 48

مدرسة، ولغة الدراسة الأساسية هي العربية، وقررت الوزارة التحول إلى الانجليزية اعتباراً من عام 2020 .

وتعتمد مناهج التعليم على الكتب الحرة الاختيارية وحرية الاطلاع والمذاكرة، وعادة ما تكون أسئلة الامتحانات لقياس القدرات وابرز عناصر الابتكار والإبداع والتفكير غير التقليدي (الحايك، 2007، ص 140) من خلال دمج أنشطة التوكاتسو (Tokkatsu) ضمن الأنشطة التي يمارسها الطالب داخل المدرسة، وذلك ضمن إطار الشراكة بين الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ووزارة التربية والتعليم المصرية بتطبيق برنامج نموذج تعليم الطفل الشامل (توكاتسو) في السنوات الأولى من النظام التعليمي (البنك الدولي، 2018، ص 8) والمقصود بها «مجموعة من الأنشطة التي تتيح للمتعلم ممارسة العمل الجماعي وتنفيذ المهام في إطار الفريق، والتعاون على الارتقاء بشخصية المتعلم ومستوى أدائه في الحياة بوجه عام، وتعميق شعوره بالولاء والانتماء للمدرسة والبيئة والوطن والعال، كما توجد عدة أنواع من أنشطة التوكاتسو، من أهمها أنشطة الفصل وهي متنوعة كأنشطة الصحة والسلامة وأنشطة تناوب المهام اليومية وغيرها، كما توجد أنشطة مجلس طلاب الفصل، وأنشطة المناسبات المدرسية وغيرها (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، 2018/2019، ص 10)، ومن أهم مميزات التعليم في المدارس المصرية اليابانية ما يلي: (بشاي، 2021، ص ص -61 62)

- يعتمد المنظومة التعليمي في المدارس المصرية اليابانية على بناء شخصية الطفل المتكاملة (المعرفة الأكاديمية - مهارات اجتماعية - مهارات بدنية).
- حجم الفصول واسع مع وجود عدد قليل للطلاب
- تعتمد المدارس اليابانية على غرس مبدأ الانضباط والمنظومة في التلميذ.
- غرس قيم الاجتهاد في العمل لدى الطلاب، وذلك عن طريق حث الطلاب على البحث عن المعلومة، وليس فقط الاعتماد على الذكاء الشخصي.
- التعلم من خلال اللعب لاكتساب المهارات الحياتية.
- أنشطة التعلم الخاصة "توكاتسو" لبناء شخصية إيجابية للطفل من خلال إكسابه العديد من المهارات الحياتية.

- الاهتمام باللغة الإنجليزية فهي المدارس اليابانية يوجد اهتمام كبير باللغات.
 - تنمية مهارات الرسم والموسيقى والإلقاء والمناقشة والحوار الراقى.
 - تنمية شعور التلاميذ بالعمل الجماعي وإشعاره بالمسؤولية منذ الصغر
 - وتنمية روح القيادة لدى الأطفال وغرس روح التحدي في شخصيتهم.
- ورغم كل ما سبق فإن هناك الكثير من العقبات والتحديات التي تحد من نجاح عمليات التطوير بصفة عامة والتطوير طبقاً لمنظومة 2.0 في مصر، وهذا ما يوضحه العنصر التالي
- ت- المحددات الذهنية للسياق التربوي والمجتمعي لتطوير التعليم العام في مصر بمنظومة 2.0 (وزارة التخطيط، 2016، ص، ص 5،6)، (المحور السابع: التعليم رؤية مصر 2030، ص، ص 145، 146):

يؤكد البحث الحالي أن أهم محدد من محددات أي تطوير هو إعداد وتأهيل الذهنية التي تضمن عدم التراجع غير المبرر عن تطبيقه وتضمن القدرة على مواجهة مشكلاته وتحدياته، ودراسة معوقاته بالعقل والموضوعية، سعياً إلى تخطي هذه المشكلات أو التحديات أو المعوقات للوصول إلى النتائج المرجوة، ويتطلب ذلك أن يتشارك واضعي الرؤى والسياسات مع طرفين أساسيين لنجاح التطوير، الطرف الأول يتمثل في القائمين على تنفيذ رؤية التطوير، والطرف الثاني المستفيدين في المجتمع لفهم مدى تقبل واستيعاب هذا المجتمع لطبيعة هذا التطوير ومتطلباته، والتصميم على هذه الرؤى مع إحداث التعديلات في الممارسات التي يملها واقع التطبيق حتى يمكن تحقيق التطوير وأهدافه، ويحكم الطرفان طبيعة الذهنية المجتمعية التي تستوعب التطوير وتشارك فيه، فهناك مجتمعات تستوعب الثورات والطفرات وتتفوق في إنتاج طفرات جديدة، بينما تتميز مجتمعات أخرى منها المجتمع المصري باستخدام المنتجات المادية لهذه الثورات، ويرجع ذلك إلى أن الثقافة والتعليم والإعلام ساهموا في الحد من قدرات التعرف على الذات أو (الذهن) والانطلاق منه إلى العلم والإبداع.

ولذلك ليس مطالباً في تطوير التعليم المظهرين الشكلي والمادي فقط، فلكي يحدث تطوير حقيقي يحقق أهداف الوجود والاستمرار والفاعلية للإنسان المصري يجب قبول

إمكانية تغيير كل ما يقنع أو يرسخ في عقل المتعلم والإيمان بمحدودية الذهن البشري واحتمال خطئه وتعرضه الدائم لأشكال من الخداع الحسي والتضليل الاجتماعي بأشكاله المتعددة، وأن ينظر المتعلم إلى داخله، ويحاول فهم عقله قبل أن يُجزم ويُصدر أحكاماً عن الخير والشر، والحق والباطل، فمعرفة العقل وكيف يعمل والذهن وكيف يتكون هي المعرفة التي يمكن أن تحقق الميزة التنافسية في العالم الآن ومستقبلاً وتخطي مرحلة العقول المستهلكة لإبداعات الآخرين.

وترى الباحثة أنه من أهم المحددات التي يجب العمل في ضوءها:

- محددات خاصة بذهنية المعلم وقناعاته:

ومن أهم المحددات التي تساهم في انجاح المنظومة الجديدة وجود المعلم المعد والواعي للقيام بهذا التطوير، فضلاً عن حماسه واقتناعه بضرورة وأهمية قيامه بأدواره على أفضل وجه، ومن أهم المعوقات التي تعوق ذلك تدني رواتب المعلمين مما أدى إلى ضعف مستواهم المادي والاجتماعي؛ ومحاولة الكسب من خلال الدروس الخصوصية، فضلاً عن قلة كفاءة وجدارة بعض المعلمين مما نتج عنه ضعف ثقة المجتمع في مؤسسات التعليم الحكومية الرسمية وتمثل ذلك في زيادة انتشار الدروس الخصوصية؛ حيث أصبحت عرفاً سائداً في كل سنوات التعليم في الحضر والريف وبين جميع الطبقات، والدراسة الحالي يؤكد على أن الدروس الخصوصية لا تمثل مشكلة في ذاتها، ولكن إهمال المعلم والمؤسسة التعليمية للعملية التعليمية داخل الفصل الدراسي وإجبار الطلاب من قبل بعض المعلمين أو اضطراب الطلاب للالتحاق بالدروس لأن عملية التعليم والتدريس لا تتم في الأساس، هذا هو ما يمثل كارثة أخلاقية قيمة وللأسف يتعايش ويتصالح معها المجتمع منذ عقود، وهو ما أدى إلى انخفاض قدر المعلم الاجتماعي فضلاً عن تقليص صلاحياته في تقويم التلميذ مما أدى إلى ضياع هبة العملية التعليمية ككل وانعكس بشدة على المستوى الأخلاقي للطلاب وللمجتمع، وما يؤدي إلى تفاقم هذه الإشكالية أنها تتوافق مع رغبة قطاع كبير من أصحاب المصالح في إبقاء الوضع على ما هو عليه، وهذا ما يتضح في ضعف الحماس لتنفيذ الرؤى التطويرية لدى التنفيذيين من المعلمين وكثير من التربويين في المؤسسات التعليمية، ومن دلائل

ذلك تعاقب اتخاذ القرارات والسياسات التي يرفضها الواقع التربوي والمجتمعي أحيانا، ومن ثم يتم التراجع عنها أو إرجائها.

ومن أهم المحددات اتخاذ الاستعدادات والإجراءات اللازمة لتنفيذ رؤى التطور بداية من معايير إعداد المعلم وتدريبه وتأهيله لمنظومة المناهج الجديدة وأساليب التقويم، حيث يعد هذا المحدد يعد العامل الرئيس في نجاح تنفيذ رؤى التطوير، وهذا ما يتطلب التوسع في تنفيذ برامج التنمية المهنية للمعلمين؛ لرفع كفاءة المعلمين على المستوى العلمي والتربوي والحد من ظاهرة الأمية الرقمية لمعظم المعلمين، من خلال التدريبات الشاملة والمخططة على المستويات والتخصصات المختلفة

ومن محددات تأهيل ذهنية المعلم أن يتضمن الإطار التشريعي للتعليم إلزام المعلمين بالحصول على رخصة مزاوله المهنة كشرط للتوظيف، وتحديد وإقرار القوانين الملزمة بالحصول على رخصة مزاوله المهنة.

كما أن ملاءمة أعداد المعلمين بالنسبة إلى الطلاب مع وضع معايير توزيعهم؛ بما يضمن توافر معلمين في جميع التخصصات وعدالة توزيع المعلمين على المحافظات المختلفة.

- محددات خاصة بذهنية المجتمع لتحقيق سياسة الترابط بالمنظومة التعليمية

هذا المحدد هو أكثر المحددات فعالية في تكوين الذهنية والمسئولية الاجتماعية والإنسانية والمدنية للتعليم وإعادة الثقة بين المجتمع والمنظومة التعليمية من خلال جودة خدمات التربية والتعليم المقدمة في المدارس وربط التعليم من ناحية ومتطلبات الحياة وسوق العمل من ناحية أخرى، وهو ما يطلب التخطيط وفق نموذج ثوري في تحويل المجتمع كله للمشاركة في عملية تطوير التعليم بحيث يتحول المجتمع من مستفيد إلى مشارك ومسؤول عن نشر مهمة التعليم والتربية بمؤسساته المختلفة بما فيها مؤسسة المدرسة، وهذا ما يضمن فعالية دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية؛ وعدم اختصار دوره على الجانب الاستثماري أو المشاركة في بناء مدارس فقط.

محددات التكامل المعرفي: وذلك لإنهاء العزلة بين المعرفة و المجتمع وتلك المتعلقة بالطبيعة، بإعادة التكامل بين أوجه وميادين المعرفة؛ ليدرك الطلاب أن ما يعرفونه من اكتشافات ومنتجات تكنولوجية هي جميعا جوانب لنفس الشيء؛ فالمعلومات السوسولوجية ليست منقطعة الصلة بالنمط المحدد من التطور وبين الاقتصاد وسبل المعيشة والتنظيم الاجتماعي، فالعلم والتكنولوجيا ليست أشياء منفصلة عن إنسانية الفرد ولا يجب أبدا أن تتوافق مع الادعاء بأنها هي التي تحدد حياتنا بينما من يحددها هي سلطات اجتماعية وبشرية ضيقة وليست سلطة التكنولوجيا بذاتها أو سلطة الجميع الناتجة عن الاختيار العاقل والحر.

ويمكن في هذا السياق التأكيد على التعليم الذي يرسخ لمعرفة كيف تتم المعارف والاكتشافات وكيف يمكن تحقيق المزيد من المعارف والاكتشافات في المستقبل، وبذلك تعود الرياضيات للاندماج مع الكيمياء والطبيعة وتعود هذه الهموم المعرفية للاندماج مع المعرفة بالمجتمع والسياسة ويزداد الوعي بالتغيرات التي تحدث في المناهج ونظم التقويم والوعي بطبيعة الاختبارات العالمية؛ مثل PIRLS و TIMSS والتخطيط للمشاركة بها بشكل مستمر، لرفع مستوى الروح التنافسية في مصر.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن هناك العديد من العوامل المهمة تستدعي الاهتمام بالمعلم والمعايير المهنية وتنفيذها؛ ضمانا لتحقيق استراتيجية وأهداف منظومة التعليم 2.0، وأهمها نجاح التعليم المنصف لجميع المتعلمين؛ وتعظيم استثمارات الدولة في التعليم؛ وضمان أعداد كافية من المعلمين الأكفاء والمتحمسين، ويتطلب ذلك تخطيطاً وتنسيقاً دقيقين بين العديد من الجهات الفاعلة المختلفة؛ بحيث يتم إنشاء أو تعزيز آليات التنسيق لمعالجة العوامل المعقدة والمتشابكة التي تؤثر في التدريس والتعلم، ومنها: الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع؛ والاعتبارات الأسرية؛ ومنظومة التعليم المدرسي؛ والعوامل المتعلقة به (OECD, 2005: 30).

وتظل الحاجة إلى عملية تطوير سياسة وطنية معنية بالمعلم وتنفيذها وإلى تحديد العوامل المتشابكة التي تؤثر في المعلمين والتدريس والتعامل معها هي الحاجة ذات

الأهمية الأكبر، ورغم ذلك وبسبب تعقيدها، قد لا تحتل السياسة المعنية بالمعلم مرتبة عالية في قائمة أولويات المجتمع؛ نظراً لتكاليدها السياسية والمالية، ولتحقيق أقصى قدر من الفعالية، يجب أن تكون السياسة المعنية بالمعلم سياسات شاملة قابلة للتطبيق على جميع المعلمين، في جميع المناطق وعلى جميع مستويات المدارس؛ ففي كثير من الأحيان، يتجنب واضعو السياسات وصناع القرار مثل هذه التغييرات الشاملة في السياسات أو تؤجل بسبب تكاليف التنفيذ والأطر الزمنية ومع ذلك، إذا تعاملوا معها جزئياً، فمن المحتمل أن يكون للسياسة تأثير محدود على التحديات (OREALC, 2013: 90).

وإذا أُعدت السياسة المعنية بالمعلم ونُفذت بالتوافق مع السياسة العامة لقطاع التعليم في الدولة، فلن تُفاقم تجزئة السياسة العامة وذلك عندما يتم جميع المحددات الرئيسية لنجاح التعلم المرتبط بالمعلمين على نحو منهجي، أي، التوظيف؛ والتعليم الأولي؛ والتعيين المتوازن مع المتطلبات التعليمية؛ والتطوير المهني المستمر؛ والرواتب اللائقة؛ والآفاق المهنية؛ وظروف العمل (التدريس/ التعلم) (UNESCO, (Hunt, 2013)، (2014a: 22).

ثانياً: المعايير المهنية في ضوء متطلبات منظومة التعليم 2.0 والثورة الذهنية

تحدد المعايير المهارات والسلوكيات المهنية للمعلم، ومن خلالها يتم لتشخيص المشكلات المهنية وتحليلها، فضلاً عن دورها في توجيه تنمية قدراتهم في القيام بالإجراءات الواعية والهادفة لتطوير مهارات الطلاب واستعداداتهم بالقدر الذي يمكنهم من القيام بالعملية التعليمية وتحقيق أهداف مؤسسات التعليم العام بقدر عالٍ من الكفاءة والفعالية، (خاطر، 2018)، (Chen& Chang, 2010)، وفيما يلي سيتم تناول أسسها الفكرية والنظرية، ودواعي الاهتمام بها في ضوء منظومة التعميم 2.0، ومتطلبات الثورة الذهنية

أ- الأسس الفكرية والنظرية للمعايير المهنية

ويعد مدخل المعايير المهنية من أهم المداخل المعاصرة لتحقيق الأهداف التطويرية خاصة في ضوء استراتيجيات التطوير طويلة المدى (Crosby, 2016p1) والتي تؤكد أهمية المعلم الواسع الاطلاع والواعي بالتغييرات والتحويلات المؤثرة في الحاضر والمستقبل (Gordon-Poff, 2017. p.9,11).

وتساعد المعايير المهنية على تمكين المعلمين من المساهمة في إيجاد مجتمع عادل يسعى لتمكين الأجيال الحالية والمقبلة مع احترام التنوع الثقافي (Haan,2020, p41)، كما تعطي المعايير القدرة على التركيز وفق منظور طويل المدى لتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية وإقناع المتعلمين وأصحاب المصلحة الآخرين على تبني مبادئ وأسس التطوير وتدعيم الابتكار مع أهمية مراعاة التنوع ووجهات النظر المختلفة وفقا لثقافة بيئة العمل والمناخ السائد فيها (Semin. 2019, p. 203)، وفيما يلي تناول مفهوم المعايير المهنية للمعلم

مفهوم المعايير المهنية للمعلم:

مع ما يشهده العالم من طفرة علمية وتقنية وتنموية وما أدت إليه من ظهور مفاهيم تربوية جديدة مثل مفهوم التعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، والتعلم الإلكتروني، حيث أثرت هذه التغيرات وغيرها على التربية، وفرضت تحديات عليها أدت للتغيير في دور المؤسسات التعليمية، مما انعكس على أدوار المعلمين، الأمر الذي يستوجب الاهتمام بالمعايير المهنية التي تساعد في تأهيل المعلمين للقيام بأدوارهم في ظل هذه الطفرة. (الحמידاوي، 2017، 33-32)

وقد اعتمد تطوير النظم التعليمية في العالم في الآونة الأخيرة على المعايير، حيث تعد العنصر الحاكم والرئيس في تطوير التعليم، ومنذ أوائل العقد الأخيرين في القرن الماضي وحتى الآن بدأت الدول النامية في تعرف أفضل الممارسات التطبيقية في هذا المجال لدى الدول المتقدمة وظهر هذا الاهتمام في الدراسات والتوجهات التربوية، لما لها من نتائج واضحة خاصة في نظم المحاسبية، والمناهج، والتقويم، واستراتيجيات التعليم والتعلم، والإدارة، والبيئة التعليمية، ودمج التقنية في التعليم (قاسم، شحاته، 2012، ص 110)

وتعرف المعايير المهنية للمعلمين؛ بأنها وصف تفصيلي لما ينبغي أن يعرفه المعلم، ويستطيع القيام به داخل الفصل الدراسي، والتي تتضمن مستويات من المعارف والمهارات والاتجاهات المحددة في المرحلة التعليمية التي يعمل بها المعلم، وتشمل

على جوانب الكفايات المعرفية والقيم المهنية للمعلم الواجب اكتسابها، والمهارات الواجب إتقانها من قبل المعلم، وتعد مخرجا لإجازة برامج إعداد وتأهيل المعلم، والحصول على رخصة المعلم (Revai, 2018p.13)، وفي ظل منظومة 2.0 توجد دواعي عديدة تجعل من الضروري السعي نحو الاهتمام بالمعايير المهنية للمعلم خاصة في ظل ما يشهده العصر الحالي من تقدم تكنولوجي، وتمثل هذه الدواعي فيما يلي:

1. التمكن التقني: حيث يتطلب منظومة 2.0 توظيف تقنيات المعلومات والاتصال وتقنيات التعليم والتعلم، وانعكست على نظم التعليم وأساليبه؛ مما يتطلب زيادة الاهتمام بالمعايير المهنية؛ بغية تحسين فعالية المخرجات التعليمية. (المزروع، 2018، 422)، وفرض ذلك تطوير معايير المعلم لمواكبة هذه التطورات، وعلى مؤسسات إعداد المعلم وتأهيله مهنيًا ضرورة القيام بمراجعة أهدافها ومحتواها وأساليبها والقائمين عليها؛ لتمكين المعلم من المهارات التي تتطلبها أدواره التقنية الجديدة.

2. التمكين من الأنماط التربوية الحديثة التي يقوم عليها منظومة 2.0: هناك العديد من المظاهر والأنماط التربوية الحديثة التي برزت في منظومة التعليم 2.0، ومن بين هذه الأنماط: التربية من أجل الإبداع، والتربية من أجل الاعتماد على الذات، التربية بالمهارات الحياتية، وكل هذه الأنماط والتطورات تحتاج نوعًا متميزًا من التنمية المهنية للمعلم تتسم بالتجديد والتطوير، وتهتم بتوظيف التكنولوجيا؛ وصولاً بهذا المعلم إلى المستويات القياسية المطلوبة التي تمكنه من قيادة العمل التربوي والتعليمي، والقدرة على التعامل مع التطورات المستقبلية. (وهبة، 2015، 40) فالمعايير التربوية تفرض على المعلمين اكتساب خبرات جديدة، وأفكار جديدة، ومهارات جديدة، وآليات جديدة؛ للتعامل معها بنجاح، فهي تحتاج لمعلم مبدع ومبتكر.

3. معالجة أوجه قصور برامج الإعداد الحالية للمعلمين: من أجل تزويد المعلم بمهارة التعلم الذاتي، الأمر الذي ليكون قادرا على متابعة التغيرات التي تطرأ نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، والتمكن من الجانب العلمي التطبيقي، إضافة إلى استخدام الأساليب الحديثة في التعليم. (عسيري، 2017، 155).

4. تمكين المعلم من متطلبات العملية التعليمية: حيث حدثت تغييرات جوهرية في متطلبات الموقف التعليمي من حيث كم المعرفة ووسائل الوصول إليها، مما يتطلب تحول في أدوار المعلمين من الأدوار التقليدية التي تعد المعلم مجرد ناقل للمعرفة إلى ميسر لها ومرشد لطلابها. (حسن، 2019، 2028)، وهذا ما يفرضه منظومة التعليم 2.0 ويتطلب ذلك ضرورة أن يكون مؤهلاً للقيام بذلك من خلال برامج إعداد مهنية تتفق وطبيعة ذلك الدور، ويتطلب ذلك من القائمين على المعايير المهنية للمعلم ضرورة تطويرها وتوجيهها؛ لمساعدة المعلم على القيام بكل هذه الأدوار والمسؤوليات.

5. مسايرة متطلبات التقييم المحلية والدولية: وتشير هذه المتطلبات إلى الاحتياجات المستقبلية مقابل الاحتياجات الحالية، والموضوعية مقابل الذاتية، والتقييم العالمي مقابل التقييم المحلي، والممارسة الإبداعية مقابل الممارسة الحالية. (المزروعى، 2018، 423) هذه القضايا توجب على المعلم ومنظومة التطوير أن يكون المعلم أكثر استجابة للمستجدات المعرفية والتكنولوجية، والارتقاء بالأداء المهني للمعلم، بحيث يسمح للمعلم بالمنافسة، والتركيز على كل ما هو جديد ومبتكر يعتمد على التكنولوجيا المتطورة؛ للوفاء بمتطلباتها، ومساعدة طلابه على مواجهة تحديات المستقبل

ب- آليات تحقيق الوعي بالمعايير المهنية للمعلمين وفقا لمنظومة التعليم 2.0

والثورة الذهنية

وضعت الدولة قاعدة بيانات للمعلمين على مستوى الجمهورية، وسعت إلى استغلال منظومة قاعدة بيانات برنامج «المعلمون لنشر الوعي من خلال إقامة العديد من الدورات التدريبية وورش العمل عن كيفية التعامل مع مصادر المعرفة الرقمية المختلفة والاستفادة منها في تعزيز العملية التعليمية داخل الصفوف الدراسية، بحيث يصبح كل معلم خبير في مادته الدراسية، وعلى دراية بأهداف التعليم وتحليل نتائج عمليات التقييم وغيرها، بالإضافة إلى تحسين ظروفهم الاجتماعية والمادية، كما تم بناء شبكات المدارس المحورية) التي يتشارك من خلالها المعلمون في المدارس المجاورة بأهم الخبرات التي اكتسبوها ويتبادلون معها أهم المعلومات حول الممارسات الجديدة التي

تم تجربتها وكيفية تحقيقها بفعالية (البنك الدولي، 2018، ص 7، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022، ص ص 47-48).

واتخذت الدولة أيضا خطوات نحو تعزيز وصقل مهارات المعلم المصري فيما يتصل بالتحقيق الاقتصادي، والإسهام في تنمية المهارات الشخصية للمعلم حتى تتواءم مداركه مع التطور السريع للاقتصاد العالمي، وقد تم تنفيذ برامج تدريبية عدة للمعلمين نفذها نخبة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، حيث تم تدريب عدد كبير من المعلمين على استخدامات بنك المعرفة المصري، وتدريب قرابة 130 ألف معلم على منظومة التعليم الجديدة، وقد تم تخصيص 20% من المنح الدراسية خارج وداخل مصر لكوادر التعليم لمدة 10 سنوات، والاهتمام بتدريب المعلمين وتأهيلهم للمنظومة عبر إنشاء مركز لتدريب المعلمين طبقاً للمعايير الدولية استهدافاً لترسيخ الوعي بالآليات والاتجاهات التطويرية: (منصة المعلمون أولاً، 2022)، ويمكن توضيح هذه الاتجاهات فيما يلي:

- تحقيق الاتجاه نحو المهنية المخططة والمبرمجة مستقبلاً: فهذا الاتجاه يركز على أن تولي مهنة التعليم اهتماماً شديداً بالبعد المستقبلي سواء في فلسفتها، أو أهدافها، أو برامجها، أو تنظيماتها، أو أساليبها؛ فالتخطيط للمعايير المهنية للمعلم لا بد أن يماثل وضع مكانة المعلم مستقبلاً باعتباره سيواجه تحديات مستقبلية تأخذ فترة أمام تشكيلها، وعلى المعلم أن يواجهها بوعي وقدرة على الاستفادة منها. (وهبة، 2015، 67-68).

- الوعي بالأدوار الجديدة والمتغيرة للمعلم: فالمعلم في عمره الوظيفي يواجه متغيرات شتى لا يمكنه مواكبتها إلا بالتزود بالخبرات التي تؤهله لذلك، فالعلوم تتغير والأبحاث تضيف إليها كل يوم جديد، والتقنية تتابع خطاها إلى المستجدات والمبتكرات، والمتعلم يتأثر بهذه المتغيرات كلها لتغير حاجاته وطموحاته ونظراته إلى المستقبل. (السيد، 2017، 307)

- الاتجاه نحو تطبيق منظومة الترخيص للمعلم لمزاولة المهنة: فلم يعد يكفي للمعلم للعمل في مهن التدريس الحصول على الدرجة الجامعية، وإنما لا بد من جودته

وأهليته وقدرته على الاستمرار والتوافق مع متغيراتها، ومن ثم تم الاتجاه لتطبيق منظومة الترخيص للمعلم، ويقصد بالتخصيص لمزاولة المهنة الآلية التي يضمن من خلالها المنظومة التعليمي امتلاك المعلم الحد الأدنى من المهارات والمعارف والصفات اللازمة للعمل بمهنة التعليم. (عبد السلام، 2019، 25)

- استخدام نماذج مهنية جديدة في مجال إعداد وتأهيل المعلم: توجد عديد من النماذج الجديدة للتنمية المهنية للمعلم والتي شاع استخدامها في الفترة الأخيرة في كثير من دول العالم، ومن أهم هذه النماذج: النموذج الموجه ذاتياً والنموذج المتمركز حول المعلم، ونموذج القيادة للمعلمين، ونموذج التنافس، ونموذج الخطوات المتعاقبة، والنموذج الجماعي المشترك. (السيد، 2017، -308 309).

- الاتجاه نحو بحوث الفعل كمدخل لتطبيق وتقييم منظومة تطوير التعليم: وتقوم فلسفة البحوث الإجرائية كمدخل للتنمية المهنية للمعلم على أساس ارتباط هذه البحوث بالممارسة التفكيرية لحل المشكلات، وأولى الناس بحل المشكلات التربويين والمعلمين، وهو ما يتطلب امتلاكهم المهارات والخبرات للقيام بالدراسة الإجرائي. (ضحوي؛ حسين، 2009، 86). والمعلم هنا هو المعلم القادر على التحليل والتفكير المنطقي والابداعي، والقادر على تكوين المهارات المعرفية والدراسية للطلاب اللازمة للقرن الحادي والعشرين.

- الاتجاه نحو استخدام نظم التدريب من بعد والتدريب الإلكتروني: ويقوم هذا الاتجاه على أساس توفير التنمية المهنية لكل معلم راغب فيه، والاهتمام بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير فرص التنمية المهنية لجميع المعلمين بغض النظر عن العمر أو مكان الإقامة أو الظروف الاقتصادية. (شعبان، 2018، -120 121)، وهذا الاتجاه له العديد من المزايا التي تجعل من المعلم متجدداً، وأحد الخيارات المطلوبة لتدريب المعلم في ظل التغيرات التكنولوجية، ووسيلة لا يمكن الاستغناء عنها مستقبلاً لتوسيع فرص التنمية المهنية للمعلمين.

- الاتجاه إلى التركيز على القدرات الإبداعية وتحقيق التميز: فالتركيز على القدرات الإبداعية وتحقيق التميز لدى المعلم أحد الاتجاهات الحديثة في التنمية المهنية للمعلم

يساعد على الابداع في ترتيب وتنظيم الأنشطة الصفية والابداع في السلوك والتدريب الصفي والإبداع في التقييم وتقديم البرامج العلاجية والتعزيزية. (السيد، 2017، 311). ويأتي أهمية هذا الاتجاه في أن المعلم لا يستطيع أن ينمي لدى طلابه التفكير الابداعي وهو نفسه لا يمتلك التفكير الابداعي.

اتجاه التخطيط المركزي والتنفيذ اللامركزي: حيث يمثل التخطيط المركزي خطوطا عريضة تساعد واضعي السياسات على تحديد الممارسات التطبيقية وتوضيح آليات تنفيذها بمرونة تسمح بإتاحة الفرصة للإدارات التعليمية معالجة الأمور تفصيلا وفق معايير تحسين الأداء المتوقع، وما يتفق والحاجات الخاصة للمتعلمين وللظروف الخاصة بكل مؤسسة، وتحديد وتنفيذ ما ينبغي على المؤسسة التعليمية والعاملين إنجازها (Brown: 2009: 14).

- الاتجاه نحو التنمية المهنية الذاتية: وهو ما يقوم به المعلم من تطوير لقدراته ومهاراته ومجالات معارفه طبقا لإرادته واختياره الذاتي، ومن ثم يؤكد الباحثين ضرورة أن تعتمد برامج التنمية المهنية للمعلم على مبدأ التعلم الذاتي، وهذا الاتجاه في نمو مطرد بسبب التطور التكنولوجي والتقني. (شعبان، 2018، 110).

في ضوء كل هذه المتطلبات يظهر مدى الحاجة إلى ضرورة العمل في ضوء المعايير المهنية المطورة للمعلم، والعمل على وضع خطط وسياسات متطورة بما يساعد في تنمية قدرات المعلم الذي يستطيع التعامل مع متغيرات العصر، والعنصر التالي يتناول جهود تطبيق المعايير في مصر

1 . المعايير القومية الأكاديمية المرجعية للمعلم في مصر في ضوء بعض الخبرات

العالمية

قامت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، باعتبارها الجهة المسؤولة عن نشر ثقافة الجودة والمعايير في المؤسسات التعليمية، بالمساهمة في تطوير التعليم وضمان جودته وفقاً لمجموعة من المبادئ والقيم التي تؤكد الشفافية والموضوعية والعدالة، والحرص على معاونة المؤسسات التعليمية على توفيق أوضاعها وتحسين

أدائها الكلي وفقا للمعايير للتأهل والحصول على الاعتماد، وتفرض التغيرات والتحديات المتلاحقة والإفادة من التجارب العالمية ضرورة مراجعة معايير ومحددات نجاح مهنة التعليم ونجاح جهود تطويره وفقا لما تتطلبه الثورة الذهنية ليس فقط لمواجهة الضغوط والتحويلات المحلية ولكن أيضاً للدخول في المنافسة العالمية في مظاهر التقدم المعرفي المتعددة الأوجه

ومن منطلق قبول مبدأ التقييم الشامل يؤكد الدراسة الحالي أنه لا يجب تحميل المعلم وحده عبء نجاح أو فشل التعليم أو فشل التطوير، ولكن يؤكد على ضرورة ترابط منظومة التطوير بين مؤسسات الإعداد وصياغة المعايير ووزارة التربية والتعليم والمدارس، مع وضع المعلم في بؤرة الاهتمام، وهذا الرأي يتفق تماما مع ما ذهب إليه الدكتور طه حسين في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر»، والذي يتحدث وكأنه من أهل هذا الزمان وصفا للواقع التعليمي بمشكلاته الفنية والإدارية بل وحتى المشاعر داخل المؤسسة التربوية، وذلك عندما أكد على أن المعلم ابن الجامعة لا يجوز ولا يمكن أن يعد وينفصل عنها لا بد أن تستمر الصلة بين المعلم وجامعته، لأنها ضمانات استدامة المعرفة والإعداد وإصلاح وتطوير المنظومة التعليمية (حسين، 2014، ص ص -117 95).

ويتفق النهج السابق مع ما جاء في الدليل الذي أصدرته منظمة الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE, 2014) حيث حدد إطاراً وأداة مفيدة لربط إعداد السياسة المعنية بالمعلم بالتخطيط الشامل لتطوير التعليم، وضع هذا الدليل نهج واضح يربط إعداد المعلمين بالجودة وتناول السياسة الشاملة المعنية بالمعلم والتحديات التي تواجهها، والتمويل المطلوب لتحقيق هذه الأهداف، والمعايير الديموغرافية للمتعلمين، والموارد البشرية اللازمة لتحقيق الانتفاع العام بالتعليم الجيد، وذلك من أجل تحقيق مواءمة السياسة المعنية بالمعلم مع الخطة العامة للدولة لتطوير التعليم، وهذه المواءمة تضمن نجاح التطوير لأنها ستراعي السياق المجتمعي لجهود التطوير (Global Partnership for Education /GPE, 2014).

ومن ثم دعا خبراء التعليم في العالم إلى مراعاة المعايير المهنية للمعلم لتتلاءم وجميع عناصر منظومة التعليم وتطويره، ولعل من أهم الدول التي راعت ذلك

الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وسنغافورا، ودول الاتحاد الأوروبي؛ حيث لا يقتصر الاهتمام على البرامج الدراسية فقط، وإنما يهتمون بالخدمات الإدارية، وتحديد أنماط الطلاب والتمويل والجهاز الإداري، لذلك تهدف هذه المنظمات إلى تحسين جودة البرامج الأكاديمية، ورفع مستوى الأداء واستخدام المصادر التعليمية بشكل كفاء (Nai-Cheng, 2018p47)، ومن أهم معايير فاعلية العملية التعليمية بمدارس التعليم العام التي وضعتها رابطة مستشاري المدارس الأمريكية (ASCA)، وركزت هذه المعايير على اكتساب الطالب المعرفة والمهارات التي تسهم في عملية التعلم الفعال في المدرسة، وفهم الطالب العلاقة بين ما يتعلمه والحياة العملية والمهارات الحياتية، وإلمام الطالب بالمعارف الأساسية، وإعداد الطالب لعصر العولمة من خلال تعلم لغة أجنبية Backus, 2015p31

وتتفق اليابان مع الولايات المتحدة في ذلك، حيث تسعى معايير ومؤشرات الفاعلية التعليمية للتعليم العام في اليابان للتأكيد على مساعدة كل الطلاب في المدارس الإلزامية إلى أن يكون لديهم نفس الفرص للتعليم، وقد أدرك التربويين اليابانيون أهمية دور الآباء وتأثير الطبقة الاجتماعية التي يتواجد بها الطالب على مساعدة آبائهم لهم في التحصيل الأكاديمي واهتمت بذلك، ومن أهم معايير التعلم باليابان اكتساب الطلاب المهارات الحياتية التي تمكنهم من خدمة المجتمع، والقدرة على الإبداع، وإكسابهم الجوانب المعرفية والمهارية في عملية التعلم (Shigehisa, 2012.p51)

أما المعايير المهنية في سنغافورة تركز على تمكين المعلم من مساعدة الطلاب على اكتشاف مواهبهم، واستغلال طاقاتهم بأفضل شكل ممكن، كما تهدف المعايير المهنية في سنغافورة إلى زيادة قدرات المعلمين على توفير فرص للمتعلمين لتطوير قدراتهم وكفاءاتهم وشخصيتهم وقيمهم، وجعلهم أكثر مرونة وملائمة لتنمية كفاءات الطلاب وطاقاتهم، Gopinathan, 2017 , p 53، والحصول على تعليم متوازن وجيد للطلاب التمكّن من مهارات التفكير الناقد تنمية المواهب الإبداعية للطلاب تنمية المهارات الحياتية في نفوس الطالب. تأهيل الطالب للحياة العملية. (Goh& Gopinathan, 2018p.220)

وفي ضوء ما سبق يمكن التأكيد على معيارين مهمين لتحقيق فاعلية التعليمية للمتعلم
بمدارس التعليم العام: (Gopinathan&Globalisation,2017p53)

المعيار الأول: التمكن من المهارات العقلية

- إعداد الطلاب لمهارات التفكير والعمل في المستقبل.
 - تمكين الطلاب من القدرة على الإبداع
 - تحسين وتنمية مهارات تكنولوجيا المعلومات
 - تجديد الطلاب معارفهم لتتواءم مع المستجدات المعرفية
 - إتقان مهارات التعلم الذاتي
 - استخدام مهارات التفكير وأساليب حل المشكلات
 - تمكين الطلاب من كيفية التعامل مع مصادر المعرفة المختلفة
 - استخدام الطلاب مهارات التفكير العليا
 - تقدير الطلاب أهمية الوقت
 - توظيف الطلاب مهاراتهم في الاتصال والتواصل
 - المعيار الثاني: تنمية الجوانب الوجدانية الإيجابية
 - يكتسب ثقافة احترام الآخر
 - يشارك في الندوات والأنشطة المجتمعية في المجتمع المحلي
 - يشارك في الجمعيات الأهلية والخيرية في المجتمع المحلي
- ولتحقيق المعايير للفاعلية التعليمية للمتعلم بمدارس التعليم العام في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لابد أن يمتلك المتعلم بنية معرفية مناسبة من خلال إتقانه للمهارات والمناهج الدراسية ومستوى التحصيل المطلوب، وكذلك معرفة النظريات المختلفة، وضرورة أن يوظف المتعلم المفاهيم والحقائق في مواقف حياته اليومية، ومعرفة حقوق المواطنة والحقوق المدنية ومهارات التفكير العليا والتعامل بفاعلية مع تكنولوجيا المعلومات.

وفي تقرير التعليم من أجل المستقبل الذي عرض معالم التجربة العالمية لتطوير مهارات وكفاءات القرن الحادي والعشرين، (جيان، 2020، ص 31) أوضح أن دول الاتحاد الأوروبي ترى أن تحسين جودة التعليم يشتمل على مهارات لازمة وضرورية إلى جانب المهارات الأساسية (اللغة الأم والرياضيات والعلوم) تتمثل في محو الأمية الرقمية، والكفاءات متعددة الاختصاصات: مثل المواطنة وروح المبادرة، ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات المستقبلية سريعة التطور القائمة على المعرفة والعولمة مع تعزيز التنمية الشاملة لدى الأفراد ويعددهم لتلبية احتياجات المجتمع، وضرورة وجود منظومة إدارة وآلية تتناسب مع جودة التعليم، وتوجيه المهام الرئيسية للمدارس نحو تحسين عملية التدريس وجودة التعليم، مع ينبغي وضع منظومة قياسي وطني لضمان الجودة وشحذ مهارات التعلم لدى المواطنين وتشجيعهم على التعلم مدى الحياة، وتعزيز الإبداع وريادة الأعمال والتركيز على احتياجات سوق العمل.

وقد قامت لجنة قطاع الدراسات التربوية بصياغة المعايير المهنية للارتقاء بمهنة التعليم⁽¹⁾؛ حيث تبنت لجنة قطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات مبادرة جادة لتطوير إعداد المعلم تهدف إلى إعداد المعلم المهني الممارس المتفكر استنادا إلى دراسة الخبرات العالمية المتميزة والمشاركة الواسعة لأساتذة التربية، وصدر في هذا الشأن وثيقة سياسات تطوير كليات التربية (2016) التي أقرها المؤتمر الأول لتطوير كليات التربية برئاسة الأستاذ الدكتور خالد عبد الغفار وزير التعليم العالي والدراسة

(1) استندت خبرة ترخيص مهنة التعليم إلى رؤى محلية مستقبلية، وخبرات دولية كالآتي:

- استراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر 2030؛ وبخاصة ما جاء فيها من أهداف -استراتيجية، تتعلق بمحور التعليم والتدريب؛ وبخاصة التعليم الجامعي والعالي.
- المعايير المرجعية العالمية، والخبرات الدولية الجيدة في تطوير برامج إعداد المعلم؛ وبخاصة برامج الدراسات العليا في التربية، في الجامعات التي تحتل مراتب متقدمة، فضلاً عن وثيقة الإطار الوطني للمؤهلات في بعض الدول الأجنبية، والعربية.
- التشاور مع الكليات الأخرى ذات الصلة بإعداد المعلم - ككليات: العلوم، والآداب - فيما يتعلق باقتراح مقررات التخصص، والمقررات ذات الطبيعة البينية.

العلمي في مارس (2017)، وبعد جهود متواصلة من لجان عمل من كليات التربية في ست جامعات عملت أكثر من أربعة أشهر (مارس وأبريل، مايو، يونيو 2019) عقدت أكثر من عشر ورش عمل بجهود تطوعية عالية المهنية، وانقسمت هذه اللجان إلى فرقتين، فرقة تعمل في بناء مقترح إعداد معلم التعليم الثانوي، وأخرى للحلقة الأولى من التعليم الأساسي (لجنة قطاع الدراسات التربوية، 2021).

وقد توصلت أيضا اللجنة من خلال لجان العمل المنبثقة منها إلى مجموعة من سياسات لازمة، تم رفعها إلى المجلس الأعلى للجامعات وهي بطبيعتها تحتاج إلى مزيد من الإجراءات لإقرارها وهذه الإجراءات قيد التنفيذ وهذه السياسات كما يلي:

- سياسات مدارس التنمية المهنية المستدامة
 - سياسات تمكين طلاب كليات التربية من اللغات العربية والأجنبية
 - سياسات القبول بكليات التربية
 - سياسات الترخيص لمهنة التعليم
- وحددت اللجنة مواصفات المعلم التي يجب ألا يمارس المهنة إلا بتوافرها فيه ليكون (المعلم المهني الممارس المفكر)، والجدول الآتي يوضح هذه المواصفات

جدول رقم (1)

يوضح مواصفات خريج كليات التربية

<ul style="list-style-type: none"> - يتمكن من المعرفة في مجال تخصصه. - يمتلك المعرفة في مجالات خارج تخصصه. - يتعرف المستجدات ذات العلاقة بتخصصه. - يدرك وحدة المعرفة، والعلاقات البينية بين مجالاتها المختلفة. - يتمكن من المعرفة التربوية، واتجاهاتها المعاصرة. - يعي مقومات الهوية الثقافية الوطنية، والثقافات الأخرى. 	<p>متمكن من المعرفة Knowledge</p>
<ul style="list-style-type: none"> - يخطط مواقف، وأنشطة ابداعية للتعليم، والتعلم، تقابل الاحتياجات المختلفة للمتعلمين. - ينفذ أنشطة تعليم، وتعلم، متنوعة تتمركز حول المتعلم. - يستخدم استراتيجيات تعليم، وتعلم، تناسب طبيعة السياق، والمرحلة التعليمية. - يدير بكفاءة البيئة الصفية؛ لدعم تعلم المتعلمين. - يوظف - بفاعلية - تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات في التعليم، والتعلم، والتنمية المهنية. - يقوم الجوانب المختلفة للتعلم من أجل التعلم. - يتفكر في ممارساته المهنية، ويعمل على تطويرها. - يوظف نتائج الدراسات العلمية في أداءاته المهنية. - يستخدم - بفاعلية - آليات الإرشاد، والتوجيه التربوي، والنفسى مع زملائه والمتعلمين. 	<p>ممارس مبدع متفكر - Réfle tive and Creative Pract - tioner</p>
<ul style="list-style-type: none"> - يتقن مهارات التفكير العلمي، والدراسة التربوي - يحدد - بتدقيق - المشكلات المرتبطة بأداءاته المهنية. - يحلل ناقداً الدراسات العلمية المحلية، والدولية ذات الصلة. - يوظف إمكانات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات في إجراء البحوث العلمية. - يشارك في حل المشكلات المهنية، والمجتمعية؛ باستخدام الأساليب العلمية. - يجرى بحوث فعل؛ لحل المشكلات المهنية التي تواجهه. 	<p>باحث Researcher</p>
<ul style="list-style-type: none"> - يتواصل بفاعلية؛ مستخدماً قدراته الشخصية، ومهارات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات. - يتعامل - بمهارة - مع أدوات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات؛ ومن بينها: شبكات التواصل الاجتماعي. - يتعاون مع زملائه في تصميم أنشطة تعليم، وتعلم متنوعة، تحقق التكامل بين المجالات المختلفة. - يتواصل بلغة عربية سليمة شفها، وكتابيا. - يبنى علاقات إيجابية مع زملائه، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلى. - يتواصل بطريقة سليمة بإحدى اللغات الأجنبية شفها، وكتابيا. - يشارك - بفاعلية - في فرق، ومجموعات عمل مهنية. 	<p>متواصل ومتعاون - Commun cative and Collaborative</p>

<p>- ينمي ذاته مهنيًا، ويبني علاقات مهنية متنوعة بصفة مستمرة. - يشارك - بفاعلية - في مجتمعات التعلم المهنية. - يمتلك الاستعداد للانتقال - بمرونة - بين المسارات المهنية المختلفة. - يتبنى مفاهيم التنمية المستدامة: المواطنة العالمية - حقوق الإنسان - التربية المدنية - يسهم في برامج التنمية المهنية، وأنشطتها داخل المدرسة، وخارجها.</p>	<p>Lifelong متعلم مدى الحياة Learner</p>
<p>- يمتلك مهارات استقلالية المعلم التي تمكنه من إدارة التغيير. - يدرك دوره؛ كقائد في تطوير التعليم، وتنمية المجتمع. - يجسد نموذجًا قياديًا يحتذى به من قبل المتعلمين، وزملائه. - يشارك في طرح مبادرات إبداعية، تساعد في إدارة التغيير، وتحقيق التميز</p>	<p>Change Leader قائد للتغيير</p>
<p>- يشارك في تنمية قيم: الانتماء الوطني، والديمقراطية، والتسامح، وقبول الآخر. - يلتزم القيم الإنسانية، وأخلاقيات مهنة التعليم، وآدابها في تعاملاته مع المتعلمين، والمعنيين. - يفخر بانتمائه لمهنة التعليم، ويظهر حبه لها. - ينمي الشعور بالكرامة، والثقة بالنفس لدى المتعلمين</p>	<p>Has an صاحب رؤية خلقية Ethical vision</p>

المصدر: (لجنة قطاع الدراسات التربوية، 2019، ص 12)

ويتأسس الإطار الفكري لإعداد المعلم على منظومة القيم والمبادئ التي تحكم عملية الإعداد المقترحة وتمثل إطارًا يرشد أداء المعلمين (لجنة قطاع الدراسات التربوية، 2019، ص 15).

ويتكامل مع هذا الاقتراح لمواصفات خريج كليات التربية، تحديد أداءات المعلم في الميدان ووصف ملامح البيداغوجيا ومبادئها، والبيداغوجيا تعني بنية علاقات عملية التعليم والتعلم، التي بها ومن خلالها يتم نقل الرسالة المعرفية والمهارية والخلقية للطالب المعلم، وإذا أردنا، على سبيل المثال، إعداد المعلم المهني المفكر الباحث، فلا بد أن نتفق على نمط البيداغوجيا الذي يمكننا في كليات التربية من تنفيذ هذا النموذج حيث يجب أن تكون بيداغوجيا قوامها: الحوار، وحرية التعبير، والعلاقات الإنسانية، والتحرر من أي بيروقراطية أو تسلطية أكاديمية أو إدارية تشوب عملية الإعداد، والاستخدام الكثيف للتكنولوجيا في التعليم والتعلم (لجنة قطاع الدراسات التربوية، 2019، ص 17):

- يوضح أهم الممارسات البيداغوجية التي يجب أن يتقنها المعلم:

- الممارسة، الدراسة والتحقق، التعلم المتمحور حول الطالب، التعلم التجريبي، حل المشكلات والمشروعات، التخصص المعرفي والبيئية، تعلم كيفية التعلم، التكنولوجيا، الإرشاد، التقييم للتعلم، التفكير والتقييم الذاتي
- منظومة القيم والمبادئ الحاكمة: يتأسس الإطار الفكري على منظومة القيم، والمبادئ التي تحكم عملية إعداد المعلم، وتمثل إطارا يرشد خريجها، وفيما يأتي عرض هذه القيم والمبادئ: الالتزام، والمهنية، والمحاسبية، والمواطنة، والعدالة، وقبول التنوع والاختلاف، والتميز، والنزاهة، والتعاون، والمشاركة، والاحترام
- الإفادة من المشروعات التي طرحها الإطار الاسترشادي لمعايير أداء المعلم العربي ب. أوجه الإفادة من المعايير المهنية في تطبيق ودعم منظومة التعليم 2.0 في مصر: ويمكن طرح أهم أوجه الإفادة من المعايير في إرساء أهم الأسس التي تحدد الإطار الفكري للرؤية المقترحة للتعليم العام ويمكن إيضاحها فيما يلي:

1. التعليم الحياتي وهو التعليم القائم على الارتباط بنمط الحياة والسلوك ليكون الفرد قادرا على المشاركة في بناء مستقبل يتميز بالاستمرارية، ومن الواضح أن تجربة مصر تواجه صعوبات بشأن تعزيز هذا النهج الجديد في التعليم وذلك على النحو التالي:

- ألا يكون التعليم مرهون بالحصيلة المعرفية قصيرة الأجل التي تتلاشى بمجرد خروج الطلاب من قاعات الاختبارات، بحيث لا يعتمد التعليم على معيار اجتياز الامتحانات للنجاح ويصبح الحصول على الشهادات هو الغاية، بغض النظر عن المهارات والقدرات.

- ترسيخ ثقافة التقييم التراكمي والشامل والعملي، ونشر الوعي بالتقييم من خلال أنشطة متعددة وممتدة ويمثل ذلك الأساس الأهم لتحقيق مفهوم التعليم مدى الحياة والتعليم للتنمية المستدامة.

2. تمكين المتعلم من الثقة بنفسه واكتشاف ذاته وقدراته: يتطلب المنظومة الجديد متعلما لديه الثقة والقدرة على التغلب على التحديات ومواجهتها، ويتطلب ذلك تطوير الأطر المرجعية والقيم داخل المدرسة بممارسة التفكير والنقد والاكتشاف الذي يعد

الخطوة الأولى للتطوير والتنمية، لأن ممارسة التفكير تساعد على تنمية الإدراك الذاتي بما نفكر فيه وبما نعمله، ويعد ذلك الوسيلة الذاتية للنمو المهني وتعلم الخبرة ومن ثم تغيير الاتجاهات وتغيير الممارسات المهنية والاجتماعية.

3 . التأسيس للتعليم الإبداعي وجودة مخرجات العملية التعليمية للتنمية: حيث يرتبط تحقيق الجودة والتنافسية في التعليم والذي يستهدفه منظومة التعليم الجديد 2.0 بطبيعة مخرجات العملية التعليمية خاصة في التخصصات التي تدخل بشكل أساسي في الأعداد للتنمية والاستدامة مثل العلوم والرياضيات، ومن ثم يأتي التأكيد على رفع مستوى المخرجات التعليمية للتعليم العام في اللغة والعلوم والرياضيات والمعارف الأساسية، ويتحقق ذلك وفقا للأسس الآتية:

- ارتباط التعليم ببناء القدرة على التفكير بدلا من الإفراط الشديد في حفظ المعارف والمعلومات.

- تغيير ثقافة التمدرس بتغيير طبيعة العلاقة بين المؤسسة التعليمية والطلاب وهي إلى الآن -رغم محاولات التطوير- علاقة ذات بعد واحد متمثلا في الإطار المنظومي المرهون بمقررات دراسية والحضور في قاعات الدرس بالمدرسة على نحو صارم، مع التركيز على الحفظ والتلقين، وعقد الامتحانات التي تختبر القدرة على الحفظ، وذلك رغم مصادر المعرفة المتاحة، وتوفر فرص اكتسابها بطرق ومصادر مختلفة.

- معلم لديه قناعة بأهمية التطوير والتغيير ومؤهل لتحمل المسؤولية لتغيير وتطوير التعليم: فأساس نجاح هذه المنظومة نحو بناء التفكير الحر والتفكير النقدي والتعلم الذاتي، والتعليم المستمر من أجل الاستدامة هم معلمين مؤهلين لهذه المهمة.

4 . نجاح تطوير التعليم مرهون بمساندة جميع الأطراف خارج قاعات الدراسة خاصة الأسر؛ وهنا تكمن الصعوبة الحقيقية التي تواجه عمليات توطين فلسفة التطوير والاستدامة في التعليم داخل مصر.

5 . التمكين المعرفي حيث يعتمد التطوير على التمكين من المناهج وأساليب التعليم والتقييم، ويمكن توضيح آليات هذا التمكين فيما يلي:

- تطبيق نظريات استخدام التكنولوجيا والقدرة على الابتكار والتحول الرقمي والإسهام الفعال في تعزيز مدخلات ومخرجات الابتكار، ويتطلب ذلك:
 - توفير مقومات البنية الأساسية التكنولوجية للتحويل الرقمي ونظم إلكترونية لإدارة العملية التعليمية
 - ترسيخ ثقافة استخدام المستودعات المؤسسية الرقمية التي تتيح توفير المعارف والموارد التعليمية والتدريبية بطريقة رقمية وسهلة للطلاب والمعلم، فبرغم من تعميم استخدام الأجهزة اللوحية في التعليم المعروفة باسم (التابلت) فأنها ما تزال محدود الفائدة، بسبب عدم اعتياد الطلاب والمدرسين على استخدامها، وعدم دراية البعض بكيفية الاستخدام أو رفضها من الأساس، والاعتماد الكامل على كتاب مقرر وخشية اللجوء إلى مصادر متعددة المعرفة.

6. ترسيخ منظومة القيم وتطوير نسق العادات والتصورات وبناء المفاهيم الجديدة والمبادئ الحاكمة لتعزيز القيم الأخلاقية التنموية للمتعلمين والمعلمين، وتغيير الاتجاهات وأنماط التفكير والسلوك الاجتماعي السائد في المجتمع وذلك بربط التعليم بأولويات التنمية بحيث يؤدي التحصيل التعليمي إلى فرص أفضل في الحياة مما يزيد من قدرة التعليم على إتاحة فرص الحراك الاجتماعي، وزيادة العائد الاجتماعي والاقتصادي للتعليم فتتضح العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى التعليم، ويزداد الارتباط بين التعليم وسوق العمل في أذهان المتعلمين، وإزاحة الفجوة بين مناهج التعليم وسوق العمل لكي تتلاءم مع حاجاته، وتتناسب مع التطورات المتلاحقة في الاقتصاد، وهذا يتطلب أن تكون عملية التطوير متكاملة ومرتبطة وسريعة، وأن تتم في وجود شراكات بين المؤسسات التعليمية وأصحاب المصلحة من المستفيدين (أصحاب الأعمال) من مخرجات التعليم، وهنا يبدأ الهدر التعليمي في التقلص.

7. التغيير في نمط العقد الاجتماعي السائد بين الدولة والمجتمع بحيث يتجلى مفهوم المواطنة كاتجاه تنموي بحيث يصبح المنظومة التعليمي داعما للتنمية المستدامة والمشاركة في الحياة الاقتصادية وإثبات الذات واستثمار الموارد في إطار من العدالة

وتكافؤ الفرص، مما يقلل المقاومة الاجتماعية للتغيرات ويدعم قدرة السياسات التنموية على احتواء تحديات التطوير والإصلاح (جوهر، حسن، 2018، ص48).

وتشير دراسة مهمة للحد من هذه الظاهرة إلى فكرة غاية في الأهمية (أبو كليله، 2021، ص9)، وهي أن ظاهرة الدروس الخصوصية توجد في العديد من الدول المتقدمة مثل اليابان، ولكنها تتخذ وضعاً مقنناً متمثلاً في وجود بروتوكول بين المدارس وأصحاب المراكز التعليمية، حيث يسمح للطالب الذي يحتاج تقوية في مادة دراسية ما بالالتحاق بالمركز من خلال تصريح يحصل عليه من قبل معلم الفصل، وهذا يعني أن التعليم والتدريس يتم بشكل جيد، وهذا هو المطلوب تحقيقه.

الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الجانب عرض أهداف الجانب الميداني للدراسة، وأداة الدراسة، وكيفية إعدادها، وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وعرض نتائجها ومناقشتها.

أ- أهداف الجانب الميداني:

يهدف الجانب الميداني للدراسة إلى تعرف آراء عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية متطلبات مواهبة المعايير المهنية للمعلمين مع منظومة تطوير التعليم 2.0 والثورة الذهنية

ب- أداة الدراسة:

قامت الباحثة بإعداد استبانة للتعرف على آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في عدد من كليات التربية حول متطلبات مواهبة المعايير المهنية للمعلمين مع منظومة تطوير التعليم 2.0، ومرت عملية إعداد الاستبانة بالمراحل التالية:

- الاطلاع على الأدبيات التربوية، ومراجعة البحوث والدراسات السابقة، ذات الصلة بالدراسة الحالية فيما يتعلق بالمعايير المهنية والثورة الذهنية ومنظومة التعليم 2.0
- تحديد محاور الاستبانة في محورين، وتضمن كل محور ثلاثة محاور فرعية، وقد تم تحديد العبارات الخاصة بها وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة - أوافق - أوافق إلى حد ما - لا أوافق - لا أوافق بشدة).

- تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة بلغ عددهم 7 من أعضاء هيئة التدريس المعنين بهذا المجال؛ للتعرف على آرائهم حول دقة صياغة العبارات، ودرجة ارتباطها بالمحور الخاص بها.
- في ضوء آراء السادة المحكمين تم وضع الاستبانة في صورتها النهائية، وتضمنت محورين، وكل محور يتضمن ثلاث محاور فرعية كالتالي:
المحور الأول: متطلبات المعايير المهنية لمواءمة منظومة تطوير التعليم 2.0 والثورة الذهنية، ويتضمن ثلاث متطلبات:
- المتطلبات الخاصة بتمكين المعلم من المتطلبات الخاصة بتمكين المعلم من مصادر التنمية المعرفية والذهنية الثقة بنفسه واكتشاف ذاته وقدراته وتضمنت (15) عبارات.
- المتطلبات الخاصة بتنمية المهارات والكفايات بالتفكير الإبداعي والتفكير الناقد وحل المشكلات، وتضمنت (13) عبارات.
- المتطلبات الخاصة بالتواصل المعرفي والعمل التعاوني والتعليم الحياتي، وتضمنت (10) عبارات.
- المحور الثاني: متطلبات تفعيل المعايير المهنية لمواءمة الثورة الذهنية ومنظومة تطوير التعليم 2.0، ويتضمن ثلاثة متطلبات:
- المتطلبات الخاصة ترسيخ منظومة القيم وتطوير نسق العادات والتصورات، وتضمنت (13) عبارة.
- المتطلبات الخاصة ببناء المفاهيم الجديدة والمبادئ الحاكمة بفهم أسس الثورة الذهنية، وتضمنت (10) عبارات.
- المتطلبات الخاصة نمط العقد الاجتماعي السائد بين الدولة والمجتمع، وتضمنت (15) عبارة.
- ت-تقنين أداة الدراسة:
- وذلك من خلال التأكد من صدقها وثباتها على النحو التالي:

- الصدق:

للتأكد من صدق الأداة تم استخدام صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمجموع عبارات كل محور، وللتوصل لذلك تم اتباع الآتي:

- حساب معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين درجة كل عبارة من عبارات الأداة والدرجة الكلية لمجموع عبارات المحور الذي تنتمي إليه وقد تم استبعاد عبارتين فقط قبل الوصول إلى الصورة النهائية وباقي العبارات جاءت جميع معاملاتها دالة عند مستوى (0,01) مما يدل على قوة ارتباط عبارات الاستبانة بمحاورها
- حساب معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين كل محور من محاور الاستبانة وبين الدرجة الكلية لهذه المحاور ككل، وجاءت النتائج دالة عند مستوى (0,01)
- وبعد ذلك خضعت الاستبانة لتحكيم عدد من الأساتذة المتخصصين من أساتذة كليات التربية؛ لمعرفة وجهة نظرهم والاستفادة من ملاحظاتهم فيما احتوته الاستبانة من محاور وعبارات، ومدى ملاءمتها لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، ومدى ارتباط ومناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، وبناءً على الآراء التي تقدم بها السادة المحكمين تم تعديل بعض العبارات، وحذفت العبارات التي قلت عن نسبة 90٪ اتفاق.

- الثبات:

تم حساب معامل الثبات عن طريق استخدام «معامل ألفا كرونباخ» Cronbach's Coefficient Alpha؛ للتحقق من ثبات جميع محاور الاستبانة، وبلغ معامل الثبات (0,96) وهو دال إحصائياً عند مستوى (0,01)

ث- عينة الدراسة:

تم اختيارها بالطريقة العشوائية وتألقت من (230) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بجامعة حلوان (عين شمس، الأزهر، السويس، طنطا، العريش)، وقد تم توزيع الاستبيانات إلكترونياً.

ج- المعالجة الإحصائية:

● أساليب المعالجة احصائية: تم استخدام برنامج (SPSS) في المعالجة الإحصائية حيث تم استخدام حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، ودرجة الأهمية، ولتحديد طول خلايا مقياس (ليكرت) الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى (-15=4)، ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية، أي (4=5÷80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، فأصبح اعتبار الفقرة التي تحصل على متوسط (20,4) فأعلى فإنها تتميز بدرجة أهمية كبيرة جدا، ومتوسط (3,40-4,19) فإنها تتميز بدرجة أهمية كبيرة، ومتوسط (2,60-3,39) فإنها تتميز بدرجة أهمية متوسطة، ومتوسط (1,80-2,59) فإنها تتميز بدرجة أهمية قليلة، ومتوسط نسبي أقل من (1,80) فإنها لا تتميز بدرجة أهمية مطلقا.

ح - نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

بعد إجراء المعالجات الإحصائية لبيانات الدراسة، يتم عرض النتائج وفق تساؤلاتها وأهداف الجانب الميداني منها، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول النتائج الخاصة باستجابات أفراد العينة حول درجة أهمية متطلبات المعايير المهنية لمواءمة لمنظومة تطوير التعليم 2.0 والثورة الذهنية، وجاءت النتائج على النحو الموضح

(أ) جدول رقم (2)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لآراء أفراد العينة حول متطلبات المعايير الخاصة بتمكين المعلم من مصادر التنمية المعرفية والذهنية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
1	3,90	0,931	13	كبيرة
2	3,93	0,975	12	كبيرة
3	3,84	0,983	14	كبيرة
4	3,42	1,136	15	كبيرة
5	4,31	0,716	8	كبيرة جدا
6	4,33	0,718	7	كبيرة جدا
7	4,35	0,715	5	كبيرة جدا
8	4,27	0,828	9	كبيرة جدا
9	4,23	0,857	10	كبيرة جدا
10	4,02	0,882	11	كبيرة
11	4,36	0,714	4	كبيرة جدا
12	4,37	0,713	3	كبيرة جدا

كبيرة جدا	1	711	4,39	التمكن من مواكبة النظريات العلمية والتربوية وتطبيقاتها	13
كبيرة جدا	2	712	4,38	ترسيخ مبدأ التعلم مدى الحياة بالاعتماد على أساليب التعلم الذاتي.	14
كبيرة جدا	6	717	4,34	تنمية مهارات التعامل مع بيئات التعلم الافتراضي الإلكتروني.	15
كبيرة جدا		719	4.30	متوسط الدرجة الكلية	

يتضح من الجدول السابق رقم (2) التوافق على المعايير الخاصة بتمكن المعلم من مصادر التنمية المعرفية والذهنية بدرجة كبيرة جدا من الأهمية بمتوسط حسابي (4.30) وبانحراف معياري (719) وذلك لضرورة تنمية المهارات المعرفية والذهنية لمواكبة متطلبات منظومة التعليم 2.0، حيث تساعد هذه المهارات في دعم قدرات المعلم المهنية لقيامه بالمهام التربوية والتعليمية المتجددة والمتغيرة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عبد القادر، 2014، ص ص 671-794) ودراسة (عاشور والسلنتي، 2017، ص ص 489-506) التي أكدت على ضرورة تضمين المعايير المهنية لمهارات التعامل مع متغيرات القرن الواحد والعشرين التي تتطلب مهارات ذهنية ومهنية عالية.

وتأتي العبارة (13) «التمكن من مواكبة النظريات العلمية والتربوية وتطبيقاتها» في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4,39) وبانحراف معياري (711) وبدرجة كبيرة جدا من الأهمية، ويمكن تفسير ذلك بقناعة أفراد العينة بضرورة مراعاة المعايير المهنية لمهارات مواكبة النظريات العلمية والتربوية وتطبيقاتها لأنها الأساس المعرفي التي تقوم عليها العملية التربوية والتعليمية والمقدمة الضرورية لحدوث أي تطوير ولحدوث التغيير في الذهن والقدرة على متابعة الجديد والتفاعل الإيجابي معه، وجاءت العبارة رقم (14) «ترسيخ مبدأ التعلم مدى الحياة بالاعتماد على أساليب التعلم الذاتي» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4,39) وبانحراف معياري (712) وبدرجة كبيرة من الأهمية لضرورة وأهمية تمكن المعلم من مهارات التنمية العلمية الذاتية، ومن هذه المهارات مهارات

التعامل مع التكنولوجيا، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (عبد القادر، 2014) التي أكدت على ضرورة العمل على تطوير برامج التنمية المهنية في ضوء التطبيقات التكنولوجية. وجاءت العبارة (4) في الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3,42) في المرتبة الأخيرة بانحراف معياري (1,136)» المساهمة في تكوين مجتمعات تعلم متطورة تقدم خدمات فاعلة للمجتمع» ويمكن تفسير هذه النتيجة بأهمية معايير المهارات المهنية للمعلم في تفاعله المباشر مع طلابه داخل المدرسة بهدف التنمية الذهنية الهادفة لإفادة المجتمع مما يرسخ قيم الانتماء للمدرسة والمجتمع ويتفق ذلك مع أهداف منظومة التعليم 2.0 وفي ضوء النسب الإحصائية للمحور يمكن تحديد أولويات المعايير التي يجب مراعاتها لتمكين المعلم من مصادر التنمية المعرفية والذهنية فيما يلي:

1. معايير تنمية مهارات الوصول والحصول على المعرفة بالطرق المختلفة واستيعابها، وتوظيفها بنجاح واقعياً، وافتراسياً.
2. معايير تنمية الوعي الأخلاقي والحقوقى لاستخدام مصادر المعلومات، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على هذه المصادر، وتعدد المخاطر التي قد يتعرض لها المتعلمين، الأخلاقية والقانونية المتعلقة بتوظيف المعلومات في برامج الإعداد التربوي للمعلم (ب) النتائج الخاصة باستجابات أفراد العينة حول درجة أهمية المتطلبات الخاصة بالمهارات الرقمية، وجاءت النتائج على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول رقم (3)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لآراء أفراد العينة حول درجة أهمية المعايير الخاصة بتنمية المهارات الرقمية.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
1	4,3 ₁	1,718	1	كبيرة جداً
2	4,1 ₅	1,790	5	كبيرة

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
3	4,1 ₆	878	4	كبيرة
4	4,2 ₆	788	2	كبيرة جدا
5	3,9 ₉	1,0 ₀₀	13	كبيرة
6	4,0 ₄	906	12	كبيرة
7	4,2 ₀	864	3	كبيرة جدا
8	4,1 ₁	912	9	كبيرة
9	4,0 ₅	949	11	كبيرة
10	4,1 ₃	759	7	كبيرة
11	4,1 ₄	786	6	كبيرة
12	4,1 ₂	824	8	كبيرة
13	4,1 ₀	862	10	كبيرة
	4.13			كبيرة

يتضح من الجدول السابق رقم (3) أن المعايير الخاصة بتنمية المهارات الرقمية قد تم التوافق عليها بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي (4.13)، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك اتفاق من أفراد العينة حول أهمية المهارات الرقمية لأنها ضرورية لمواكبة متطلبات منظومة التعليم 2.0 والثورة الذهنية، وتساعد المعلم في القيام بالمهام التربوية والتعليمية المتجددة خاصة الأنشطة التعليمية الهادفة لتنمية القدرات الذهنية.

وجاءت الفقرات (1)، (4)، (7) في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي من حيث حصولها على أعلى أوساط حسابية. فيصل الوسط حسابي للفقرة (1) إلى (4,31) بانحراف معياري (718) ويصل الوسط الحسابي للفقرة (4) إلى (4,26) بانحراف

معياري (788)، والوسط الحسابي للفقرة (7) (4,20) بانحراف معياري (864)، بدرجة كبيرة جدا، ويمكن تفسير ذلك بالاتفاق حول أهمية المعايير المهنية الخاصة بتوظيف التقنيات المتطورة في بيئة التعلم، والقدرة على تحديد المصادر الجديرة بالثقة في عملية التعليم والتعلم، وتوظيف محركات البحث للتعرف على الأنواع المختلفة من محتوى الويب لاحتياج المعلمين للتمكن المهني في ظل منظومة تطوير التعليم 2.0 وإحداث الثورة الذهنية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (الزهراني، 2018)، (أحمد، 2019)، و(مجاهد، 2019) حيث أسفرت جميعها عن أن المعلمين في حاجة ماسة لتنميتهم مهنيًا وتدريبهم على المهارات الرقمية في مجال التعليم، والتدريس الرقمي. وفي ضوء النسب الإحصائية للمحور يمكن تحديد المعايير التي يجب مراعاتها لتنمية المهارات الرقمية والتي حازت على درجة أهمية كبيرة جدا، فيما يلي:

1. توظيف التقنيات المتطورة في بيئة التعلم
 2. القدرة على تحديد المصادر الرقمية الجديرة بالثقة في عملية التعليم والتعلم
 3. توظيف محركات البحث، للتعرف على الأنواع المختلفة من محتوى الويب
- وجاءت باقي عبارات المحور بنسب إحصائية متقاربة بدرجة أهمية كبيرة، ويمكن الاستفادة من هذه النتائج في ترتيب أولويات المعايير المهنية للمعلمين فيما يخص التمكن الرقمي، ومن هذه الأولويات:
1. احتياج المعلمين إلى التدريب على المزيد من المهارات المتعلقة بالأساليب الإلكترونية في تقويم تعلم الطلاب، واستخدام التقنيات الرقمية كأداة تعليم وتعلم (للدراة والتنظيم والتقويم)
 2. معرفة كيفية صياغة ودمج المحتوى الرقمي ويوضح ذلك أهمية تدريب المعلمين على تغيير أساليب واستراتيجيات التدريس والتدريب التقليدية بأساليب توظيف المحتوى الرقمي.
 3. التمكن من استخدام تطبيقات المحاكاة والواقع المعزز في عملية التعليم والتعلم ويوضح ذلك أن هناك ضرورة للتدريب على استخدام تطبيقات المحاكاة والواقع

المعزز في عملية التعليم والتعلم خاصة أن ذلك يدعم الجوانب الذهنية للطلاب ويعد من متطلبات منظومة تطوير التعليم 2.0 والثورة الذهنية (ج) النتائج الخاصة باستجابات أفراد العينة حول درجة أهمية المتطلبات الخاصة بتنمية المهارات الذهنية الحياتية والمهنية وجاءت النتائج على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول (4)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لآراء أفراد العينة حول درجة أهمية المعايير الخاصة بتنمية المهارات الذهنية الحياتية والمهنية.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
1 المرونة والقابلية للتكيف مع الأدوار والمسئوليات الجديدة والمستقبلية.	4,30	717	10	كبيرة جدا
2 التعلم من أجل التكيف مع التقنيات الجديدة.	4,31	716	9	كبيرة جدا
3 المهارات القيادية وتحمل المسؤولية تجاه الآخرين.	4,33	718	8	كبيرة جدا
4 تنمية مهارات التعلم الذاتي والمستمر والتقييم الذاتي.	4,46	688	1	كبيرة جدا
5 تنمية مهارات تقدير وإدارة الوقت.	4,41	688	2	كبيرة جدا
6 التحلي بالمهارات الاجتماعية والأخلاقيات المهنية.	4,38	712	4	كبيرة جدا
7 تنمية مهارات التفكير خارج الصندوق وحرية الرأي.	4,39	711	3	كبيرة جدا
8 تنمية المهارات الابتكارية والريادية	4,36	714	6	كبيرة جدا
9 مهارات التعامل مع الضغوط وتعدد المهام.	4,37	713	5	كبيرة جدا
10 تحديد أوليات العمل وإدارتها.	4,35	715	7	كبيرة جدا
متوسط الدرجة الكلية	4,38	712		كبيرة جدا

يتضح من الجدول السابق رقم (4) أن المعايير الخاصة المعايير الخاصة بتنمية المهارات الذهنية الحياتية والمهنية قد تم التوافق عليها بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي (4.38) وانحراف معياري (712) وبدرجة كبيرة جدا من الأهمية، ويمكن تفسير ذلك لضرورتها الواضحة في ظل متغيرات وطبيعة الظروف الحياتية المعقدة التي تتطلب ذهنيات واعية وممتعة بقدرات ومهارات لمواكبة متطلبات الحياة والعمل، وتتفق هذه

النتيجة مع دراسة (حسب النبي، 2017، ص ص 111-112) ودراسة (عبد القادر، 2014، ص ص 671-794) حيث أكدت كل منهما على الحاجة الملحة لضرورة امتلاك المعلم لمهارات الحياة والعمل من خلال برامج التنمية المهنية للمعلم.

كما يتضح من الجدول السابق أن العبارة رقم (4) « تنمية مهارات التعلم الذاتي والمستمر والتقييم الذاتي» جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4,46) وبانحراف معياري (668) وبدرجة أهمية كبيرة جدا، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى اتفاق أفراد العينة ضرورة تدريب المعلم على مهارات التعلم الذاتي المستمر بحيث يستطيع أن يطور معارفه باستمرار لتناسب والممارسات المهنية التي تتطلبها استراتيجيات وسياسات التعليم، خاصة مع تغير العصر وما يتطلبه ذلك من إحداث ثورة ذهنية تسمح بدخول المجتمع عصر سلسلة الثورات الصناعية مثل الثورة الرابعة والخامسة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبد القادر، 2014) التي أكدت على ضرورة إتقان المعلم للعديد من السلوكيات التي تؤكد على المبادرة بالنمو المهني كالاتلاع على كل ما هو جديد بالنسبة لتخصصه، والاقبال على التعلم مدى الحياة لتنمية وصقل مهارة التعلم الذاتي والتقييم الذاتي لديه، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد، 2019) التي أكدت على ضرورة أن يتم تدريب المعلمين على مهارات التعلم الذاتي والتدريب على كيفية تنميتها لدى الطلاب، ودراسة (محرم، 2014) التي أكدت على أن المعلم يجب أن يكون موجهاً ذاتياً قادراً على تحديد احتياجاته وأهدافه، لديه القدرة على الاستفادة من أوجه التقييم المقدمة من الجهات المختلفة ووضعها في الاعتبار؛ لتحديد نقاط قوته وضعفه؛ سعياً إلى تحقيق رؤية تطويرية لذاته المهنية وللمؤسسة التعليمية بصورة كلية.

واحتلت العبارة رقم (5) « تنمية مهارات تقدير وإدارة الوقت» المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4,41) وبانحراف معياري (688) وبدرجة أهمية كبيرة جدا، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أهمية مهارات إدارة الوقت للمعلم من تنظيم حصصه الدراسية وإدارة وقتها حتي يكون قدوة لتلاميذه في احترام الوقت، كأساس للنجاح وتطوير الذات، واحتلت العبارة رقم (7) « تنمية مهارات التفكير خارج الصندوق وحرية الرأي» المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4,39) وبانحراف معياري (711) وبدرجة أهمية كبيرة جدا، ويشير

ذلك إلى أن هناك اتفاق من أفراد العينة على أهمية التجديد وعدم انسياق المعلم للسائد من الأفكار والممارسات التي تعيق التطوير، ويتفق ذلك مع دراسة (Gordon-Poff, 2017)، والتي تؤكد أهمية المعلم الواسع الاطلاع والواعي بالتغيرات والتحويلات المؤثرة في الحاضر والمستقبل.

وجاءت باقي عبارات المحور بنسب إحصائية متقاربة بدرجة أهمية كبيرة، ويمكن الاستفادة من هذه النتائج في ترتيب أولويات المعايير المهنية للمعلمين فيما يخص التمكن الرقمي، ومن هذه الأولويات:

1. التحلي بالمهارات الاجتماعية والأخلاقيات المهنية التي تؤهل من التعامل بنجاح مع الضغوط وتعدد المهام
2. تنمية المهارات الابتكارية والريادية لإرساء المعلم لثقافة ومهارات الابتكار والريادة ليغرسها في أذهان طلابه لامتلاك مهارات الحياة بنجاح.
3. تحديد أوليات العمل وإدارتها المهارات القيادية وتحمل المسؤولية تجاه الآخرين
4. توافر معايير تنمية مهنية تتعلق بتنمية المهارات القيادية والإدارية التعلم من أجل التكيف مع التقنيات الجديدة المرنة والقابلة للتكيف مع الأدوار والمسؤوليات الجديدة والمستقبلية بتنمية مهارات التكيف مع كل جديد،
5. ضرورة مراعاة المعايير لمهارات التفكير العليا والمهارات الحياتية ومهارات التعامل مع المحتوى الإلكتروني، ومهارات إدارة اللقاءات الافتراضية ومهارات التعامل مع أساليب التقويم الإلكتروني، وهذه الاحتياجات أساسية لمنظومة التعليم الجديد 2.0.

المحور الثاني: متطلبات تفعيل المعايير المهنية لمواءمة الثورة الذهنية ومنظومة تطوير التعليم 2.0، ويتضمن ثلاثة معايير:

(أ) النتائج الخاصة باستجابات أفراد العينة حول درجة أهمية المعايير الخاصة ببناء المفاهيم الجديدة والمبادئ الحاكمة بفهم أسس الثورة الذهنية، وجاءت النتائج على النحو الموضح التالي:

جدول رقم (5)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لآراء أفراد العينة حول درجة أهمية المعايير الخاصة ببناء المفاهيم الجديدة والمبادئ الحاكمة بفهم أسس الثورة الذهنية.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
1 فهم العلاقة بين الذهنية كمصدر للفكر وللعمل	4,31	718	8	كبيرة جدا
2 تطوير رؤية جديدة للمعرفة توضح أهمية المعتقدات وقوة الأفكار.	4,15	790	12	كبيرة
3 التفكير المستقبلي لاكتشاف آفاق المعرفة المطلوبة.	4,16	878	11	كبيرة
4 تطوير مهارات التخطيط العلمي اليومية.	4,26	788	9	كبيرة جدا
5 فهم استراتيجيات التفكير.	3,99	1,000	13	كبيرة
6 التدريب على تحويل الأفكار الابتكارية إلى مساهمات ملموسة ومفيدة.	4,20	864	10	كبيرة جدا
7 تطوير الأنشطة الذهنية التعليمية بطريقة إبداعية.	4,47	742	5	كبيرة جدا
8 تطوير القدرة على التخيل والتوقع.	4,62	713	1	كبيرة جدا
9 تنظيم المعلومات وفق أفكار جديدة.	4,53	767	3	كبيرة جدا
10 التدريب على كيفية دعم الأفكار الإبداعية.	4,51	719	4	كبيرة جدا
11 تطوير الملكات العقلية لحل قضايا المجتمع الثقافية والاجتماعية	4,60	725	2	كبيرة جدا
12 تطوير القدرة على تقييم القيم السائدة في المجتمع	4,37	824	7	كبيرة جدا
13 فهم أشكال التغييرات التي تحدث في بنية القيم الفردية والمجتمعية	4,38	973	6	كبيرة جدا
متوسط الدرجة الكلية	4.31			كبيرة جدا

يتضح من الجدول السابق رقم (5) أن المعايير الخاصة ببناء المفاهيم الجديدة والمبادئ الحاكمة بفهم أسس الثورة الذهنية قد تم التوافق عليها بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي (4,31)، ويمكن تفسير لأهمية هذه الأسس لمواكبة متطلبات منظومة التعليم 2.0، حيث تساعد هذه المهارات في دعم قدرات المعلم المهنية والذهنية وقيامه بالمهام التربوية والتعليمية المتجددة والمتغيرة، وجاءت الفقرات (8)، (11)، (9)، (10)، (7) في المراكز الخمسة الأولى على التوالي من حيث حصولها على أعلى أوساط حسابية؛ حيث يصل الوسط الحسابي للفقرة (8) «تطوير القدرة على التخيل والتوقع.» إلى (4,62) بانحراف معياري (713) ويصل الوسط الحسابي للفقرة (11) «تطوير الملكات العقلية لحل قضايا المجتمع الثقافية والاجتماعية» إلى (4,60) بانحراف معياري (725)، بينما يشكل الوسط الحسابي للفقرة (9) «تنظيم المعلومات وفق أفكار جديدة.» (4,53) بانحراف معياري (767)، بدرجة أهمية كبيرة جداً، والوسط الحسابي للفقرة (10) «التدريب على كيفية دعم الأفكار الإبداعية» جاء (4,51) بانحراف معياري (719)، والفقرة (7) «تطوير الأنشطة الذهنية التعليمية بطريقة إبداعية.» بمتوسط (4,47) وانحراف معياري (742)، ويمكن تفسير ذلك بالاتفاق حول أهمية المعايير المهنية الخاصة بفهم أسس الثورة الذهنية، وأهمية ومتطلبات تحقيق هذه من خلال التنمية المهنية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عبد القادر، 2014) التي أكدت أهمية التدريب على الملكات العقلية التي تسهم في حل المشكلات والقدرة على تنظيم المعلومات بأفكار جديدة ودعم الإبداع، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (أحمد، 2019)، ودراسة (السيد، 2017، ص 307) عن أن المعلمين في حاجة ماسة لتنميتهم مهنيًا وتدريبهم على متطلبات التغيير والإبداع.

كما يتضح من الجدول السابق أن العبارات (13)، (12)، (1)، (4)، (6)، جاءت بالترتيب من المرتبة السادسة إلى العاشرة بمتوسطات حسابية متقاربة تتراوح بين (4,38) إلى (4,20) وانحرافات معيارية متشابهة وصلت أقصاها إلى (864) وبدرجة أهمية كبيرة جداً، ويمكن تفسير ذلك بأن المعلم أصبح في الوقت الراهن مكلفاً بأدوار كثير لها صفة المستقبلية وترتبط بطبيعة العصر وتطوراته حاضراً ومستقبلاً، ومن بين هذه

الأدوار الإبداع في كل ما يتعلق بالعملية التعليمية، وهذا يشير إلى ضرورة تركيز برامج التنمية المهنية على تحويل دور من معلم تقليدي إلى معلم يمارس التفكير الإبداعي مع طلابه، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحميداوي، 2017، 33-32) التي أشارت إلى ضرورة ملائمة المعايير مع ما يشهده العالم من طفرة علمية وتقنية وتنموية وما أدت إليه من ظهور مفاهيم تربوية جديدة مثل مفهوم التعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، والتعلم الإلكتروني، وهو ما يمثل متطلبات مهنية أساسية في منظومة تطوير التعليم 2.0 ومتطلبات الثورة الذهنية.

(ب) النتائج الخاصة باستجابات أفراد العينة حول درجة أهمية المعايير الخاصة بتنمية المهارات الذهنية والتفكير الناقد وحل المشكلات، وجاءت النتائج على النحو الموضح التالي:

جدول رقم (6)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لأراء أفراد العينة حول درجة أهمية المعايير الخاصة بتنمية المهارات الذهنية والتفكير الناقد وحل المشكلات.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
1 توليد الأفكار لحل المشكلات الطارئة.	4,47	0,20	5	كبيرة جدا
2 تنمية مهارات تقييم الأفكار والانفعالات والسلوكيات.	4,61	0,02	1	كبيرة جدا
3 تنمية مهارات صناعة واتخاذ القرار.	4,57	0,27	3	كبيرة جدا
4 تنمية مهارات الاكتشاف المبكر للمشكلات وحلها.	4,54	0,29	4	كبيرة جدا
5 تنمية القدرة على التنبؤ العلمي.	4,60	0,10	2	كبيرة جدا
6 تحليل وتقييم وجهات النظر المختلفة.	4,37	0,64	8	كبيرة جدا
7 تنمية مهارات تحديد الأهداف والتخطيط المرن.	4,38	0,42	7	كبيرة جدا
8 توظيف المعرفة العلمية في المواقف الجديدة.	4,33	0,83	10	كبيرة جدا
9 مهارات فرز الخبرات والاستفادة من المواقف.	4,39	0,56	6	كبيرة جدا

كبيره جدا	9	779	4,3 ₅	توليد الأفكار لحل المشكلات الطارئة.	10
كبيره جدا		699	4,4 ₄	متوسط الدرجة الكلية	

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (6) يتضح اتفاق أفراد العينة على أهمية « المهارات الذهنية والتفكير الناقد وحل المشكلات » بدراسة كبيرة جدا حيث جاء متوسط الدرجة الكلية للمحور بمتوسط حسابي (4,44) وانحراف معياري (699) وبدراسة كبيرة جدا من الأهمية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أفراد العينة أجمعوا على أنه من أهم المعايير المهنية للمعلم تمكنه من المهارات الذهنية والتفكير الناقد، والتي تستهدف منظومة تطوير التعليم 2,0 أن ينميها المعلم لدى طلابه، وهو ما يتطلب تنميتها لدى المعلم أولاً، وتدريبه على كيفية تنميتها لدى طلابه، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (ضحوي؛ حسين، 2009، 86). التي أكدت على ضرورة الممارسة التفكيرية لحل المشكلات، والمهارات الخاصة بالتفكير الناقد.

يتضح من الجدول السابق أن العبارة (2) « تنمية مهارات تقييم الأفكار والانفعالات والسلوكيات. » في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4,61) وانحراف معياري (702) وبدراسة كبيرة جدا من الأهمية، ويمكن تفسير ذلك بأن أفراد العينة أجمعوا على أن القدرة على تقييم الأفكار والانفعالات من أهم مهارات التفكير الناقد الذي أصبح ضرورة تعليمية والتي تستهدفه منظومة التطوير 2.0، وجاءت العبارة رقم (5) " تنمية القدرة على التنبؤ العلمي. » في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4,60) وانحراف معياري (710)، وبدراسة كبيرة جدا، ويمكن تفسير ذلك بأن أفراد العينة أجمعوا على أن القدرة على التنبؤ العلمي من المهارات الذهنية الواجب تنميتها لدى المعلم لتنميتها لدى الطلاب، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حسين، 2020) على ضرورة توجيه تدريب المعلم على التنبؤ المعرفي.

وجاءت العبارة رقم (3) " تنمية مهارات صناعة واتخاذ القرار " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4,57) وانحراف معياري (727)، وبدراسة مرتفعة من الأهمية، واحتلت العبارة (4) " تنمية مهارات الاكتشاف المبكر للمشكلات وحلها " في المرتبة

الرابعة، واحتلت العبارة (1) ” توليد الأفكار لحل المشكلات الطارئة ” في المرتبة الخامسة، وهذا يؤكد على ضرورة اتقان المعلم لمهارات صنع واتخاذ القرار ويمكن تفسير ذلك بسبب التغيرات التي طرأت على طبيعة الأفراد والظروف وما انعكس على طبيعة العملية التعليمية والطلاب وأساليب التعامل معهم والمشكلات التي تصدر منهم ولهم، ومن ثم تكون مهارات صنع واتخاذ القرار ومهارات حل المشكلات والتفكير الناقد، من أهم معايير التنمية المهنية للمعلم، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (أحمد، 2019) و(عبد القادر، 2014) حيث أكدتا على أن المعلمين في حاجة مستمرة وضرورية للتدريب على حل المشكلات والتعامل معها بفاعلية، والتفكير الناقد وتوليد المعرفة، وأنها من متطلبات التنمية المهنية المستمرة والمتصلة بتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين، ومن ثم الثورة الذهنية .

كما يتضح من الجدول السابق أن العبارة (9) ” مهارات فرز الخبرات والاستفادة من المواقف ” جاءت بمتوسط حسابي (4,39) وبانحراف معياري (756) في المرتبة السادسة وبدرجة أهمية كبيرة جدا، وجاءت العبارة (7) ” تنمية مهارات تحديد الأهداف والتخطيط المرن. ” جاءت بمتوسط حسابي (4,39) وبانحراف معياري (756) في المرتبة السابعة وبدرجة أهمية كبيرة جدا، والعبارة (6) ” تحليل وتقييم وجهات النظر المختلفة“ بمتوسط حسابي (4,37) وبانحراف معياري (764) في المرتبة الثامنة، والعبارة (10) ” تنمية مهارات تحديد الأهداف والتخطيط المرن. ” جاءت بمتوسط حسابي (4,35) وبانحراف معياري (779) في المرتبة التاسعة وبدرجة أهمية كبيرة جدا، والعبارة (8) ” تحليل وتقييم وجهات النظر المختلفة“ بمتوسط حسابي (4,33) وبانحراف معياري (783) في المرتبة العاشرة، ويمكن تفسير هذه النتائج باتفاق أفراد عينة الدراسة من أعضاء التدريس بكليات التربية على ضرورة هذه المتطلبات التي تتفق وطبيعة العصر وتتفق هذه النتائج مع دراسة (وهبة، 2015، 68-67) التي أوضحت أهمية هذه المهارات لمواجهة تحديات مستقبلية التي يجب على المعلم أن يواجهها بوعي وقدرة على الاستفادة منها

(ج) النتائج الخاصة باستجابات أفراد العينة حول درجة أهمية المتطلبات الخاصة بالمعايير الخاصة بترسيخ قيم التغيير وتطوير نسق العادات والتصورات وجاءت النتائج على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول (7)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لآراء أفراد العينة حول درجة أهمية المعايير الخاصة بترسيخ قيم التغيير وتطوير نسق العادات والتصورات.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
1 الاستفادة من القيم الإيجابية للثقافات المختلفة.	4,41	758	8	كبيرة جدا
2 تعزيز جوانب الهوية الثقافية الايجابية للمجتمع.	4,15	796	15	كبيرة
3 تحليل التغيرات القيمية والمادية التي تطرأ على المجتمع	4,36	687	12	كبيرة
4 تقييم التصورات الذهنية حول الموضوعات والأشياء باستمرار.	4,26	789	13	كبيرة جدا
5 تعزيز قيم التغيير والتجديد.	4,49	291	5	كبيرة
6 احترام وتقدير تنوع الخبرات وتبادلها.	4,20	793	14	كبيرة جدا
7 تعزيز قيم التعلم الذاتي والمستمر.	4,57	719	2	كبيرة جدا
8 تشجيع العادات المعرفية مثل القراءة وحضور صالونات الأدباء والعلماء.	4,62	713	1	كبيرة جدا
9 تعديل عادات الاعتماد على الآخرين للمعرفة	4,46	737	6	كبيرة جدا
10 الاستجابة بعقلية منفتحة لقيم وأفكار مختلفة.	4,51	719	4	كبيرة جدا
11 فهم الثقافات والقيم المختلفة واحترام هذه الاختلافات.	4,56	725	3	كبيرة جدا
12 تعزيز قيم المشاركة والعمل التعاوني	4,37	782	11	كبيرة جدا
13 تطوير الملكات العقلية لحل قضايا المجتمع الثقافية والاجتماعية	4,38	773	10	كبيرة جدا
14 تطوير القدرة على تقييم القيم السائدة في المجتمع	4,45	743	7	كبيرة جدا
15 فهم أشكال التغيرات التي تحدث في بنية القيم الفردية والمجتمعية	4,39	769	9	كبيرة جدا

متوسط الدرجة الكلية	4.38	725	كبيرة جدا
---------------------	------	-----	-----------

يتضح من الجدول السابق رقم (7) يتضح أن المعايير الخاصة بترسيخ قيم التغيير وتطوير نسق العادات والتصورات قد تم التوافق عليها بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي (4.37) وبانحراف معياري (725) وبدرجة كبيرة جدا من الأهمية، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك اتفاق من أفراد العينة حول أهمية قيم التغيير وطبيعة نسق العادات والتصورات لدى المعلم تجاه التطوير وتأثير ذلك على القدرة في نشر هذه القيم والتصورات كضرورة لمواكبة متطلبات منظومة التعليم 2.0، وإحداث ثورة ذهنية في المؤسسة التعليمية والمجتمع ككل حيث تساعد هذه المهارات في دعم قدراته المهنية والذهنية وقيامه بالمهام التربوية والتعليمية المتجددة والمتغيرة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة. (الحמידاوي، 2017، 33-32) التي أكدت ضرورة هذه المعايير في ظل ما يشهده العالم من طفرة علمية وتقنية وتنموية وما أدت إليه من ظهور مفاهيم تربوية جديدة مثل مفهوم التعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، والتعلم الإلكتروني، ودراسة (شعبان، 2018، 110) التي أكدت على أهمية مبدأ التعلم الذاتي لدى المعلم، بسبب النمو مطرد بسبب التطور التكنولوجي والتقني وهو ما يتطلب ترسيخ قيم المعرفة وعادات وتصورات المعلمين ومن ثم طلابهم.

كما يتضح من الجدول السابق أن العبارة (8) « تشجيع العادات المعرفية مثل القراءة وحضور صالونات الأدباء والعلماء » احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4,62) وبانحراف معياري (713) وبدرجة كبيرة جدا من الأهمية، ويمكن تفسير ذلك لقناعة أفراد العينة بضرورة تنمية الجوانب المعرفية لدى المعلمين بطرق تلقائية عن طريق العادات المعرفية، وهذا يؤكد على ضرورة أن تراعي المعايير المهنية للمعلمين تنمية عادات القراءة وحضور صالونات الأدباء ومخالطة العلماء باعتبارها من أهم متطلبات إحداث الثورة الذهنية والتي تعد مقدمة ضرورية لحدوث أي ثورة لأن الذهن هو مصدر الإلهام والفعل والتفعيل، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (غريين، 2012، ص 9) التي أكدت على ضرورة تضمين برامج التنمية المهنية للمعلمين معايير تشجيع متطلبات تنمية القدرات الذهنية للتعامل مع التغيرات والإنجازات العلمية.

وجاءت العبارة رقم (7) « تعزيز قيم التعلم الذاتي والمستمر. » في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4,57) وبانحراف معياري (719) وبدرجة مرتفعة من الأهمية، ويمكن تفسير ذلك بقناعة أفراد العينة بضرورة أن تراعي المعايير المهنية قيم التعلم الذاتي والمستمر وما يتطلبه ذلك من مهارات الدراسة العلمي التي تساعد المعلم على الاستفادة من كافة مصادر المعرفة على اختلافها وذلك من أهم مؤشرات الكفاءة المهنية التي تساعد على التنمية الذهنية اللازمة للتعامل مع مصادر المعلومات المتنوعة في عصر إتاحة المعرفة، كما يتضح أن العبارات (11) « فهم الثقافات والقيم المختلفة واحترام هذه الاختلافات. » في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4,56) وبانحراف معياري (725) وبدرجة مرتفعة من الأهمية، ويمكن تفسير ذلك بقناعة أفراد العينة بضرورة أن تراعي المعايير المهنية القيم التي تساعد المعلم على الاستفادة من كافة الثقافات على اختلافها وذلك من دلائل المرونة الفكرية التي تساعد على التنمية الذهنية اللازمة للتعامل مع مصادر المعلومات المتنوعة في عصر إتاحة المعرفة، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (خاطر، 2018)، ودراسة (Chen & Chang, 2010) حيث أكدت الدراستين على ضرورة العمل على تطوير برامج التنمية المهنية في ضوء تنمية قدراتهم على الإدراك الشامل للبيئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحيطة.

أما العبارات (10)، (5)، (9)، (14)، (1) جاءت بالترتيب من المرتبة الرابعة إلى الثامنة بمتوسطات حسابية متقاربة كالتالي (4,51)، (4,49)، (4,46)، (4,45)، (4,41)، وانحرافات معيارية متشابهة كالتالي (719)، (729)، (737)، (743)، (758)، وتعني هذه النتيجة أن هناك اتفاق بين أفراد العينة بأهمية وضرورة توافر معايير تنمية مهنية تتعلق بتنمية مهارات الاستجابة بعقلية منفتحة لقيم وأفكار مختلفة، وتعزيز قيم التغيير والتجديد، وتعديل عادات الاعتماد على الآخرين للمعرفة وذلك يعزى إلى أهمية وضرورة تنشيط عقلية المعلمين وفعاليتهم في إحداث تغيير عقليات الطلاب لتقبل المعارف وتنمية الميول والاتجاهات للمعرفة ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (اليامي، 2020) التي أكدت على أن هذه المهارات من الاحتياجات التدريسية لتنمية مهارات اكتساب المعرفة لفهم واستيعاب المتغيرات المعاصرة، ومن ثم الفاعلية

والمشاركة فيها، ودراسة (أحمد، 2019) التي أكدت على ضرورة تضمين هذه المهارات في برامج إعداد وتدريب المعلمين.

وجاءت العبارات (15)، (13)، (12)، (3)، بالترتيب من المرتبة التاسعة إلى الثانية عشرة بمتوسطات حسابية متقاربة تتراوح بين (4,39)، (4,38)، (4,37)، (4,36) وانحرافات معيارية متشابهة كالتالي: (769)، (773)، (782)، (786) وتعني هذه النتيجة أن هناك اتفاق بين أفراد العينة حول بأهمية وضرورة توافر معايير تنمية مهنية تتعلق بما يلي

1. فهم أشكال التغييرات التي تحدث في بنية القيم الفردية والمجتمعية
2. تطوير الملكات العقلية لحل قضايا المجتمع الثقافية والاجتماعية
3. تعزيز قيم المشاركة والعمل التعاوني
4. تحليل التغييرات القيمية والمادية التي تطرأ على المجتمع
5. تقييم التصورات الذهنية حول الموضوعات والأشياء باستمرار
6. احترام وتقدير تنوع الخبرات وتبادلها
7. تعزيز جوانب الهوية الثقافية الايجابية للمجتمع

في ضوء المعالجة الميدانية يحاول البحث الحالي طرح رؤية مقترحة لمواءمة المعايير المهنية للمعلم لإنجاح منظومة التعليم الجديد 2.0 في ضوء متطلبات الثورة الذهنية

ثالثاً: معالم الرؤية المقترحة لمواءمة المعايير المهنية لإنجاح منظومة تطوير التعليم الجديد 2.0 في ضوء متطلبات الثورة الذهنية

«معلم مفكر... تعليم متطور»

يتناول هذا القسم الرؤية المقترحة التي يطرحها البحث الحالي، من خلال المحاور الآتية: فلسفة الرؤية المقترحة ومنطلقاتها وأهدافها، مرتكزات الرؤية المقترحة وكيفية تنفيذها، ومعوقات التنفيذ وسبل التغلب عليها.

أ- فلسفة الرؤية المستقبلية المقترحة ومنطلقاتها وأهدافها

فلسفة الرؤية المقترحة

تنطلق فلسفة الرؤية المقترحة تحت شعار: «معلم مفكر... تعليم متطور»

ويأتي ذلك من أهمية تطوير التعليم العام كأحد أهم ركائز الثورة الذهنية والتي تتطلب معايير مهنية للمعلم تضمن وعيه وقناعاته على توفير التعليم للجميع بجودة عالية ودون تمييز وقدرته على المشاركة في تحقيق ذلك من عدة جوانب هي: تعزيز المهارات الحياتية، والتركيز على مهارات التفكير العليا، وتعزيز القيم الإيجابية، والنمو الشامل للمتعلم، والتركيز على مهارات التفكير الناقد، وإتقان مهارات التعلم الذاتي والمستمر، والتوازن بين تقييم المعارف، وإدماج التكنولوجيا في المنهج الدراسي، بهدف بناء الشخصية المفكرة الناقدة المبدعة القادرة على اكتشاف وحل المشكلات، وتأصيل اللغة العربية الأم لدى المتعلمين، والجمع بين الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية مع الأخذ بالاتجاهات العالمية في جودة التعليم، وتقديم أنشطة تعمق ثقافات المواطنة والانتماء والثقة بالنفس وقبول الآخر، كما يهدف إلى ربط التعليم بسوق العمل المحلية والعربية والدولية، ومراعاة تحديات المجتمع

ومن ثم تقوم فلسفة هذه الرؤية على الانتقال بمفهوم المعايير المهنية للمعلم المعتمد أساساً على التلقين المعتمد على قدرات التذكر والحفظ إلى المعايير المهنية التي تؤهله لتنمية وتعليم الطلبة مهارات التفكير والاتجاه نحو التعلم والتقصي الذاتي، فتطوير التعليم مرهون بكفاءة المعلم، وهذه الكفاءة من أهم متطلبات وضمانات إحداث الثورة الذهنية، وهي لا نتحدد بمدى ما حصله المعلم من معارف أو نجاح فيه، وإنما بمدى تمسكه بمواصلته للتنمية المهنية وقدرته على التفكير وتمكنه التكنولوجي المناسبة في ومواجهة ما يستجد من عوائق ومشكلات في تنفيذ استراتيجية التطوير، فالمعلم لا يطالب فقط بالتنفيذ غير الواعي لمتطلبات استراتيجية التطوير، بل مطالب بتشكيل وصياغة العملية التعليمية بما يتواءم مع التطورات العلمية والتكنولوجية.

ومن ثم يمكن أن تبلور فلسفة الرؤية المقترحة فيما يلي:

- أن تنمية وعي المعلم نحو التطوير الذاتي المستمر لأن ذلك هو أساس تطوير الواقع التعليمي، وأن هذا التطوير ينطلق ويستهدف بالدرجة الأولى إيقاظ وترسيخ الأخلاق والسلوكيات التقدمية واكتساب المهارات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل.
 - تمثل ثقافة وعقيدة التطوير عند المعلم نقطة محورية في تنفيذ ونجاح هذا التطوير وتحقيق التغيير المنشود داخل المؤسسات التعليمية، فالرغبة في التجديد والشعور بالحاجة إليه، ومعرفة سياساته وأهدافه وإتقان متطلباته يجعل المعلم مشاركا فعالا في تحقيق التطوير بحيث يكون التطوير مكوناً أساسياً من نشاطات العملية التربوية والتعليمية في داخل المدرسة والأطراف ذات العلاقة بها.
 - تمثل مشاركة المعلم في صياغة المعايير المهنية لإدخال المتغيرات الجديدة على فلسفتها، وأهدافها، ومضامينها المعرفية، وأساليبها التدريسية، وطرائق تقويمها، آلية فعالة في تمثل متطلبات استراتيجية التطورات الجديدة و.
 - تنمية المهارات الأساسية للثورة الذهنية؛ يمثل الهدف الأساسي من المعايير المهنية واستراتيجية تطوير التعليم 2.0 وهو التعليم الهادف لتنمية مهارات التفكير وقدرات الاستجابة الفاعلة للتغيرات السريعة، والمهارات الذهنية للعقل الجمعي وذلك رهنا بتطبيق المعارف والمعلومات وتبادلها مع الآخرين لتعظيم الفائدة منها.
- المنطلقات: تنطلق الرؤية المقترحة من المنطلقات الآتية:

لا يمكن أن تجد دولة في العالم المتقدم تفتقر إلى التعليم المؤسسي المتفوق الذي يكتشف المواهب ويبني شخصيات المتعلمين ويمنحهم القدرة على التعبير عن قدراتهم الذهنية وتطويرها للوصول إلى أعلى مستويات النفع للذات والمجتمع بشكل عام، ومن ثم يتضح وجوب الانطلاق للتحويل للتعليم القائم على العقل والقدرات، وهذا التحول في مفهوم التعلم لدى المجتمع والتغيير الثقافي أكثر إلحاحاً وصعوبةً من تغيير المناهج أو طرق التقويم، ويستوجب ذلك أن تنطلق الرؤية المقترحة للمعايير المهنية لتطوير التعليم العام للثورة الذهنية من المنطلقات الآتية:

- الشفافية والمصارحة في طرح متطلبات التنمية المهنية لتطوير التعليم العام للثورة الذهنية حيث تتطلب إحداث تعديلات وتغييرات في اتجاهات وسلوكيات المعلمين بما يتفق مع مهامهم وأدوارهم المتجددة في ظل استراتيجية تطوير التعليم 2.0؛ لأن ذلك مرهونا بدور التعليم وتطويره خاصة التعليم العام لكونه الأساس المشترك للسواد الأعظم من أبناء الوطن
- الواقعية والطموح المدروس في وضع معايير مهنية لمواصفات المعلم بما يتفق وسياسات التطوير بمراجعة الخبراء والمتخصصين من أصحاب الرؤى والمقترحات التطويرية انطلاقاً من واقع أن مهارات وكفاءة المعلم بوضعه الحالي لم تعد تتناسب مع مقتضيات استراتيجية التطوير ولا تتناسب وطبيعة الثورة الذهنية.
- التشاركية والتكاملية بين العناصر المسؤولة عن تخطيط التطوير والعناصر القائمة على التنفيذ لتطوير التعليم العام للثورة الذهنية في المجتمع بأسره وفي مقدمته مؤسساته التعليمية التي ينبغي النهوض بها خاصة المعلم وما يتطلبه ذلك من معايير مهنية تلي ذلك
- التقويم المستمر لجميع مراحل التطوير وجميع مكونات المنظومة التعليمي: ممارساته ونواتجه ومتطلباته المالية واللوجستية والبشرية

-أهداف الرؤية المقترحة-

- تسعى الرؤية المقترحة إلى تحقيق هدف أساسي وهو تقديم رؤية مقترحة لمواءمة المعايير المهنية لإنجاح منظومة تطوير التعليم 2.0 في ضوء متطلبات الثورة الذهنية، وذلك من خلال السعي إلى تحقيق الأهداف التالية الموضحة
1. المساهمة في بناء وتنمية قدرات تعليمية ذات قدرات ذهنية عالية
 2. المساهمة تحقيق التكامل بين التنمية المهنية ومنظومة تطوير التعليم 2.0 لتلبية متطلبات الثورة الذهنية
 3. تنمية الوعي بضرورة التطوير المهني المستمر للمعلم وبطبيعة العلاقة بين الثورة الذهنية واستراتيجية تطوير التعليم 2.0

4. ترسيخ قيم التغيير وتطوير نسق العادات والتصورات في ذهنية المعلم ومن ثم المتعلمين

5. الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية في تطوير التعليم العام.

- مرتكزات الرؤية المقترحة: تركز الرؤية المقترحة على المرتكزات الآتية:

● الإطار النظري للبحث الحالي وما تضمنه والذي اعتمد على الرجوع إلى:

● استراتيجية تطوير التعليم ما قبل الجامعي

● رؤية مصر الرقمية

● واقع التعليم العام في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسات التي أجريت في السياق المصري، والتي تبين وجود عديد من المشكلات والتحديات التي تواجهه.

ب- عناصر ومتطلبات الرؤية المقترحة وخططها الاستراتيجية وسياسات تنفيذها

تتمثل في إرساء نموذج لمواءمة المعايير المهنية وفلسفتها ومنطلقاتها، مع اعتبار أن هذه المعايير أساسا معرفيا لضمان نجاح منظومة تطوير التعليم 2.0 وليس ترفا عقليا اختياريا لتحقيق التوافق مع أهداف وسياسات وإجراءات التطوير في ظل متطلبات الثورة الذهنية، فنجاح التطوير لا يعتمد على استحداث الجديد بقدر ما يعتمد على القدرة على إرساء قيم وقناعات التغيير وممارسات التطوير للتخلص من السلبية والاستسلام والاستكانة العقلية والذهنية، والضرورة الحتمية لتبني الجديد والإصرار على تنفيذه بنجاح لضمان التحرك والانتقال من الوضع الثابت إلى المتحرك، مع ضمان التواصل في الجهود المبذولة الرامية إلى التطوير والتحسين، وتجدد المعايير المرحلية، وهذا ما يحمل في مضمونه جوهر الثورة الذهنية فهي بمثابة هف ووسيلة، وتتمثل عناصر الرؤية المقترحة في المحاور التي تعرضت لها الدراسة الميدانية وما تضمنه كل محور من مجموعة من المتطلبات، وقد أظهرت تفسيرات النتائج الإحصائية لهذه الدراسة الميدانية مدي توافق أفراد العينة حول متطلبات المعايير المهنية لمواءمة منظومة التعليم 2.0 والثورة الذهنية، وهذه المحاور هي:

أولا: توافر المعايير المهنية لتهيئة المعلم عقليا ووجدانيا ومهاريا لضمان فاعلية دوره

المحوري في إنجاح منظومة تطوير التعليم 2.0 والثورة الذهنية ويتطلب ذلك:

- المتطلبات الخاصة بتمكين المعلم من مصادر التنمية المعرفية والذهنية والثقة بنفسه واكتشاف ذاته وقدراته المتطلبات الخاصة بتنمية المهارات والكفايات بالتفكير الإبداعي والتفكير الناقد وحل المشكلات، المتطلبات الخاصة بالتواصل المعرفي والعمل التعاوني والتعليم الحياتي، وتضمنت

ثانيا: توافر أسس تفعيل المعايير المهنية لمواءمة الثورة الذهنية ومنظومة تطوير التعليم 2.0، ويتضمن ثلاث متطلبات:

- المتطلبات الخاصة ترسيخ منظومة القيم وتطوير نسق العادات والتصورات.
- المتطلبات الخاصة ببناء المفاهيم الجديدة والمبادئ الحاكمة بفهم أسس الثورة الذهنية.

- المتطلبات الخاصة نمط العقد الاجتماعي السائد بين الدولة والمجتمع.

الخطط الاستراتيجية والسياسات الداعمة لتنفيذ عناصر ومتطلبات الرؤية المقترحة:

جدول (8)

يوضح الخطة الاستراتيجية والسياسات الداعمة لتنفيذ عناصر ومتطلبات الرؤية المقترحة

السياسات الداعمة	الخطط الاستراتيجية
- تواصل جميع المتخصصين التربويين بالإضافة لأصحاب الخبرة من المعلمين للتوصل لصياغة المعايير التي يتفق عليها العلم والواقع، ويتطلب ذلك عقد ندوات متخصصة تتيح المجال لعرض الأهداف والمتطلبات من التطوير والأدوار المنوطة بالمعلم	التوافق المعرفي والعلمي على أهداف وسياسات وإجراءات التطوير كمنطلق أساسي للمعايير
- يتم تشكيل فريق عمل من المتخصصين في مجالات التربية والتعليم في القطاعات المعرفية من النخب التربوية المتمثلة في لجنة القطاع التربوي، واللجان العلمية للترقيات والمكتب الفني لوزير التعليم العالي، والتربية والتعليم والخبراء المشهود لهم بالكفاءة في الميدان التربوي لوضع ميثاق للتنمية المهنية يضمن توافر هذه المعايير وتطبيق متطلباتها.	
- استحداث هيكل تنظيمي متخصص لإصدار رخصة للعمل بمهنة التعليم وفق المعايير العلمية ووفقا لتحقيق أهداف تحسين الوضع الاجتماعي والمادي للمعلم	
- التخطيط لإنشاء منصة رقمية واحدة تجمع المعلمين والمدرسين المتميزين في برامج التنمية المهنية للمعلمين؛ لسد فجوات المهارات والاستعداد للأدوار الجديدة للمعلم، وتشمل تقديم دورات تدريبية وورش عمل وندوات ولقاءات الكترونية للتوعية والتدريب على مهارات ومتطلبات منظومة تطوير التعليم 2.0 ومتطلبات الثورة الذهنية.	

<p>- وضع الخطط الفاعلة من أجل استكمال تأهيل وتدريب الكوادر التعليمية على جميع المستويات، وإتاحة الفرص لها للتعلم الذاتي والمستمر.</p> <p>- التخطيط لوضع حوافز لتشجيع تطوير المهارات، والقدرات داخل المؤسسة التعليمية وإيجاد أفضل سبل التحفيز والمكافآت لتنمية الإبداع والتميز لدى المعلمين</p> <p>- توفير فرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم ليتقدم ويتميز.</p> <p>- التخطيط لتوظيف قدرات ومهارات المعلمين وتلبية احتياجاته التطويرية بتوفير برامج التدريب</p> <p>-</p> <p>- تعزيز وإتاحة مجال التدريب عن بعد والتعليم الإلكتروني.</p> <p>- التخطيط لتلبية الاحتياجات التعليمية المستقبلية وحاجات سوق العمل الجديدة لضمان زيادة الكفاءة الخارجية لمخرجات العملية التعليمية.</p>	<p>التخطيط لتنمية مهارات المعلمين وتعزيز جداراتهم</p>
<p>- مرونة النظم لإتاحة الفرص لمشاركة الباحثين بكليات التربية لرفع وعي أطراف العملية التعليمية.</p> <p>- تطوير برامج الدراسات العليا بما يتلاءم والاحتياجات الفعلية لتطوير التعليم خاصة خطط الدراسة العلمي المرتبطة بالتعليم العام المختلفة ومشكلاته</p> <p>- الاهتمام الحكومي بتنفيذ المشروعات الدراسية المتخصصة لخدمة خطة التطوير وإنجاحها</p> <p>- استحداث هيكل تنظيمي من الباحثين والمتخصصين التربويين للقيام بالمهام الآتية:</p> <p>- استعراض الخبرات في مجال تطبيق محاور التطوير مع التركيز على العناصر المستجيبة المتحفزة للإجراءات التطوير ليكونوا قوى الدفع في المؤسسات التعليمية</p> <p>- تبادل المناقشات وتحليل القضايا والمشكلات مع المتخصصين والخبراء التربويين والإفادة الكاملة من نتائج دراساتهم في مواجهة مشكلات وتحديات التنفيذ</p> <p>- تقديم ورش عمل ذات طبيعة تطبيقية يتبادل فيها المعلمون الأدوار في بيئة تدريبية محفزة تستثير التساؤل والدراسة والاستفادة والتفكير لتمكينهم من الأدوار التعليمية الجديدة</p> <p>- تعزيز التواصل وتبادل الخبرات بين مؤسسات التعليم العام والجامعات</p>	<p>توظيف جهود ونتائج الدراسات العلمية التربوي</p>
<p>- العمل على تغيير أساليب التعليم التقليدية القائمة على التلقين والحفظ، والاسترجاع لمعلومات ذرية لا تحقق معرفة وظيفية، ولا تنمي قدرات بنائية أو مهارات إبداعية،</p> <p>- تطوير المناهج الدراسية محتوى وطريقة وتقويماً، من خلال تقليص المواد الدراسية والتخفيف من أعباء المعلم التدريسية لإتاحة فرصة أكبر لممارسة الأنشطة الصفية التفاعلية مع الاهتمام بتعليم الأساسيات في المراحل الأولى من التعليم والتركيز على التخصص في المراحل المتأخرة.</p> <p>- الاعتماد على منهج علمي نموذجي يعمل على رؤية قدرات وإمكانيات كل طفل وطالب ومراعاة ذلك في التعليم من خلال توظيف كل طالب حسب موهبته وقدراته.</p> <p>- التأكيد على العناية بالأنشطة المدرسية بصورها، وتنمية قدرات التعلم الذاتي، والعمل الجماعي.</p>	<p>تطوير منظومة المنهج (المهارات والنواتج)</p>

<p>- التحول من ثقافة السلوك الاستجابي لدى المعلم إلى السلوك الإيجابي لتنمية المبادرة في مسؤولية إنجاح منظومة التطوير وتغيير ذهنية المتعلمين ومن ثم المجتمع.</p> <p>- رفع الوعي بنظم الجزاءات والعقوبات لضمان الالتزام بمتطلبات منظومة التطوير.</p> <p>- فاعلية الإدارة في تطوير أنظمة ولوائح التعليم بمراحله وفي وضع برامج التحفيز والإنتاجية.</p> <p>- تنمية المهارات القيادية التدريب على منظومة تحليل البيانات ومؤشرات الأداء</p> <p>- تطبيق اللامركزية في تدريب وترقية المعلمين على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة في التنمية المهنية للمعلمين</p> <p>- شراكة الهيئات المهنية والتخصصية في تصميم المحتويات التدريبية المجانية عالية المستوى للمعلمين وتقييمها.</p> <p>- تكوين جماعات مجتمع التعلم التي تهدف إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمواطنين، في صنع السياسات التشاركية لدعم تطوير التعليم العام، وتعزيز الاستدامة التربوية</p>	<p>الحوكمة والمحاسبية والشفافية والمتابعة والمساءلة</p>
<p>- عمل صندوق وطني كمصدر للمساهمة في الإنفاق على التعليم وتمويل تطوير وتحسين أوضاع المنظومة التعليمية ككل والمعلم على وجه الخصوص</p> <p>- تفعيل دور المجتمع المدني في الإنفاق على الأفكار الإبداعية للمعلمين لدعم ابتكارات الطلاب</p> <p>- تنمية مهارات المعلم على تحفيز الأنشطة العملية للطلاب للابتكار في عمل أنشطة إبداعية تفيد مؤسسته التي ينتمي إليها ومجتمعه ككل</p>	<p>مواجهة تحديات التطوير وتوفير البيئة المحفزة للتطبيق</p>
<p>التحول من ثقافة الحد الأدنى للأداء التعليمي إلى ثقافة الاتقان؛ أي التأكيد على جودة المخرجات التعليمية .</p> <p>- تعزيز قدرة المعلم على التوجيه المهني والرقابة الذاتية لجودة أدائه في تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية.</p> <p>- تحفيز وتدريب المعلمين على استخدام الأجهزة الإلكترونية</p> <p>- الاهتمام بمصادر المعرفة الرقمية مثل بنك المعرفة والمنصات التعليمية الحكومية وربط الطرق التعليمية بهذه المصادر لتشجيع الاكتشاف ومهارات المعرفة العليا والتعليم المستمر.</p> <p>- إتاحة الفرصة لإبداع المعلم في طرق التدريس، بما يتفق وتوجهات المنظومة في ظل متطلبات الثورة الذهنية</p> <p>- توفير بيئة مدرسية توفر جهد المعلم للأداء المتقن وكذلك ميسرة للتدريب ومعرزة لمواصلة الارتقاء الوظيفي للمعلم.</p>	<p>رفع كفاءة وجوده العملية التعليمية وجوده مخرجاتها</p>
<p>توفير منصات إعلامية مهمتها نشر الوعي برؤية تطوير التعليم العام ودور المعلم في هذه المنظومة</p> <p>- المواءمة والتكامل بين استراتيجيات التنفيذ واستراتيجيات الوعي بأهمية دور المعلم وضرورة وعي الأسرة وتعاونها مع المعلم</p> <p>- إنتاج ونشر محتوى معرفي رقمي عن منظومة التطوير يكون متاح لجميع المستفيدين معلمين وأولياء أمور عن كل ما يخص التطوير ومتطلباته دون تهويل وتصعب فضلا عن دور أجهزة الإعلام الحكومية على كل أنواع القنوات وليس فقط القنوات التعليمية</p>	<p>دعم الجانب الإعلامي للمعلم</p>

ت-متطلبات تنفيذ الرؤية المقترحة ومعوقات التنفيذ وسبل التغلب عليها:

-متطلبات تنفيذ الرؤية المقترحة

يتطلب تنفيذ الرؤية المستقبلية المقترحة تحقيق المتطلبات الآتية:

1. تبني القيادات التربوية من المتخصصين وذوي الخبرة في إعداد المعايير التربوية، والتخصصات التربوية المختلفة المسؤولة عن إعداد المعلم، كما تتطلب توافر جهود الهيئات الرسمية وغير الرسمية؛ لتنفيذ آليات هذه الرؤية، ومنها:
 - الأكاديمية المهنية للمعلمين والمنوطة بإعداد برامج التنمية المهنية للمعلمين وفقاً للخطط والسياسات ومتطلبات التنمية المهنية، بما يضمن تحقيق التنمية المهنية للمعلمين.
 - خبراء كليات التربية على مستوى الجمهورية من خلال خطط بهدف إعادة صياغة برامج إعدادها في ضوء متطلبات الثورة الذهنية.
 - وزارة التربية والتعليم والمديريات والإدارات التعليمية؛ لتوفير الاستشارات الفنية للتطوير.
 - هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد بهدف دعم الوحدات التدريسية وتقويم المدارس؛ للارتقاء بالتنمية المهنية للمعلمين.
2. توفير الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية للتنفيذ، وذلك من خلال
 - عقد الشراكات مع المؤسسات الدولية والمحلية في صناعة أجهزة الحاسوب والأجهزة التكنولوجية؛ لتوفير الإمكانيات اللازمة لبرامج التنمية المهنية للمعلمين، وتوفير البرامج التقنية التي تسهم تفعيل العملية التعليمية في ضوء المعايير المقترحة.
 - الاستعانة بالكفاءات المتميزة في المجال التقني؛ لتدريب المعلمين، والاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.
 - تفعيل دور المراكز والهيئات الداعمة لوزارة التربية والتعليم والتوصل إلى معالجات غير تقليدية لمواجهة القصور الشديد في التمويل وفي كفاية وكفاءة المباني والتجهيزات التعليمية.

- توافر برامج تنمية مهنية إلكترونية دولية تتفاعل مع التعددية الثقافية وتنوع المجتمعات.
- إشراك المعلمين في منصة رقمية تجمعهم لدعم الروابط بينهم وبناء المهارات اللازمة لمنظومة التعليم 2.0 والثورة الذهنية وإتاحة برامج التنمية المهنية الرقمية والتفاعلية في ضوء المعايير المقترحة.
- إعادة النظر في برامج تكوين وإعداد الطلاب المعلمين في ضوء المعايير المقترحة من حيث:
- استثمار التحول الرقمي في تنمية برامج التنمية المهنية للمعلمين وفقا للمعايير المهنية المقترحة.
- إتاحة برامج التنمية المهنية الإلكترونية والتفاعلية مع إتاحة مقررات إلكترونية تفاعلية هدفها التنمية المهارات الذهنية العليا وكذلك الانفتاح على الثقافات والتجارب التعليمية الناجحة.
- توافر برامج تنمية مهنية إلكترونية دولية تتفاعل مع التعددية الثقافية وتنوع المجتمعات.
- دمج مهارات التفكير والإبداع والابتكار في برامج التدريب وفي المقررات والأنشطة الدراسية.
- الإعداد العلمي لنظم التقييم والتقويم التي تنمي مهارات التفكير النقدي والإبداعي وفق المعايير المقترحة
- تضمين برامج تدريب المعلمين والمقررات الدراسية معلومات عن الثورة الذهنية وكيفية عمل العقل
- معوقات تنفيذ الرؤية المقترحة وسبل التغلب عليها:
- ترى الباحثة أن من أهم معوقات تنفيذ الرؤى المقترحة هو القبول والتعايش طويلا مع الظواهر السلبية، وفي منظومة التعليم حدث هذا التعايش والتوحد مع الخطأ،

وفيما يخص المعايير المهنية للمعلم، تعد ظاهرة الدروس الخصوصية بوجهها غير الصحيح من أهم معوقات تطبيق المعايير ومن أهم معوقات نجاح منظومة التطوير وتفعيل دور التعليم في إحداث الثورة الذهنية، حيث يتوقف المعلمين عن تنمية ذاتهم فقداناً للرغبة وضعف منظومة تقييمهم وضمانة الاحتفاظ بوظيفتهم بموجب قانون الخدمة المدنية كموظفين حكوميين يتقاضون رواتبهم كاملة بغض النظر عن التفاوت في قدراتهم، وقيامهم بواجباتهم وأدوارهم التربوية والتعليمية، ورغم أن وزارة التربية والتعليم تفرض شروط اجتياز دورات تدريبية لضمان الترقى الوظيفي، فإن كثيراً من المدرسين يجتازها دوم تحقيق أدنى استفادة، ولن تستطيع وزارة التربية والتعليم الاستغناء عن أي معلم باعتباره موظفاً حكومياً تضمن له وظيفته البقاء فيها حتى سن التقاعد، وانهيار صلب العملية التعليمية وهو المعلم تبعه انهيار منظومة المعايير والقيم الحاكمة للعملية التربوية والتعليمية، مما أدى إلى ظهور أجيال تفتقد إلى قيم وأخلاقيات التعامل والعمل والتواصل الراقى فضلاً عن افتقاده المهارات العلمية والذهنية، والتفشي الأخطر لظاهرة تقبل كل قبيح والتعايش معه وهو ما يعد ضد أسس الثورة الذهنية بما تضمنه من معان الإصلاح والتطوير وهذا ما يؤدي إلى تهديد السلام الاجتماعي، ولا يقف ذلك عند حدود التعليم، لكنها يتعداه إلى تهديد كل محاولات التطوير والإصلاح في المجتمع

وفيما يلي يمكن طرح المعوقات التي قد تحول دون تنفيذ الرؤية المقترحة:

- ضعف وضوح فلسفة المعايير في مصر لدى القائمين على العملية التعليمية مما يؤدي إلى ضعف إدراكهم بماهية التطوير حيث تكون جميع ممارساتهم اعتيادية غير هادفة لتحقيق أهداف.
- السكون الذهني والثقافة السائدة في المجتمع التعليمي (القيادات- المعلمين- موظفين- طلاب) بعدم الجدوى من جهود التطوير مما أدى إلى:
 - ضعف الدافع الداخلي لدى بعض المعلمين لاستدامة التنمية المهنية وتلقي المعارف والمهارات الجديدة في مهنتهم.

- معارضة المعلمين من أصحاب المصالح لإحداث أي تطوير حقيقي لتعارض التطوير مع مصالحهم المادية
- تمسك بعض المعلمين بالأساليب التقليدية، والتي لا تواكب متطلبات الثورة الذهنية.
- قصور الموارد والإنفاق على التعليم وتمويله بصفة عامة وما يخص المعلم (إعداده، وتدريبه، وتحسين مستواه الاجتماعي والمادي).
- قصور البرامج التدريبية والتعليمية والمناهج الدراسية مما يؤدي لانخفاض مستوى إعداد وتأهيل المعلمين من جانب وتدني مستوى الطلاب من جانب آخر.
- قصور أعداد المباني الدراسية والفصول الدراسية والقصور في إعدادها إعداد ملائم لتنفيذ المعايير التعليمية ولأهداف التطوير فضلا عن عدم ملائمة الكثير من المباني الحالية وضعف تجهيزاتها.
- قلة الوعي بأهداف المعايير المهنية الحقيقية مما يؤدي إهدار الجهود والموارد في جزئيات متشعبة غير متكاملة، فضلا عن قلة الوعي بمفاهيم الثورات الذهنية والصناعية والمتطلبات الرقمية.

مقترحات النقلب على المعوقات:

- ترتبط المقترحات بقناعة العامل البشري ووعيه بالتطوير؛ فهو العامل الحاسم في مواجهة التحديات والمعوقات إذا توافرت الإرادة مع المعرفة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:
- التهيئة المناسبة قبل التطبيق بتوضيح فلسفة التطوير وأهميته وما يتطلبه من أداءات ومعايير ومؤشرات بعقد ورش عمل ولقاءات وندوات وتوزيع أدلة توضيحية
- تسليط الضوء بالشكل الكافي على المعلم المؤهل ودوره في تحقيق أهداف التطوير وفي تحقيق الثورة الذهنية باعتبارها أساس كل الثورات والتقدم
- تسليط الضوء على الإنجازات التي تتم أولا بأول للتحفيز على مواصلة الإنجاز واستدامته

- تفعيل آليات المحاسبية وإيضاح الفوائد والمصالح التي يمكن تحقيقها
- إلمام والتزام الجهات الرقابية بأهداف الرؤية ومتطلبات ومعايير تنفيذها، وذلك لضمان وجود رقابة ومتابعة حقيقية للأهداف والغايات وليس مجرد نقد وظهور إعلامي لإرضاء عامة الناس.
- العمل على إقامة وتفعيل الشراكات مع الجهات المعنية
- ترشيد الميزانية المخصصة وأوجه الإنفاق بتوجيه الأولوية للإنفاق على القائمين على التنفيذ خاصة الارتقاء بالمعلمين قبل الاهتمام بالإنفاق على الجوانب المادية
- وضع سياسات وخطط طويلة المدى لا تتأثر بتغيير الأفراد

خاتمة

أن الأسس التي تطمح الرؤية إرساءها هي كيف يمكن أن يكون تطوير التعليم جزء من النشاط الروتيني في الفكر والممارسة - بمعنى أن يكون التطوير جزءا لا يتجزأ من فكر وممارسة كل فرد في المؤسسة التعليمية - ، هذا النشاط المتمثل في التفكير هو الذي يوجه الأفعال بالرؤية المستقبلية وبالتخطيط لتحقيق الأهداف حينما نعمل ونسلك، فمؤسسة تعليمية تحمل عقيدة التفكير الذي يسبق الممارسة تمتلك قوة تمكنها من إحداث التغيير والتطوير وتخرج متعلمين قادرين على توظيف عقولهم ومعارفهم في مواجهة تحديات الحياة وتحسين أوضاعهم وأوضاع مجتمعهم وبيئتهم، فالتطوير يعني بالأساس تغيير لأفكار وقيم وعقائد وممارسات يومية سائدة مهيمنة، وذلك ما ينطبق تمام الانطباق على ما تهدفه التنمية واستدامتها، إن تطوير التعليم العام أكبر بكثير من أن يختزل في دور وزارة التعليم بمفردها، لأن مسؤولية تطوير التعليم تعد مسؤولية المجتمع بجمع قطاعاته، وذلك يستلزم حشد وتوحيد طاقات وجهود المجتمع -قاداته ومفكره ومبدعيه ومثقفيه ومخططيه وإعلاميه، لدعم جهود الفاعلين الأساسيين (بوزارة التربية والتعليم) لهذا التطوير، والذين يواجهون تحديات صعبة وقد تبدو معضلات، وهذا الدعم يتطلب وضع رؤية واضحة على أسس معرفية وعلمية مستندة إلى وعي شامل لكل خبرات التطوير السابقة ومشكلات وتحديات الواقع ومتغيرات وتوقعات المستقبل المدروسة

لتقديم تعليم جديد يتبنى الرؤى الاستراتيجية للمجتمع لتحقيق أهدافه الاستقراء الواعي لتجارب التطوير التعليمي السابقة، وتجارب التطوير الناجحة في المجتمعات الأخرى في سياقها الثقافية والمجتمعية؛ للإفادة من هذه التجارب في توجيه مسارات التطوير المستقبلي في سياق الثقافة المجتمعية المصرية بكل خصائصها، وبلورة العقيدة التربوية التطويرية بما تتضمنه من منظومة متفاعلة العناصر تحكم بدورها العمل التربوي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو عميرة، محمد أشرف (2019)، عربات ناقصة في قطار تطوير التعليم، مدى مصر، 1 أغسطس 2019.
- أبو كليله، هادية محمد رشاد (2021)، بدائل للحد من الدروس الخصوصية على ضوء تجارب بعض الدول، مجلة كلية التربية- جامعة دمياط، (ج.م.ع) العدد (27) 1-14
- أحمد، أمل على محمود سلطان (2019)، « الاحتياجات التدريبية لمعلمي المدارس الثانوية العامة في ضوء متطلبات المنظومة التعليمي الجديد في مصر: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، المجلد (30)، العدد (119). 452-530
- أنيس إبراهيم، وآخرون (2004)، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية - مكتبة الشروق الدولية، الطبعة 4، القاهرة.
- بدر، سوزان أحمد (2021)، « الاحتياجات التدريبية للمعلم الرقمي». مجلة العلوم التربوية والنفسية. المركز القومي للبحوث غزة، المجلد (5)، العدد (32)، -146 155.
- بدير، جيهان نبيل أحمد (2020)، متطلبات تكوين ثقافة المواطنة في ظل منظومة التعليم الجديد 2.0، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، بنها (ج.م.ع) العدد (125)، -279 306.
- بشاي، وفاء زكي بدروس (2021)، أنشطة التوكاتسو لحل مشكلات التعليم الأساسي وتبني منظومة التعليم الجديد 2.0 في مصر: دراسة مقارنة بين المدارس اليابانية والمدارس اليابانية المصرية، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، (ج.ع.م) العدد (91)، -112 156.

- توفيق، صلاح الدين (2013) آفاق إبداعية في التربية العربية: نزعة الأنسنة لأنسنة التربية وتربية الإنسان، مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية المجلد(1)، العدد(1)، 220-203
- توفيق، صلاح الدين، محمد، سماح زكريا (2012)، التوجهات الفكرية في منتج المعرفة التربوية المعاصرة لمجلة كلية التربية جامعة بنها (دراسة في فاعلية التأصيل وآليات التفعيل)، مجلة كلية التربية - جامعة بنها، المجلد(24) العدد(93)، 1-78.
- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (2010)، معجم الجرجاني، دار الفضيلة، القاهرة.
- جوهر، على صالح حامد ، الباسل، ميادة محمد فوزي (2019)، المجانية في التعليم: رؤية واقعية وبدائل مقترحة، المجلة التربوية، جامعة سوهاج - كلية التربية، العدد(61)، 1-26
- جوهر، على صالح حامد ، حسن، محمد حسن أحمد (2018)، متطلبات بناء مؤشرات مواصفة قياسية للمواطنة بمدارس التعليم العام، المؤتمر العلمي العربي الثاني عشر والدولي التاسع: التعليم والمجتمع المدني وثقافة المواطنة، جمعية الثقافة من أجل التنمية - سوهاج، المجلد(1)، 31-92
- جيان، ليو، وأخرون(2019)، التعليم من أجل المستقبل: التجربة العالمية لتطوير مهارات وكفاءات القرن الحادي والعشرين، مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم، مؤسسة قطر.
- الحارثي، عبدالرحمن بن محمد بن نفيذ (2020). « آليات تضمين مهارات القرن الحادي والعشرين في برامج الإعداد التربوي للمعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس»، مجلة كلية التربية، جامعة سوهاج، (ج.م.ع)، العدد(72)، 509-
- الحايك، صادق (2011)، «تقويم أداء مدرس التربية الرياضية في ضوء متطلبات الجودة الشاملة في الأردن»، المؤتمر العلمي التاسع عشر: تطوير مناهج التعليم

- في ضوء معايير الجودة، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، المجلد (2)،
1398 1423-
- حسب النبي، أحمد محمد نبوي (2018) دراسة مقارنة لبعض التجارب العالمية
لزيادة الاستيعاب برياض الأطفال وتحسين الجودة وإمكانية الاستفادة منها في مصر،
مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم، جامعة عين شمس، المجلد
(39)، العدد (39)، 69-165
- حسن، أسماء أحمد خلف (2019). « السيناريوهات المقترحة لمتطلبات التنمية
المهنية الإلكترونية للمعلم في ضوء الثورة الصناعية الرابعة»، مجلة كلية التربية،
جامعة سوهاج. العدد (68)، 2903-2974
- حسين، طه (2014)، مستقبل الثقافة في مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،
القاهرة.
- حمدي، عبد الرحمن (2020)، « آراء ورؤى: إفريقيا والثورة الصناعية الرابعة»،
قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد (43)، 116-118.
- الدستور المصري المعدل (2019)، المادة 19، متاح على الموقع الإلكتروني:
[/https://manshurat.org](https://manshurat.org)
- الزهراني، منى بنت محمد (2018). " واقع التنمية المهنية الإلكترونية لأعضاء هيئة
التدريس في كلية التربية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في ضوء معطيات
العصر الرقمي ". مجلة كلية التربية، جامعة سوهاج. العدد (54)، 413-446.
- شحاتة، حسن سيد (2021)، نحو تعليم مصري جديد لمجتمع مصري جديد،
المجلة الدولية للمناهج والتربية التكنولوجية، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا
للتربية، الجمعية العربية للدراسات المتقدمة في المناهج العلمية، القاهرة، المجلد
(2)، العدد (1) 32-38.
- صليبا، جميل (1994)، المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب، ج1، القاهرة.

- عاشور، نيلي السيد الرفاعي، والسلتي، قدرية السيد السعيد (2017). ” رؤية استشرافية لتطوير برامج تدريب المعلمين عن بعد مقومات الجودة والتصميم نموذجاً“. دراسات عربية في التربية وعلم النفس. رابطة التربويين العرب، بنها(ج.م.ع) عدد خاص. 489-506.
- عبد الصادق، آمنة عبد الخالق (2021)، رؤية مقترحة للتنمية المستدامة لمعلمات رياض الأطفال وفقاً لمتطلبات منظومة التعليم الجديد 2.0، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد 36، العدد 7، -113 156
- عبد القادر، مها محمد أحمد محمد (2014). ” إعادة توجيه التنمية المهنية للمعلم في ضوء مهارات القرن الحادي والعشرين“. مجلة كلية التربية. جامعة الأزهر. العدد 159 671-794.
- العروي، عبد الله (1997)، مفهوم العقل، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1997م.
- العلقامي، شيماء منير عبد الحميد (2021) المتطلبات الرقمية اللازمة لتطوير معلمات رياض الأطفال في منظومة التعليم المصري المطور 2.0 في ضوء بعض الخبرات العالمية، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، (ج.م.ع) العدد (88)، -1393 1453.
- العيسوي، إبراهيم (2001)، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)، القاهرة، دار الشروق.
- غانم، تفيده سيد (2019)، ملامح مناهج المرحلة الابتدائية في منظومة التعليم الجديد 2.0، صحيفة التربية، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية، العدد الأول والثاني، 23-40.
- غريبين، جون (2012)، تاريخ العلم 1543-2001 (الجزء الأول)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
- غنايم، مهني إبراهيم (2018)، السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة، المؤتمر العلمي العربي الثاني عشر الدولي التاسع: التعليم والمجتمع المدني وثقافة المواطنة المنعقد

- في الفترة 25-26 إبريل 2018، جمعية الثقافة من أجل التنمية وجامعة سوهاج وأكاديمية الدراسة، (ج.م.ع)، -546 519.
- غنايم، مهنى محمد إبراهيم (2018)، البعد الغائب في حسابات اقتصاديات التعليم العالي العربي، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، إستونيا، المجلد(1)، العدد(3)، -141 123
- لجنة قطاع الدراسات التربوية(2019)، الوثائق المرجعية في تطوير برامج إعداد المعلم في كليات التربية، المجلس الأعلى للجامعات، وزارة التعليم العالي.
- لجنة قطاع الدراسات التربوية(2021)، المرتكزات والمعالم المرجعية الرئيسة لتطوير برامج الدراسات العليا في كليات التربية، المجلس الأعلى للجامعات، وزارة التعليم العالي.
- مجاهد، فائزة أحمد الحسيني(2019)، رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، استونيا، المجلد(2)، العدد(4)، -139-119.
- محرم، أشرف(2014)، تصور مقترح لتفعيل المعايير القومية الأكاديمية المرجعية قطاع كليات التربية: مدخل لتطوير برنامج إعداد معلم مصر، مجلة العلوم التربوية، جامعة عين شمس، (ج.م.ع)، العدد (8)، -56-1.
- محمود، شيماء سيد عبد الموجود(2018)، تطوير أداء معلمي الحلقة الثانية من التعليم الأساسي بمصر علي ضوء معايير جودة أداء المعلم، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد 10، المجلد(4)، -58 15.
- المصري، سعيد (2021)، التعليم وتحديات التنمية المستدامة، بقلم خير إصدارة إلكترونية نصف شهرية يصدرها مركز المعلومات ودعم القرار- رئاسة مجلس الوزراء.
- المعجم الوسيط، المكتبة الشاملة الحديثة، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.al-maktaba.org/book/7028https> تاريخ الدخول: 2022 /7 /20

- منصة المعلمون أولا(2022)، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://teachersfirstegypt.com/ar> ، تاريخ الدخول: 2022 /5 /10
- منظمة اليونيسف (2017)، الدراسة التحليلية لتعليم المهارات الحياتية والمواطنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- منظمة اليونيسف (2018)، إعادة النظر في تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مقاربة الأنظمة والأبعاد الأربعة نحو تحقيق مهارات القرن الحادي والعشرين)، الإطار المفاهيمي والبرامجي، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- مؤتمر تطوير التعليم في مصر في دورته الثانية(2019)، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.sis.gov.eg/?lang=ar>
- الهاللي، الشربيني (2021)، البرامج التنفيذية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر الفترة من سبتمبر 2015 حتى فبراير 2017: البرنامج الأول، دعم المنشآت التعليمية كمدخل لتحقيق الإتاحة العادلة لجميع الأطفال، مجلة بحوث التربية النوعية، كلية التربية النوعية جامعة المنصورة، (ج.م.ع)، العدد 47، 1-63
- الهاللي، الشربيني (2021)، مستقبل السياسة التعليمية في مصر بعد جائحة كورونا، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، (ج.م.ع) العدد(62)، 1-26
- الهويش، يوسف بن محمد بن إبراهيم (2018). « التنمية المهنية لمعلمي المملكة العربية السعودية في ضوء مهارات القرن الحادي والعشرين». مجلة كلية التربية في العلوم التربوية. جامعة عين شمس. كلية التربية. المجلد(42). العدد(1). 246-282.
- وزارة التخطيط (2016)، تقارير حكومية مصرية، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030(محور التعليم والتدريب)، قطاع شؤون اجتماعية وثقافية (التعليم) ، تاريخ الإصدار 17 مايو 2016

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري(2015)، استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030.
- اليونسكو(2010م، 2016م)، تقارير التنمية البشرية.
- اليونيسف(2018)، مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة(الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.unicef.org/mena/sites/unicef.org.mena/files/2019>

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Backus, M,(2015), A descriptive analysis of the quality of staff development experiences as perceived by West Virginia teachers, Dissertation submitted to the Graduate College of Marshall University.
- Chen, H.M.& Chang, W. Y. (2010), The essence of the competence
- Chomsky, Noam(1959), A Review of B. F. Skinner's «Verbal Behavior» in Language, 35, No. 1, 2658-. from: http://www.biolinguaem.com/ling_cog_cult/chomsky_1958_skinners_verbalbehavior.pdf 302022/5/
- Dauzat, Albert et coll, (1964), Nouveau dictionnaire étymologique et historique, librairie Larousse, paris.
- Dirk Van Damme(2015), Innovating learning, social progress and humanity's future; Presentation at the OECD/CERI and GELP conference Building Future Systems, 20 April 2015.
- Fazey, Schöpke, (2018), Ten essentials for action-oriented and second order energy transitions, transformations, and climate change research. Energy Res. Soc. Sci., 40, 54–70
- Global Partnership for Education/GPE, (2014), International Institute for Educational Planning – IIEP and GPE.
- Goh, C.& Gopinathan, S.(2018), The Development of Education in Singapore In (eds) Lee Sing Kong, Goh Chor Boon, Friedriksen, B.

- and Tan Jee Ping. An African Exploration of East Asian Education, Washington; The World Bank.
- Gopinathan, S, Globalization R,(2017), the Singapore Development State and education policy: a thesis revisited. Globalization, Societies and Education.
 - Gordon-Poff, R. (2017), An initial examination of sustainable leadership and employee engagement within extension nutrition programs. (Publication No. 11012801) [Doctoral dissertation, University of Missouri]. ProQuest Dissertations & Theses Global.
 - GPE. 2014. Education Sector Analysis Methodological Guides, Vol. 1. Washington, DC, Global Partnership for Education. From: <http://www.globalpartnership.org> 252022/7/
 - Graham Leicester,G. Stewart,D. and Bloomer,K.(2013), Transformative Innovation in Education: Playbook for Playbook A: Education in Innovation, Trair – chy press.
 - Haan, L. (2020):. Integrating education for sustainable development into the Gutch EFL classroom (Publication No. 1532953) [Master's Thesis, Utrecht University]. <http://dspace.library.uu.nl/handle/1874397995/>
 - Kazua.l. School (2018). Education in Japan. Japan. Interna. national Society Education information.
 - Kegan, R.(2009), What “form” transforms? A constructive-developmental approach to transformative learning. In Contemporary Theories of Learning: Learning Theorists in Their Own Words; Illeris, K., Ed.; Routledge: London, UK, 2009; pp. 35–52
 - Kopnina, H. (2018): Teaching Sustainable Development Goals in The Netherlands: a critical approach. Environmental Education Research, 24(9), 1268- 1283.
 - Marr, Bernard(2016) ,from: **“Why Everyone Must Get Ready For The 4th Industrial Revolution”**, 172022/5/

- Moustafa, N Elghamrawy, E. (2018), Education to Build Back Better What Can We Learn from Education Reform for a Post-pandemic (World Education 2.0: A Vision for Educational Transformation in Egypt),
- Mucchielli, Alex (1984). Les mentalités, Presses Universitaires de France, Paris, pp 8 -10
- Nai-Cheng.K. Rethinking TPA(2018), The Use of InTASC Principles and Standards Journal of Educational Issues, VOL(4), NO(1).U.S.A..
- Nathan J. Brown, and Mayss Al Alami, (2017), A walk on the wild side?”, Carnegie Middle East center, Diwan.
- Newell, A., Shaw, J. C., & Simon, H. A. (1958). Elements of a theory of human problem solving. Psychological Review, 65(3), 151–166.
- O’Sullivan, E.; Morrell, A.; O’Connor, M. (2002), Expanding the Boundaries of Transformative Learning: Essays on Theory and Praxis; Palgrave: New York, NY, USA.
- OECD. 2005. Teachers Matter: Attracting, Developing and Retaining Effective Teachers. Paris, OECD
- OpenMind, (2017) “Conflict Resolution in the Fourth Industrial Revolution” (Accessed 21 JAN 2022
- Piette, Albert(2020). Ethnographie de l’action. L’observation des détails, Paris, EHESS, coll. « Cas de figure », 2020, from: <https://doi.org/10.4000/lectures.43923> 172022/5/
- Pinker, Steven, (2011) The Cognitive Revolution, from: <https://web.archive.org/web/20181108184445/https://news.harvard.edu/gazette/section/science-technology/> 202022/5/
- Pinker, Steven,(2003) The Blank Slate: The Modern Denial of Human Nature,PENGIN BOOKS, USA.
- Révai, N .(2018). What Difference do Standards Make to Educating Teachers?: A Review with Case Studies on Australia, Estonia and

Singapore, Praise: Organization for Economic Co-operation and Development

- Ropivia, Marie-Louis(1995), Problématique culturelle et développement en Afrique noir: esquisse d'un renouveau théorique, Cahiers de géographie du Québec, vol. 39, n° 108, 1995, p. 401 - 416.
- Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., & Woelm, F. (2020).: The Sustainable Development Goals and COVID-19. Sustainable Development Report 2020. Cambridge: Cambridge University Press
- Salmon, G. (2019), "May the Fourth Be with You: Creating Education 4.0", Journal of Learning for Development, Vol.6, No.1, P.p.95115-, ISSN: 23111550-.
- Schlitz, Marilyn Mandala(2010), Worldview Transformation and the Development of Social Consciousness, Journal of Consciousness Studies, 17, No. 7-8, 2010. P.1821-
- Scott, John (2011), Conceptualising the Social World, Principles of Sociological Analysis, Cambridge University Press, New York.
- Şemin, F. (2019): Competencies of principals in ensuring sustainable education: Teachers' views. International journal of evaluation and research in education, 8(2), 201212-.
- Shigehisa, K,(2012): Transition in the Japanese Curriculum: How is the Curriculum of Elementary and Secondary School in Japan Determined?. International Education Journal, Vol.3, No.5 ,Press.
- Techopedia, (2017), from: What is the Digital Revolution? – Techopedia, <https://www.techopedia.com/> 202022/5/
- Thagard, Paul (2018), «Cognitive Science», The Stanford Encyclopedia of Philosophy, Metaphysics Research Lab,

StanfordUniversity, from: <https://web.archive.org/web/20190429081107/https://plato.stanford.edu/entries/cognitive-science/#202022/7/>

- The World Bank,(2018), Supporting Egypt Education Reform Project, Report No: PAD2644, (March 23, 2018)
- Waal, M. van der. (2011).: The Netherlands. In I. Mulà & D. Tilbury (Eds.), National journeys towards Education for Sustainable Development (pp. 77– 102). UNICCO Press
- Wals, A.E.J. Mirroring, (2010): gestaltswitshing and transformative social learning: Stepping stones for developing sustainability competence. Int. J. Sustain. High. Educ. 2010, 29, 380–390
- Wals, A.E.J.(2007): Learning in a Changing World and Changing in a Learning World: Reflexively fumbling towards sustainability. South. Afr. J. Environ. Educ., 22, 35–45.
- World Economic Forum, (2016), What is the fourth industrial revolution? from <https://www.weforum.org/focus/fourth-industrial-revolution> 202022/7/